ابراهيم سعده





الأعمال الخاصة

الهيئة العامة لكن الهيئة العامة لكن الهيئة العامة لكن الهيئة العامة الكن الهيئة العامة الكن الهيئة العامة الكن

الموقف السياسي

الموفف السياسي

إبراهيم سعده



مهرجان القراعة للجميع ٩٨ مكتبة الأسرة برعاية السيدة سوزاق مبارك (الأعمال الخاصة)

الموقف السياسى إبراهيم سيعده

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية وزارة الثقافة وزارة الإعلام

الجهات المشاركة:

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

المشرف العام

التنفيذ: الهيئة المصرية العامة للكتاب د. سىمير سىرحان

على سبيل التقديم

تواصل مكتبة الأسرة ٩٨ رسالتها التتويرية وأهدافها النبيلة بربط الأجيال بتراثها الحضارى المتميز منذ فجر التاريخ وإتاحة الفرصة أمام القارئ للتواصل مع الثقافات الأخرى، لأن الكتاب مصدر الثقافة الخالد هو قلمنتا الحصينة وسلاحنا الماضى في مواكبة عصر الملومات والمعرفة.

د. سميرسرحان

إبراهيم سعده الكاتب والموقف

د. سمير سرحان

هذه الضحكة المتدفقة كأنها شلال من الفرح التي يقابلك بها إبراهيم سعده كلما رأيته، وهو تادر الظهور في المجتمعات العامة، هذه الضحكة التي تتفجر حيا.. وتتدفق سعادة.. تخفي وراءها شيئان متناقضان كل التناقض. قلب طفل لم يشهد بعد شرور الدنيا وآثامها.. وصقل حكيم شاهد كل شيء.. وعدرف كل شيء.. وتمرد على كل شيء.. وتمرد المياشرة على الباطل كالرصاصة المدوية التي تعلن أن مياشرة على الباطل كالرصاصة المدوية التي تعلن أن الكاتب الحقيقي موقف.. وإن موقف الكاتب رصاصة.. وإن الرصاصة لابد أن تصيب كل ما هو باطل وفاسد ويعيد عن الحق في مقتل.. إنه كاتب جاء ليواجه لا ليركن إلى أنصاف الحلول، ليطلق رصاص كلماته في مقتل، لا يطلق طلقات الفشنك في الهواء.. وهو طفل

جاء ليقول للدنيا فلتكونى اكثر طهارة وأكثر إشراقاً.. فلتكونى الأنبل والأجمل.. والأرحب.. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا تحسول الطفل البسرىء داخله إلى الكاتب القنيفة الجالس على مكتبه يشهد على هذا العالم المجتون.. ويقول كلمته.. ولا يهمه بعد ذلك أن يقولها ويمضى..

وهو في منصبه الرفيع على رأس واحدة من أهم المؤسسات الصحفية في مصر بل في العالم أجمع.. ويكل إنجازاته الإدارية التي قام فيها بتحديث أخبار اليوم لينقلها إلى عصر الفضاء.. هو قبل كل ذلك وبعده.. كاتب أصيل.. يعكس بصدق شديد وجرأة يحسد عليها قضايا عصره، ويقتحم الكثير من المحظورات فلا يجامل أو يتنازل لأنه يرى أن الذي يتنازل عن الكلمة التي يسطرها القلم مسئل الذي يتنازل عن الكلمة التي يسطرها القلم مسئل الذي يتنازل عن شسرف

36

وتعجب إذ تجد ذلك الطفل الذي يضحك ضحكته المتدفقة النبيلة إذ رآك هو نفسه ذلك العملاق الذي شب

هذا البناء الصحفى. مادياً ومعنوياً الذي يضارع أرقى ما وصل إليه العصر من تكنولوجيا وأيضاً من أساليب فنية عالية القيمة والجودة في تقديم المادة الصحفية الشهية فأصبحت دار أخبار اليوم بصحفها ومطبوعاتها وإصداراتها الإعلامية والثقافية والسياسية مدرسة حقيقية في الصحافة.. ومؤسسة تضارع في قوتها وتأثيرها أعرق مؤسسات العالم وأعظمها قيمة وأكثرها إنتشارا، وأكثرها مواكبة لانجازات العصر.

تراه فلا تكاد تصدق أنه هو الذي فعل ذلك كله.. في صبحت ودأب يحسب عليه.. الطوية فوق الطوية والفكرة فوق الفكرة.. وكل شيء يسيبر بنظام عجيب معجز كأنه حركة النمل نحو بناء الحياة.. وكل ذلك وهو صباحت.. وانت لا تراه.. وعندما تراه تتدفق منه تلك الضبحكة التي تنفجر منها ينابيع الفرح.. فلا تملك أن تخاطبه بالكلمات وإنما كل ماتملكه أن تحتضنه بقوة.. ويخرج صوتك هامساً لا يكاد يسمع كأنك تقول له.. ليس عندي بعد ذلك من كلام إلا أن اقول.. إنك رجل رائع.. وإن أنهارا من الحب تحيط بك من كل أصدقائك ورجائك وقرائك... وإنك محاط بالكشيسر الكشيسر من مساعس الحب والولاء والإعجاب رغم قلمك القنيفة ورغم اختضائك عن المجتمعات الصاحبة.. ورغم جرأتك الشديدة في الحق...

ليست هذه هي المرة الأولى التي اختلف فيها .. في الرأي .. مع

السيد رئيس الجمهورية. وهذا الخلاف في الرأي، مع أكبر سلطة في الدولة، هو أبلغ دليل على حرية الصحافة التي تتمتم بها الأقلام المصرية _ حاليا _ بفضل دعم الرئيس حسني مبارك لصاحبة الجلالة الصحافية، وحرصه على سماع الرأي والرأي الآخر، فلولا هذا الدعم وهذا الحرص لريمنا فكرت أكثر من مرة قبل أن أبدى اعتراضًا على ما جاء في تصريحات أخيرة للسيد الرئيس!

بعد لقاء الرئيس حسني مبارك مع عدد من مسئولي نشرات الأخبار المسموعة والمرئية، أدلى وزير الإعلام ـ السيد صفوت الشريف .. بتصريحات، لخص فيها ما دار في هذا اللقاء، جاء قبها:

- «أوضح الرئيس أن الإذاعة والتليفزيون في مصنر ليسا مطروحين للخصخصة أو البيع أو المشاركة، وأن الحديث في ذلك لابزال مبكرا، وأسامنا مشوار في مجال البناء والتعليم وتصقيق التقدم وتثبيت أركان الانطلاقة التي نسعي إليها والتي تفرض مصالح عليا للمجتمع والحفاظ على تماسكه وترابطه، وأن تشكيل وجدان الأمة ليس مطروحا للتجارة أو الاستثمار. كما أضاف الرئيس أنه مع كل الحرية لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية ومم الانفتاح على كل الثقافات».

وما قاله الرئيس عن تمسكه بد: «حرية الاعلام» ليس بالجديد. فالمعروف أن الاعلام المقروء - صحافة وكتبا - لم يعرف حرية حقيقية، على مدى تاريخه الطويل، كما عرفها، ويعيشها، ويستمتع بها الصحفيون والكتاب المصريون منذ اليوم الاول لتولى الرئيس مبارك مهامه - رئيسا للجمهورية - وحتى لحظة كتابة هذه السطور. ونفس الحرية التى يتمتع بها الإعلام المقروء يجب أن يتمتع بها - أيضا - الإعلام المسموع والإعلام المرئى. فلا فارق - بالقطع - بين رأى يُقرا وآخر يُسمع أو يُرى.

لقد سبق أن كتبت - منذ فترة - مؤكدا أن الصورة كثيرا ما تكون أقوى من الكلمة، وبالذات في المجتمعات التي تتزايد فيها نسبة الأمية بدلا من أن تتناقص وتتقلص! فتوزيع الصحف اليومية المصرية لا يتعدى المليوني نسخة، ومع افتراض أن النسخة الواحدة يقرؤها خمسة أفراد، فإن الذين يقرأون لا يزيد عددهم على ١٠ ملايين مواطن على أحسن الفروض وأكثرها تفاؤلا، لكن هذا العدد يتضاعف مرات ومرات بالنسبة لعدد مشاهدى التليفزيون ومستمعى الإذاعة، ومن هنا جاءت قوة وسرعة التاثير في صالح الكلمة المسموعة والمرئية بالمقارنة بقوة وتأثير الكلمة المكتوبة.

القانون يحظر على القطاع النضاص القيام بالبث الإذاعي والتليفزيوني في مصر، ولهذا السبب ترفض الدولة خصضصة

الإذاعة والتليفزيون، التزاما منها باحترام نص القانون، وعدم موافقتها ـ في الوقت الراهن ـ على المساس بهذا النص أو إلغائه. وكم اتمنى لو أن الرئيس أعاد النظر فيما نسب إليه أخيرا بأن «البث المسموع والمرثى ليسا مطروحين للخصخصة أو البيع أو المشاركة».

الذى يشجعنى على إبداء هذه الأمنية هو أننى أعلم علم اليقين أن الرئيس مبارك ليس ضد خصخصة الإعلام، أو على الأقل ليس ضد تحديل المادة التى تمنح «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» حق احتكار البث الإذاعى والتليفزيوني، داخل جمهورية مصر العربية، بحيث لا يسمح لغيره بهذا البث وهذا النشاط الإعلامى المميز.

هناك واقعة محددة تؤكد هذه الحقيقة:

فمنذ فترة طويلة وأنا أحلم أن تُسكمُّل مؤسسة أخبار اليوم رسالتها الإعلامية الشاملة بحيث تكون لها قنوات تليف زيونية ومحطات إذاعية إلى جانب إصداراتها اليومية والأسبوعية والشهرية، فعندما تفعل «أخبار اليوم» ذلك فهذا يكون في صميم عملها ورسالتها وهو ما ينتظره الرأى العام المصدى والعربي منها. فالإعلام - المقروء والمسموع والمرثى - كل لا يتجزأ، ومعظم كبريات الصحف الأمريكية والأوروبية لديها - هي أيضا - محطاتها الإذاعية وقنواتها التليفزيونية.

وحتى لا أكتفى بالطم وحده، فكرت فى أن تتعاون المؤسسات الصحفية القومية فيما بينها لإنشاء شركات تمكنها من تحقيق تلك المشروعات الكبيرة، غير المسبوقة من قبل. وهذا ما تحقق بالفعل منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقتها.. أذكر أننا طلبنا مقابلة الرئيس مبارك للعرض مشروع

إنشاء شركة بين المؤسستين الصحفيتين القوميتين: «الأهرام» و«أخبار اليوم» تتولى تنفيذ المشروعات الكبرى التى يصعب على كل مؤسسة القيام بها منفردة. وتفضل الرئيس مشكورا وحدد موعدا للقاء، وأذكر أننى قلت للرئيس مبارك في هذه المقابلة:

- (إن «الأهرام» و«أخبار اليوم» تعتمدان على قدراتهما الذاتية في الوفاء بمعظم التزاماتهما المالية، لأنه من المتوقع أن الدولة سترفع يدها _ إن لم يكن اليوم، فنفدا _ عن دعم المنوسسات الصحفية القومية، كما أننا لا نستبعد اليوم الذي ستطالب فيه المؤسسات الصحفية القرمية - جميعها بلا استثناء - بالاعتماد على نفسها والوفاء بكل التراماتها المالية. وهذا مادفعنا ـ يا سيادة الرئيس ـ للتفكير، من الآن، في مشروعات اقتصادية تساعدنا _ عائداتها _ في مواصلة الاعتماد على قدراتها وعدم الانتظار _ مستقبلا _ لأى دعم مالى من الحكومة، أو من مجلس الشورى. إننا نخطط لعدة مشروعات أهمها على سبيل المثال: مطابع ضخمة تطبع صحفنا ومجلاتنا إلى جانب صحف ومجلات الآخرين. مصنع لإنتاج أحبار الصحف. صحيفة يومية مشتركة دولية باسم: «أهرام اليوم» على غرار صحيفة «هيراك تربيون» التي تصدرها وواشنطن بوست، وونيويورك تايميز، من باريس وتوزع في العالم كله ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية. قناة تليفزيونية، ومحطة إرسال إذاعية.. و.. و.. إلى آخر قائمة المشروعات التي نفكَّر في تنفيذها. إننا نعلم ـ يا سيادة الرئيس ـ أن القانون لا يمنع القطاع الخاص من إصدار الصحف والمجلات، فلماذا لا يلقى الإعلام المسموع والمرثى نفس هذه المعاملة، خاصة أن من سيتولى إنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية والإذاعية المقترحة هى المؤسسات الصحفية القومية التى يمتلكها الشعب ـ محشلا فى مجلس الشورى ـ إلى جانب اتصاد الإذاعة والتليفزيون الذى تملكه الحكومة..ممثلة فى وزارة الإعلام؟).

ونذكر أن الرئيس مبارك شجعنا على هذه الخطوة التى تهدف إلى قيام المؤسسات الصحفية القومية بالاعتماد الكامل على قدراتها الذاتية في إصدار الصحف وتحديث مطابعها وتحقيق الارباح العاملين. أما بالنسبة لاقتراحنا بإنشاء قناة تليفزيونية، فقد طلب الرئيس أن نذهب لمقابلة وزير الإعلام _ السيد صفوت الشريف _ وبحث الاقتراح معه، ثم رفع ما نتوصل إليه إلى الرئيس.

كان الرئيس مبارك متفهما كل التفهم الاقتراحنا، ومشجعا عليه، حرصا منه على أن يلحق الإعلام المسموع والإعلام المرئى بركب الصرية المطلقة التى ينعم بها - حاليا ومنذ بداية عهد الرئيس مبارك - الإعلام المقروء .. ممثلا في الصحف القومية، والصحف . الحزيبة.

وتم اللقاء مع صفوت الشريف بمكتبه في مبنى الإذاعة والتليفزيون، حيث استمع إلى ملخص مادار في اجتماعنا مع الرئيس مبارك، وتوجيهاته لنا بدراسة فكرة قيام شركة «الأهرام وأخبار اليوم» بإنشاء قناة تليفزيونية مع وزير الإعلام.

رحب السيد الوزير بالاقتراح، وأكد لنا أنه لا يرى فرقا بين المؤسسات الصحفية القرمية واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأنه يوافق من حيث المبدأ على هذه الفكرة التى لا مفر من تحقيقها إن لم يكن اليوم فغدا أن بعد غد. وطلب صفوت الشريف إعداد دراسة جدوى للمشروع المقترح، على أن نجتمع مرة أخرى

اجتماعا موسعا لبحث قانونية الموافقة على هذا المشروع.

قمنا من جانبنا بتكليف مجموعة من خبراء الإعلام والتليفزيون المصريين بإعداد ددراسة جدوى، إنشاء قناة تليفزيونية بعيدا عن اتصاد الإذاعة والتليفزيون الحكومى. وتسلمنا بعد اسابيع معدودة ـ دراسة الجدوى التى قام بها فريق الخبراء أتذكر منهم: حمدى قنديل، همت مصطفى، سامية صادق، سعد لبيب، الذين أعدوا بعض الاقتراحات والبدائل لعل وعسى يوافق اتحاد الإذاعة والتليفزيون على قيامنا بإنشاء قناة تليفريونية يمكن أن تنافس جماهيريا القنوات التليفزيونية الحكومية، من جهة، كما يمكن أيضا أن تشاركها في أرباح الإعلانات، من جهة أخرى!

وتمت عدة لقاءات مع صفوت الشريف وأمين بسيونى وآخرين من الخبراء القانونيين والفنيين والمحاسبين. وكعادتنا كمصريين _ بالنسبة للمشروعات الجديدة غير المسبوقة _ أن نسارع بتشكيل لجنة عليا، تنبثق عنها لجان رئيسية وأخرى فرعية تقارب وتنتظم اجتماعاتها، ثم تتباعد هذه الاجتماعات فيما بعد إلى أن تتوقف نهائيا، وتصبح نسيا منسيا! ويبدو أن مادة القانون _ التي ترسّخ انفراد إتصاد الإذاعة والتليفزيون بالبث الإذاعى والتليفزيونى _ وقفت في طريق تحقق حلمنا الكبير، ولم يستطع الوزير أن يفعل لنا شيئا، فلا مفر من انتظار القرار الجمهورى الذي بدونه سيظل اتحاد الإذاعة والتليفزيون هو وحده صاحب الحق في البث بنوعية: المسموع والمرئى!

المهم أن المشروع لم يتحقق، لكنه لم يمت، والدليل على ذلك أن صفوت الشريف قال لى منذ أيام قليلة ماضية إن الوقت حان الأن لقيامكم بإنشاء قناة تليفزيونية متضصصة. ولم يكتف

وزير الإعلام بذلك وإنما اقترح علينا أن تكون القناة متخصصة في تقديم البرامج التعليمية!

وضحكت .. وتساءلت صداعبا: «ولماذا هذا الكرم الصاتمى يا صفوت بك؟! إن اقتراحنا ـ لعلك تتذكر ـ كان خاصا ومقصورا على قتاة تليفزيونية شاملة، بمعنى أن تقدم كل ما ينتظره المشاهد من برامج منوعات ونشرات أخبار وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية وبرامج دينية ورياضية وفنية وسياسية و. و.. إلى آخر ما تقدمه القنوات التليفزيونية العامة مصرية كانت، أو عربية، أو أجنبية».

وتوقف الحديث عند هذا الحد، وعاد المشروع إلى نومه غير العميق مرة أخرى، انتظارا لحدث يذكرنا به فنسارع بهزه، وإيقاظه، أملا في أن نحقق ما نرى فيه صالحا، وصلاحا، لإعلامنا المصرى.

إن الفضاء أصبح مزدحما .. في هذه الايام .. بالأقمار الصناعية التي تبث عشرات القنوات التليفزيونية إلى كل قارات الدنيا الخمس. الدول العربية لم تتأخر عن هذا السباق الفضائي التليفزيوني، وأصبحت متابعة بعض هذه القنوات متاحة لنسبة كبيرة من الشعوب العربية بما فيها الشعب المصرى بالطبع. ومع خفض أسعار أجهزة استقبال القنوات الفضائية .. عربية وأجنبية .. سيتضاعف عدد المصريين الذين سيكون في استطاعتهم اختيار ما يشاهدونه، بدلا من الإنعان لمشاهدة ما يفرض عليهم من برامج وأفلام ومسلسلات في القنوات الحكومية المصرية.

. . .

حقيقة أن مصر _ كحكومة ممثلة في وزارة الإعلام، الممثلة

هى الأخرى فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون ـ لديها أكثر من قناة فضائية تحرص الشعوب العربية على متابعة برامجها، ولكن حقيقة أيضا أن مصر ـ كقطاع خاص ـ لا تملك قنوات تليفزيونية وإذاعات فضائية أو محلية. وتزداد الغرابة عندما نسمع أن هناك من بين الدول العربية من سمحت لأقراد بإنشاء قنوات تليفزيونية فضائية ـ مثل السعودية ـ وفضائية ومحلية معا.. مثل لبنان، أما أكبر دولة عربية وأقدمها في الانتشار الإعلامي.. فمازال إلبث غيرها.. حتى لو كان هذا الغير من المؤسسات الصحفية القومية المملوكة للشعب ممثلا في مجلس الشورى!

إن النفس البشرية سريعة الملل، وترفض التكرار، وتنفر من الرتابة. فعندما كان استيراد السلع ممنوعا.. كانت مصانع القطاع الرتابة. فعندما كان استيراد السلع ممنوعا.. كانت مصانع القطاع تقرض منتجاتها الرديئة على المستهلك الذي لا حوله له ولا قوة ويضطر إلى شرائها رغما عن أنفه.. نفس المشيء يقال عن التليفزيون، فقبل اختراع القنوات الفضائية كان التليفزيون المصدى بلا منافس وبرامجه مفروضة على المشاهدين الذين يضطرون إلى ابتلاع بعضها، على أمل الاستمتاع ببعضها الآخر. يضطرون إلى ابتلاع بعضها، على أمل الاستمتاع ببعضها الآخر. القنوات المشمقرة، الذين يتنقلون من قناة إلى أخرى بحثا عن البرنامج الذي يعجبهم، والحوار الذكى الذي يعجبهم، والحوار الذكى الذي يستحق المتابعة، ونشرة الاخبار الدسمة، المتحركة، الحية، والمتنوعة، التي تحيطهم علما بما يجرى في العالم كله أولا الحية، والمتنوعة، التي تحيطهم علما بما يجرى في العالم كله أولا

العالم، إلى جانب ما يصلها من وكالات الأنباء المصورة من أخبار طازجة وواضحة ووافية.

أصبحت المنافسة شديدة، ومالم تسارع القنوات العشر المصرية بتطوير نفسها بنفسها، فمن المؤكد أن المشاهد المصدى سينصرف عنها ويدمن مشاهدة القنوات العربية التى ستقبل العديد منها - الآن - على شاشة تليفزيون منزله أو مكتبه أو غرفة الفندق الذي يقيم فيه.

لهذه الاسباب كلها.. أرى أن الوقت أصبح مناسبا ـ الآن ـ للسماح لغسير «اتصاد الإذاعة والتليفزيون» بالبث الإذاعى والتليفزيونى المحلى، إلى جانب القنوات التليفزيونية العشر التي يملكها هذا الاتصاد ويغطى بها جمهورية مصر العربية من الاسكندرية إلى أسوان.

آن الأوان ـ سيادة الرئيس ـ لاستكمال النهضة الإعلامية غير المسبوقة التى كان لك الفضل في الدعوة إليها، وتوفير كل الضمانات لازدهارها.

آن الأوان لينعم زملاؤنا الإعلاميون ــ فى الإذاعة والتليفزيون ــ بنفس حجم الحرية التى نتمتع بها نحن ـ اصحاب الاقلام ــ فى الصحافة المصرية القومية والحزبية .. معا.

آن الأوان لإطلاق العنان لأصحاب الخبيرة في فن الحصول على الخبر، وفن صياغته، وفن تلاوته، لتصبح نشرات الأخبار _ في كل قنواتنا التليفزيونية على نفس مستوى الإبهار والإثارة والمعرفة والإعلام التي تتميز بها نشرات الاخبار التليفزيونية التي أصبح المشاهد المصرى يبحث عنها في القنوات الفضائية

العربية مثل: «إم. بى. سى» و«فيوتشر» _ اللبنانيتين _ ناهيك، بالطبع، عن الروعة التى تقدم بها النشرة فى القنوات الأجنبية جميعها وبالذات «سى. إن. إن» و«يرونيون» و«بى،بى،سى» وغيرها.

وما أسهل أن يتحقق هذا كله، بشرط خلق المنافسة التليفزيونية، التي أقحمت على التليفزيونية، التي أقحمت على القانون – وتحظر على غير «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» القيام بالبث الإذاعي والتليفزيوني داخل البلاد، حتى يمكن السماح – بعد ذلك – للغير.. وبالذات: المؤسسات الصحفية، بإنشاء قنوات تليفزيونية وإذاعية.

لقد سمحت الدولة للاقلام الصحفية بالكتابة في كل شيء وأي شيء. سمحت بالنقد وشبجعت الرأي والرأي الآخير، ولم تحدث كارثة ولم تزليل الأرض زلزالها، على العكس من ذلك أصبح الشبعب المصرى محسوداً من الشبعوب الأخيري التي لم تذق صحافتها طعم الحرية التي تنعم بها حاليا ـ الصحافة المصرية.

إن من حق الإعلام المسموع والمرشى أن يحظى بما حظى به الإعلام المقروء، وعندئذ سيعود المشاهد والمستمع إلى متابعة نشرات الأخبار في الإذاعات والقنوات المصرية بعد أن أوشك على الهروب منها إلى ما يجذبه وما يسمعه ويراه، من الغير بصرف النظر عن كونهم من الأصدقاء أو من الأعداء!

سبق أن كتبت أننى أحرص دائما على مشاهدة نشرة الأخبار المصورة التى تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية ـ باللغة العربية ـ في الساعةالسادسة مساء كل يوم. وما أكثر المرات التى وجدت فيما يقدمه الإسرائيليون ـ من أخبار وتعليقات وأحاديث مع

ضيوف عرب وغير عرب ـ ما كان يمثل مادة خصبة للتعليق عليه، وكشف خباياه، في العديد من مقالاتي.

إن نشرة الأخبار تعتبر أهم ما يقدمه التليفزيون للمشاهد، ولهذا السبب فإن قنوات التليفزيون العالمية لا تتنافس في تقديم مقدمات البرامج ومذيعات الربط بالعشرات، وإنما تتنافس، فقط، في السبق الصحفي بالخبر، وتبتكر وتتفنن في أسلوب تقديمها للنشرة، وتضطر إلى دفع مرتبات خيالية - تحسب بملايين الدولارات سنويا - للصحفيين المشهورين الذين يعدون النشرة، ويقدمون خبطاتها الانفرادية، ويديرون الحوارات مع مصادر الاخبار.. على المهواء بشكل يبهر المشاهد ويجعله يستمر فوق مقعده، مسحورا بما يراه على شاشته الصغيرة!

إن المنافسة هي أول خطوة لإحداث النهضة.. أي نهضة، وبالذات النهضة الإعلامية.

.. وعفوا سيادة الرئيس.



البرئيسس مبسسار ك. . وصاعبة الجلالة الصحافة

حاول البعض ـ فى فترة ماضية _ إيهام نفسه، وخداع غيره، بأن الرئيس حسنى مبارك لا يرتاح إلى الصحافة أو الصحفيين، وزعموا _ أيضا ـ أن رئيس الجمهورية لم يتحمس لإلغاء التحديلات المشددة للعقوبة التى أدخلها مجلس الشعب السابق على قانون العقوبات، الخاص بجرائم النشر! ولم يكتفوا بهذه المزاعم، وإنما أضافوا إليها مؤكدين: إن قانون الصحافة المنتظر لن يحقق آمال ومطالب الصحفيين المصريين!

وهذه المزاعم لم تصمد أكثر من وقت النطق بها، فسرعان ما انكشف زيفها، وكذبها، بما قاله وفعله الرئيس حسنى مبارك في أكثر من مناسبة. رأيناه يستقبل أعضاء مجلس نقابة الصحفيين بناء على طلبهم - وتمتد الجلسة لعدة ساعات، كان الرئيس خلالها، مستمعا جيدا لكل ما طرحه الصحفيون - الواحد بعد الآخر - من أفكار وآراء واقتراحات واعتراضات وكلها تدور وتتركز حول حرية الصحافة وحق الصحفي في الصصول على المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته المعلومات، وحريته في نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقة وحدم المساس به أو ملاحة وحدم المساس به أو ملاحقة وحدم المساس به أو ملاحة وحدم المسا

جنائيا _ بسبب هذا النشر.

وتحدث الرئيس حسنى مبارك إلى أعضاء مجلس نقابة الصحفيين حديثا من القلب كشف فيه عن مدى حبه واحترامه للصحافة والصحفيين. قال الرئيس:

- «لا رجعة عن حرية الصحافة، ولا مساومة عليها لأنها ضمان لاستقرار الحركة الاجتماعية ونزاهتها وتأكيد لحق الشعب في التعرف على الحقائق وبلورة رؤية سليمة للأوضاع الداخلية والخارجية وبذلك تتأكد المشاركة الجماهيرية الحقة في العمل الوطني ويتعمق الترام كل مواطن بهموم الوطن وقضاياه الاساسية».

وحرص الرئيس على حرية الصحافة لم يكن مجرد كلمات، وإنما تحول هذا الحرص إلى إصدار مجموعة من القرارات ـ في نفس جلسة اللقاء ـ التى أكدت احترام رئيس الجمهورية لحرية الصحافة، من جهة، واعتزاز الرئيس مبارك بالصحفيين المصريين، من جهة أخرى.

من بين هذه القرارات على سبيل المثال:

 ١ – تكليف رئيس مجلس الوزراء وقتذاك ـ د. عاطف صدقى ــ بإصدار قرار بتسهيل مهمة الصحفيين وقيام الوزارات بتوفير كل البيانات والمعلومات التى يحتاجها الصحفى.

٢ - أطلع الرئيس أعضاء مجلس النقابة على الكتاب الدورى الذي أصدره النائب العام والذي يضع الضوابط التي ينبغي على أعضاء النيابة العامة مراعاتها عند استدعاء الصحفي أو التحقيق معه مؤكدا أن ذلك يعد ضمائة كافية للصحفيين لأداء دورهم دون أي تخوف.

٣ – الموافقة على تشكيل لجنة لإعداد قانون متكامل للصحافة في إطار ما نص عليه الدستور في المادة ٢٠٧، وتشكل هذه اللجنة من معتلين للنقابة والمجلس الأعلى للصحافة وعدد من رجال القانون، ويقدم المشروع - فور الانتهاء من اعداده - إلى مجلسي الشورى والشعب لإقراره وإصداره بعد ذلك، وبما يحقق الأحال في صحافة حرة تحترم المجتمع ويحترمها المجتمع.

وعندما طلب الصحفيون من الرئيس وقف العمل بقانون جرائم النشر الحالى، أوضح الرئيس أنه لا يملك دستوريا اصدار قرار بذلك، حيث أن ذلك يمثل اعتداء على الدستور، ولا أحد يطالب رئيس الجمهورية ـ بداهة ـ بالاعتداء على الدستور. وعندما اقترح الصحفيون دعوة مجلس الشعب إلى جلسة استثنائية للنظر في الغاء القانون ٩٣، قال الرئيس: إن دعوة المجلس إلى جلسة استثنائية يعد أمرا خطيرا لا يحبذه، ولكنه وعد بعرض مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب في دورته القادمة.

لقاء الرئيس مبارك باعضاء مجلس نقابة الصحفيين، كان فى نهاية شهر يونية من العام الماضى. وفى اليوم التالى مباشرة على هذا اللقاء، وبعد نشر ملخص لما دار قبيه، والقرارات التى أصدرها الرئيس، عاد الهدوء والاطمئنان إلى قلوب وعقول الصحفيين، واتضح للرأى العام عدم وجود «معركة» بين رئيس الجمهورية والصحفيين، كما حاول البعض من حملة الاقلام لذى يعارض من أجل المعارضة وحدها _ تصوير الأمر.. بكتاباته وخطبه وندواته وأبواقه!

لقد أراد هذا البعض اصطناع معركة خائبة ضد الرئيس بحجة أنه ضد حرية الصحافة، وأنه مع قصف أقالمها، وإغلاق صحفها ومحلاتها، وإخافة كتابها وإعلامها، وجاءت تصريحات الرئيس ... في لقائه مع الصحفيين أو في مقابلاته وأحاديثه مع أجهزة الإعلام العربية والعالمية - لتنسف هذه المنزاعم، وتكشف عن حقيقة ملموسة للجميع، لا ينكرها غير الحاقد والمغرض، تثبت أن الصحافة المصرية لم تشهد عهدا .. على مدى تاريخها البعيد أو القريب _ تمتعت فيه بالحرية المطلقة فيما تكتبه، كما تتمتع حاليا في عهد الرئيس حسني مبارك. ونظرة واحدة إلى الصحف التي تصدر في مصر _ قومية كانت، أو معارضة، أو مستقلة _ لابد أن تشعرك بالفضر لأنك تعيش في بلد تتمتم فيه صصافته بهذا الكم الهائل من الصرية، فلم يحدث من قبل أن شعرنا كصحفيين كما نشعر الآن _ في عهد الرئيس مبارك _ بأننا نستطيع أن نصدق مع القارىء ولا نكذب عليه، وأن ننقل للحاكم ما يقوله الشعب حتى لا يكون دور الصحافة - كما كانت من قبل - مقصورا على نقل ما يقوله الحاكم إلى الشبعب! لم يعد مطلوبا من الصحفي أن يهادن الكبراء أو يماليء الوزراء كشرط للسماح له بالعمل، أو الترقي، أو حتى مجرد الكتابة. أصبحنا اليوم ننتسب ـ حقيقة ـ إلى صحافة تحترم الرأى والرأى الآخر.. أو هكدا نتمنى لصحافتنا ان تكون.

إن إيمانى المطلق بحرص الرئيس حسنى مبارك على حرية الصحافة يرجع إلى اليوم الأول الذي تولى فيه مبارك مهامه رئيسا للجمهورية في سنة ١٩٨٠، وليس فقط نتيجة للتصريحات المطمئنة التي أدلى بها الرئيس في لقائه مع أعضاء نقابة الصحفيين ـ يوم ٢٢ يونيو ١٩٩٥ ـ بعد الهلع الذي أصاب أصحاب الاقلام من الصحفيين والكتاب والمفكرين، فور إقرار

مجلس الشعب السابق للقانون المرفوض والمسمى بقانون رقم ٩٣ه فالصاكم - أى حاكم - يمكنه أن يظهر ما لا يبطن ليوم، أو لشهر، أو حتى لسنة. ولكن من المؤكد أنه - أى الصاكم - لن يستطيع أن يستمر هكذا لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة! فطوال سنوات حكم الرئيس مبارك لم يحدث - كما كتب، وأكد، وأعترف، كبار الكتاب والصحفيين - صدام بين الرئيس وصاحبة المبلالة الصحافة. لم يصدث أن قصف مبارك قلما، أو طلب منع كاتب من الكتابة، أو تدخل لوقف حملة صصفية ضد أحد كبار أو صغار المسئولين. ونتيجة لهذا الفهم السليم للدور المهم الذي مكن أن تلعبه الصحافة لممالح الشعب، تحمس الرئيس حسنى مبارك لحرية الرأى والرأى الآخر، وكثيرا ما طالب أصحاب مبارك لحرية الرأى والرأى الآخر، وكثيرا ما طالب أصحاب الانحرافات، وتوجيه النقد لأصحاب القرار حتى يمكنهم - إذا كان النقد موضوعيا - إعادة النظر في القرارات الضاطئة أو حتى غير المدروسة.

وهذا التشجيع المتواصل لصاحبة الجلالة الصحافة، من جانب رئيس الجسهورية، أطلق العنان لاصحاب الاقلام، فامتلات صفحات وأعمدة الصحف والمجلات بالنقد العنيف الذي لم يترك مسعولا في الدولة - كبر أم صغر - إلا نال نصيبه منه.. بالحق تارة، أو بالظلم، تارة أخرى!

والقاريُّ المحايد كثيرا ما يقارن بين ما تنشره المحافة في عهد الرئيس حسنى مبارك، وما كانت تنشره في العهود القريبة أو البعيدة الماضية، وهذه المقارنة كانت تعطى ـ عادة ـ أبعادا على غير حقيقتها! ففي الأزمنة الماضية كانت الصحافة المصرية

محرومة تمناما من حريتها المتعارف عليها في المجتمعات الديمقيراطية، أو على الأقل كانت تلك الحيرية محسوبة، ومتحددة من قبل الحاكم بحيث لا تتخطى الخط الأحسر الذي يتعرض لاعتبارات كثبرة تخضعه للتغيير والتعديل والتبديل بين فبترة وأخرى. ومازلنا نتذكر كيف كنا ندهش كشيرا _ في الماضي القريب أو البعيد - عندما يتصادف أن نطالع في إحدى الصحف مقالا.. أو حتى مجرد خبر لا يزيد على بضعة سطور، يتعرض بالنقد لأحد كبار صفار المستولين! فالنقد كان _ وقتذاك _ محظورا، وممنوعا، ويعرض كاتبه إلى السجن أو إلى الفصل من وظيفته في أخف وأحسن الأحوال، ولهذا السبب فإنه كتابة جملة واحدة كان يُشتمُ منها أن كاتبها يهاجم هذا المسئول أو ذاك، كانت تثير التساؤل، وتعدد حولها الآراء والتفسيرات، فهناك من يقول: وإن الحكومة هي التي أمرت هذا الصحفي بالهجوم على هذا المسئول بهدف تشويه سمعته وصورته أمام الرأى العام، تمهيدا لاقصائه عن موقعه المرموق الذي ينشغله!» وهناك من يؤكد على أنه : «إذا كان كاتب المقال _ أو الخبر _ لم يطلب منه كتابته، فقل على هذا الصحفى يا رحمن يا رحيم!».

صحافة الماضى و وبالذات زمن شعارات: الإستراكية! والشيوعية، وتصالف قوى الشعب العاملة، والصرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، و.. و .. كانت لا تنظر إلا كل ما هو مشرق ومضىء وجميل في حياتنا! وكانت الصحيفة .. من الخلاف للخلاف مجندة أعمدتها ومقالاتها وأخبارها وتحقيقاتها، من أجل تقديم «الصورة الوردية» التي يمنحها الحاكم .. يومياً .. للشعب، فليس في الامكان أبدع، أو أروع، مما هو كائن وقتذاك!

فالحكومة تعمل ليل نهار من أجل خدمة المواطنين، والصاكم لا يرحم المقصرين والمهملين والكسالى والمنحرفين، وهذا ما أدى – بالتالى – إلى إنعدام جرائم السرقة أو الإنصراف أو الإختلاس بين كبار وصغار موظفى الدولة، ولم تجد الصحافة – عينذاك – ما تكتبه عن هذه الجرائم، فالغت صفصة الحوادث، وأضافتها إلى باقى الصفحات المخصصة لنشر الانجازات، والانتصارات، في كل مدينة ومركز وقرية من الإسكندرية إلى أسوان.

كانت الصحافة تتباهى - فى الماضى - بأن الحكام حققوا ووفروا للمواطن كل احتياجاته اليومية المعيشية - الضرورية منها والكمالية - وبالتالى فهو ليس فى حاجة إلى السرقة أو الانحراف أو خيانة الأمانة، كما كان كبار حملة الأقلام يتفاخرون بأن المجتمعات الاشتراكية - التي كانت مصر تنتسب إليها - تميز عن المجتمعات الرأسمالية بأنه لا مكان فى الأولى للجريمة أو المجرمين، بدليل أن الصحافة الاشتراكية لا تجد ما تنشره عن هذه الجرائم المعدومة، فى حين أن الصحف الرأسمالية تزدحم صفحاتها بعشرات الجرائم التي يرتكبها الكبار والصغار، مسئولين!

وتغيرت صورة الصحافة المصرية في عبهد الرئيس الراحل أنور السادات، عندما أعاد للشعب جانبا كبيرا من حرياته المغتصبة، وسمح بفتح الأبواب والشبابيك، وحث أصحاب الأقلام على النقد وإبداء الرأى وإفساح المجال للرأى الآخر، وهو ما شجع أعداء الرئيس الراحل على استغلال هذه الحرية في التشهير بكل شيء، وأى شيء، بدءاً بالسياسة الداخلية، مرورا على السياسة

الخارجية، وإنتهاء بالتطاول على رئيس الجمهورية ذاته، وهو ما أوى - فى النهاية - إلى تقليص حرية الرأى فى البلاد، ونجاح التطرف الإجرامى فى اغتيال الرئيس أنور السادات!

وبتولى الرئيس حسنى مبارك مهام رئيس الجمهورية، بدأت صفحة جديدة، وراثعة، بين الحاكم والرأى الآخر، وأطلق مبارك جملة شهيرة تقول: «أنا رئيس كل المحسريين»، وقد حرص مبارك على تأكيدها المرة بعد الأخرى، في أكثر من مناسبة، ووجدت التاييد والحفاوة من جميع المواطنين على اختلاف توجهاتهم وأحزابهم. وفازت صاحبة الجلالة الصحافة بنصيب الأسد من تلك السياسة الديمقراطية التي أعلنها الرئيس منذ اليوم الأول لتوليه مهامه، وحتى لحظة كتابة هذه السطور. لقد كانت الصحافة المصرية محرومة للعقود عديدة ماضية للم مارسة حريتها ماقل مقيدة، وآراؤها مكبوتة، وفجاة يأتي مبارك ويمد يده لصاحبة الجلالة ويغتم لها الإبواب ويطالبها بممارسة حريتها كاملة في إبداء الرأى والرأى الآخر!

ولم تصدق صاحبة الجلالة نفسها.. من فرط سعادتها باسترداد حريتها الضائعة!

وكانت الإنطلاقة الكبرى.

بدأ الرأى العـام يلاحظ ـ لأول مرة منذ عشـرات السنين ـ أن «الصـورة الملونة» إياها قـد تفيـرت وأصبـحت تمـيل إلى اللون الباهت، بين الأبيض والرمادى، ثم اصبحت الصـورة ـ فيما بعد ـ أكثر سـوادا، وأكثر قتامة، ولم يعـد من هم ً ـ أو هدف ـ للأكثرية من حملة الأقـلام غير البحث عن التقصير والإهمـال والإنحراف، في كل موقع، لتسليط الأضواء عليه، وهو ما أزعج البعض مـما جعله يتصور أن البلد وقعت في شباك عصابات «المافيا» وأن هذه العصابات تضخمت وتوحشت وأصبحت تتحكم في السياسة والاقتصاد أكثر من تحكم الحكومة!

وانتهز البعض هذه الظاهرة، فارجعها ـ بمنتهى البساطة ـ إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى، والسياسى، التى نادى بها الرئيس مبارك باعتبارها الحل الوحيد لخروج مصر من أزمتها الاقتصادية الطاحنة! ولم يكتف هـذا البعض بهذا الزعم، وإنما دافعوا ـ فى نفس الوقت ـ عن نظام الانفلاق، وترحموا على أيامه الفابرة، وكذبوا على أنفسهم فرعموا أننا لم نكن نسمع ـ فى زمن الإشتراكية ـ عن جريعة فساد واحدة، أما الآن ـ فى زمن الانفتاح الرأسمالى ـ فلا تخلو صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية، من نشر العديد من قصص جرائم فساد، وإفساد، لم تترك كبيرا أو مسئولا فى البلد إلا حاولت تلطيخه بها !

وهذا الزعم غير حقيقي، وغير منطقي، فجرائم الفساد موجودة في زمن الانفساد موجودة في زمن الانفتاح، والفارق الوحيد أنه في البرمن الأول لم تكن لدينا صحافة حبرة يسمح لها الكشف عن الجرائم والانحرافات، وكان يحظر عليها _ أيضا _ أن تكتب كلمة واحدة تحمل نقدا _ أو حتى نصحا _ لأصغر مسئول في الحزب الواحد أو في الحكومة المتسلطة، أما في الزمن الثاني _ زمن الانفتاح واسترداد الحريات واحترام حقوق الإنسان الذي ميز عهد الرئيس حسني مبارك _ فلم يعد هناك من هو فوق النقد أو تحت حماية الحصانة، وبالتالي بدأت الصحافة تكتب، وتنتقد، وتتشفه، وتتهم، بلا تردد أو خوف.

إن مطاردة الجرائم، والتصدى للفساد، وتعقب الفاسدين، هو

واجب الحكومة، كما هو واجب باقى مؤسسات وسلطات الدولة بما فيها السلطة الرابعة.. سلطة صاحبة الجلالة الصحافة. والرأى العام المصرى ينتظر من حكومته ومن صحافته، أن يعلنا حربا لا هوادة فيها ضد المنحرفين، ولصوص المجتمع، وسارقى الشعوب، ومضتلسى المال العام، فالتستر على تلك الجرائم، من جانب الحكومة، يسىء إليها ويشكك في مصداقيتها وطهارتها، تماما كما أن تقاعس صاحبة الجلالة الصحافة عن قيامها بدورها في الكشف عن الفساد والفاسدين، يصولها إلى نشرات باهتة، استرزاقية، يأتى نفاقها وتصفيقها وتهليلها للسلطة.. بلا لون طعم، وإن احتفظ برائحته غير الذكية!

وهذا الواجب الذى نطالب به صاحبة الجلالة الصحافة، يجب الا يتحول إلى مجرد «إثارة إعلامية صاخبة» لا تستند فى اتهاماتها ... لهذا أو ذاك ... إلى مجرد شائعات أو حكايات سمعها الصحفى ولم يتحقق منها ولم يتحكد ـ بالتالى ـ من وقائعها وأدلتها. وللأسف الشديد فإن صاحبة الجلالة أحيانا ما تقع فى فخ تلك الإثارة الصحفية، فتتهم بلا دليل، وتشهر بلا وثائق، وتوزع الاتهامات على أبرياء! عندما يحدث هذا _ وهو ما حدث بالفعل وما يزال يحدث بين الحين والحين ـ فإن الضرر يكون بالغا ليس فقط بالنسبة للبرىء الذي أتهم كذبا، وإنما يتسع بالغا ليس ممعة من ينتسب إليه.

لقد ارتفعت أصوات كثيرة _ فى الفترة الأخيرة _ تندد بتلك الصحف غير المسئولة التى أثارت بلبلة واسعة لدى الرأى العام نتيجة لما تكتبه يوما بعد يوم، وعددا بعد آخر، ضد العديد من

المواطنين _ مسئولين، وشخصيات عامة، ونجوم مجتمع _ ووزعت عليهم أفظم وأبشع الاتهامات، ولم تكتف بذلك، وإنما وجدناها ترفض نشر ردود ضحاياها الأبرياء، وتتركهم يواجهون سخط وغضب وسخرية الرأى العام بلا ذنب جنوه أو جريمة ارتكبوها. وإذا تجرأ أحدهم واشتكى، قيل له : «على المتضرر أن يلجأ إلى القضاء»! وهناك من أخذ بالنصيحة، ورفع دعوى قذف ضد الصحيفة، وتظل الدعوى مرفوعة ومطروحة ومنظورة، عدة سنوات وفي النهاية _ بعد خمس أو عشر سنوات _ يصدر الحكم بتعريض المتضرر بعشرة أو بضع عشرات من الجنيهات! لحريتها، يقبل أن تظلم محبوبته مواطنا بريثا! كما أنني لا أتصور أن يكتفى القانون الحالى بتعويض المجتى عليه بضعة جنيهات زهيدة مقابل التشهير البشع الذي الحقته به صاحبة الجلالة، وظل مصوما به لسنوات وسنوات؟!

لهذه الاسباب، وغيرها، فكر المشرعون _ فى العام الماضى _ تغليظ عقوبات جرائم النشر. ولكن للاسف الشديد جاء هذا التغليظ مبالغا فى غلاظته! وفوجىء الصحفيون بأن التعديلات الجديدة تتيح القبض على الصحفى عقابا له على ما كتبه، ويأمر المحقق بحبسه احتياطيا قبل التصرف فى القضية المتهم فيها! وفوجىء الصحفيون _ أيضا _ بأن التعديلات الجديدة فى القانون تسمح للقاضى بالحكم بسجن الصحفى عقابا له على خبر نشره أو رأى كتبه أو اتهام وجهه بحسن نية ومن أجل الصالح العام! لقد أصيب رجال ونساء بلاط صاحبة الجلالة الصحافة بالخوف والفزم الشديين، فى أعقاب موافقة مجلس الشعب

السابق على تلك التعديلات التى أدخات على قانون العقوبات والخاصة بجرائم النشر. ووقف الصحفيون وقفة رجل واحد معلنين سبصوت واحد للهذا السيف الذى سلط وسيظل مصلتا ساعلى رقابهم مادام هذا القانون ساريا ولم يلغ بقانون جديد وبالطبع لم تقبل الحكومة أن تلغى قانونها، لأن معنى إصدار قانون اليوم، وإلغائه غدا، أن هذه الحكومة لا تصلح للبقاء، وعليها وإذن أن تتقدم باستقالتها!

وتأزم الموقف بين الصحفيين، في جانب، والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، في الجانب المقابل، وكان من الممكن جدا أن يتفاقم الموقف ويزداد تأزما وتعقيدا، لولا مبادرة من الجمعية العمومية للصحفيين طلبت فيها لقاء رئيس الجمهورية بعدد من الصحفيين ليتحدثوا معه باسمها ويرفعوا إليه أفكارهم واقتراحاتهم لحل هذه الأزمة الخطيرة.

وهذا ماتم بالفعل.

لقد رحب الصحفيون بالطول التى قدمها الرئيس مبارك، وبالقرارات التى أصدرها وأهمها تشكيل اللجنة الخاصة المكلفة بوضع مشروع بقانون جديد للصحافة يحقق الأمن والأمان للصحفى، كما يلزمه باحترام القيم والتقاليد الصحفية المتعارف عليها في كل الدول الديمقراطية.

وكان المفروض أن ينتهى إعداد هذا القانون فى ثلاثة أشهر، ولكن هذه الفترة امتدت لتصل إلى تسعة أشهر، احتاجتها اللجنة المصوقرة للتوصل إلى مشروع بقانون يكون محققا لأمال الصحفيين، بمنع حبسهم احتياطيا أو سجنهم بسبب كتاباتهم، ومحققا - أيضا - الحماية للمواطن البرىء الذى يتعرض للتشهير والقذف والتجريح.



يجب أن نعترف بأننا شغلنا القارىء بمشاكلنا وقضايانا أكثر بكثير مما يهتم الرأى العام بمتابعته.. يوما بعد يوم، وقضية بعد قضية، ومشكلة بعد آخرى. حقيقة أن الصحافة هى مرآة الشعب، ولكن حقيقة أيضا أن الشعب يريد أن يرى فى مرآته ما يهمه هو شخصيا.. أكثر مما يهم الصحافة والصحفيين.. ولكن هناك معررات لذلك ولا يمكن تحاهلها.

هناك كثير من الخوف والتخوف و هذا حقنا كصحفيين - نتيجة لاحكام صدرت في المحاكم وأدانت عددا من الزملاء الصحفيين في قضايا قذف وحكمت عليهم بالحبس، طبقا لنصوص القانون الذي سبق أن أثار ضجة كبيرة قبل نجاح الصحفيين في إدخال الكثير من التعديلات على بنوده ونصوصه. لقد صاحب هذا الخوف والتخوف الجماعي.. تحرك شعبي وصحفي وحكومي ضد ظاهرة «الصحافة الصفراء» مما أثار غضب أصحاب وأنصار تلك الصحافة فتفرغوا لمهاجمة كل شيء واي شيء في محارلة من جانبهم لإظهار القضية وكانها محاولة خبيئة من الحكومة لضرب حرية الصحافة، وقصف أقلام

الصحفيين الشرفاء، ومنعهم من إبداء الرأى الآخر لتعود الصحافة خرساء وصماء وعمياء!

وهذه الضبحة الكبرى لم تنته.. بل على العكس تزداد دويا وصفيا يوما بعد يوم، لدرجة أن البعض نسى القضية ذاتها ولم يعد يسمع غير دويها وصفيها وضعيجها.

إذا كانت القضية هي حبس عدد من الزملاء الصحفيين، فلا أحد - بالطبع - يوافق على حبس صحفى بسبب رأى كتبه أو نقد وجهه وإذا كان القانون - الذي لا نزال نحن الصحفيين نتباهي بأننا فرضنا عليه شروطنا ونجحنا في تعديل بنوده ونصوصه - هو الذي آتاح للقضاء الحكم بالسجن على عدد من زملائنا الصحفيين فلا بد من أن نطالب بإعادة النظر في نفس هذا القانون لنستبعد منه النص الذي يمنح القاضى سلطة الحكم بالحبس أو السجن. فلا فائدة من وراء تقييد حرية الصحفي، اللهم إلا إذا كان الهدف هو إخافة كل الصحفيين ومنعهم من النقد أو التعبير عن الدخالف آراء الحكومة وكبار المسئولين.

أما إذا كانت القضية محصورة ومقصورة على الدعوة إلى إطلاق حرية الصحفى أن يكتب أى شيء بلا حساب، وأن يتهم زيد أو عبيد بكل الاتهامات دون دليل ولا يسمح بمحاسبة الكاتب على ما كتبه ومعاقبته على الضرر الكبير الذي أصاب الأبرياء نتيجة لاتهاماته الكاذبة والتشهيرية والابتزازية، فلا اعتقد أن هناك من يقبل أن تنحدر صحافتنا إلى هذا الدرك، وتصبح وصمة عار تلطخ ثوب صاحبة الجلالة الصحافة.. كما رأيناها ، وعرفناها وتعلمنا منها.

وما الحل إذن؟!

لن أذكر جديدا بما سأكتبه واقترصه حلا لهذه القضية التي

أصبحت تقلق الكثيرين وتحيرهم وتضللهم. فلقد سبق لى أن ناديت بنفس الرأى وطرحت نفس الحل فى كل مرة تتعرض فيها الصحافة والصحفيون إلى مواجهة أو أزمة أو تحد. وعلى الرغم من أن لا أحد تصمس لرأيى ولا أحد أخذ به، فلا بأس ولا ضرر من تكرار ما سبق لى أن قلته فى اجتماعات المجلس الأعلى الصحافة السابق، وما سبق لى كتابته - فى أخبار اليوم - المرة بعد الأخرى.

المهم في الحل الذي لازلت متمسكا به، ومصراً عليه، إنني لست صاحبه ولم أخترعه أو ابتكره، وإنماكان دوري مقصوراً على نقله حرفيا من قانون الصحافة والنشر الذي تطبقه كل الدول الكبرى العريقة في ديمقراطيتها والعظيمة في الحفاظ على حرية الكبرى العراقة في ديمقراطيتها والعظيمة في الحفاظ على حرية مصافة المصحفة أول الرافضين لمن ينادي مثلى بتطبيق قوانين حماية الصحافة والصحفيين التي تعليق في بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و.. و.. إلى آخر الدول التي لا يمكن لعاقل أو محايد أن يشكك في مصداقية تلك القوانين، أو يتهم حكوماتها وشعوبها بالتخلف، ومحاولة فرض الرأى الواحد.. وواد الرأي الأحد!

باختصار شديد جدا يمكن تلخيص وجهة نظرى في النقاط التالية :

(۱) الصحافة في الدول المتحضرة ـ الأمريكية والأوروبية ـ لا حدود أمام انطلاقات أقلامها غير نصوص القانون. فمن حق الصحفي أن ينتقد أكبر رأس ـ في تلك الدول ـ وأن يكشف سلبيات وأخطاء وخطايا الحكومة وكبار المسئولين في الدولة بكل حرية وبلا ادنى تحفظ، بشرط واحد أن يلتزم بنصوص قانون

الصحافة الذى يحظر توجيه اتهام دون دليل، ويمنع استخدام سلاح الكلمة لابتزاز هذا أو ذاك سعيا وراء شهرة زائفة، أو طمعاً في مال أو شقة أو فيللا!

(Y) قوانين الصحافة في بعض تلك الدول العريقة في ديمقراطيتها والعظيمة باحترامها لحرية صحافتها، تحترم الحياة الخاصة جدا لمواطنيها سواء أكانوا من العظماء والنبلاء.. أم من السطاء والصعاليك.. ولذلك فإن القانون في هذه الدول حثل: فرنسا _ يعاقب أشد العقاب كل من تثبت ضده تهمة انتهاك الحياة الشخصية لهذا المواطن أو ذاك، تماما كما أن قوانين الصحافة في دول آخرى _ مثل: الولايات المتحدة الأمريكية _ تعاقب بشدة توزيع الاتهامات بدون دليل، ولكنها تسمح بالتدخل في الصياة الشخصية للمشاهير والمستولين.. وما جرى _ ويجرى _ للرئيس الأمريكي بل كلينتون في هذه الايام _ من بهدلة وشرشحة وتمزيق لملابسه الضارجية والداخلية _ أصدق دليل على مدى حرية الإعلام الأمريكي والحميمية حريا السيد البلاد الأول!

(٣) وفى كلتا الصائتين _ فى أوربا وأمريكا _ فإن من حق المتضرر من الصحافة أن يلجأ إلى القضاء لينظر فى مدى الظلم الذى وقع عليه من جراء كلمات وأوصاف وتعبيرات وجهت إليه فى صحيفة متساهلة صفراء اللون وبقلم فى يد صحفى مريض ومعقد وغير مسئول عما يقوله ويكتبه.

والويل كل الويل لمن يقتنع القاضى بأنه كان مبتزا، ومغرضا، وكاذبا، ومروجا للشائعات، عندما كتب ما كتبه ضد فلان أو علان من المواطنين. فالقانون في هذه الصالة للا يرحم، وتطبيق العقاب لا يتاخر. بمعنى أن قضايا النشر في تلك الدول تتمتم

بأولوية مطلقة في تحقيقاتها، وسرعة نظرها وإصدار الأحكام النهائية فيها.

(3) لا اظن إننى اكون مخاليا أو مزايداً عندما أطالب بنقل وتطبيق نفس النصوص القانونية التى تنظم حدود وحريات الصحافة في أوربا وأمريكا، عندما يحدث هذا قلن نسمع بعد اليوم عن الحكم بسجن صحفي بسبب قيامه بالسب والقذف في حق زيد أو عبيد من المواطنين العاديين أو المسئولين. فعقوبة سجن الإعلامي المقروء والمسموع والمرشي - غير مرغوبة ولا مطلوبة سواء من المشررع نفسه أو من الرأى العام. ولكن عقوبة تغريم السباب والشتام - هو وصحيفته - أموالا طائلة هي العقوبة الرادعة والحضارية في نفس الوقت.

(°) حقيقة أن قانون الصحافة المصرى الأخير قد رفع سقف هذه الغرامة إلى آلاف محدودة ومعدودة من الجنيهات تدفع لمن ثبت المحكمة - بعد عمر طويل - أنه كان ضحية السب والذم والقذف والتجريح بقلم أحد الصحفيين غير المسئولين وفى صحيفة متساهلة إلى درجة التسيب، ولكن حقيقة - أيضا - أن الفارق شاسع جدا بين الغرامة هنا وهناك.. وبين أعباء ومتاعب ومصائب جريمة السب والقذف في مصر وفي أوربا وأمريكا.

يكفي أن نعرف أن القضية التى يرفعها المواطن في أوربا أو أمريكا ضد صحفى وصحيفة لا يستغرق نظرها والبت فيها أكثر من بضعة أسابيع معدودة يتبين بعدها الخيط الابيض من الخيط الاسود بسهولة شديدة. فإذا كان الصحفى كاذبا والصحيفة غافلة فإن المحكمة تسارع بتغريم الاثنين مئات الآلاف من الجنيهات كتعويض رمىزى عن الإهانة التى لطخت اسمه وسمعته وأهله وجعلته منبوذا ومرفوضا من الحي الذي يسكنه ومن الرنملاء الذين يعمل معهم والأصدقاء الذين تخوفوا منه.

وارقام غرامات جرائم النشر في الدول التي تحترم سمعة واقدار مواطنيها لا سقف أو حدود لها، فهناك عشرات الأحكام بالفرامة بلغ الحكم الواحد منها الملايين _ أكرر .. ملايين _ الدولارات التي أجبرت الصحيفة على دفعها ثم أشهرت إفلاسها أو عجزت عن دفعها فصدرت الأحكام المتتالية ضد أصحابها أخفها منع صدور الصحيفة مرة أخرى.

والغرامة المالية – التى تبدأ بعشرات ومشات الآلاف من الجنيهات وتصل إلى ملايينها – لا تكفى من وجهة نظر المشرع الاوربى والاصريكى لتعويض المدعّى عن الضسرر البالغ الذى الاوربى والاصريكى لتعويض المدعّى عن الضسرر البالغ الذى أصابه وناله من الصحفى والصحيفة. فللابد من إلزام الجناة بالاعتذار للمجنى عليه، عن طريق نشسر حكم المحكمة ببسراءة المدعى من كل الارعاءات والاتهامات والقنائف اللغوية، بالإضافة إلى نشر قيمة الغرامة التى ستدفيعها الصحيفة والصحفي إلى المجنى عليه، ونفس المكان وذلك في أول عدد يصدر من الصحيفة الشتّامة وفي نفس المكان ونفس المساحة وبنفس أبناط الصروف التى صيغت بها كلمات الاتهامات التى وجهتها الصحيفة إليه. فيإذا كانت الصحيفة قد خصصت المانشيت الرئيسي في صفحتها الاولى – على اعمدة - لكتابة:

- « فللان الفلائى حرامى ونصاب وابن ستين كلب!». فإن حكم المحكمة بإدانة الصحيفة فى حالة عجزها عن إثبات حقيقة ما ادعت، ليس أقل من إلزام الصحيفة بنشر عنوان الصفحة الأولى الرئيسى _ مانشيت على ٨ أعمدة _ تكذّب فيه بنفسها وتعتذر _ فى نفس الوقت _ لضحيتها ولتصبح فضيحتها _ بالتالى _ حلاحل!

وسمعة وكرامة المواطن المصرى لا تقل - بالطبع - عن سمعة وكرامة المواطن الفرنسى أو البريطانى أو الأمريكي. فإذا كانت قوانين الصحافة فى دول أوربا وأمريكا تنص على احترام أقدار الناس، وتعوضهم بأموال قارون عما أصاب سمعتهم وكرامتهم بأقلام الصحافة الصفراء، فلا مفر من أن نطالب بإعادة النظر فى قانون صحافتنا المصرية بحيث تلفى منه عقوبة السجن - فى قضايا النشر - وينص، فى المقابل، على أمرين مهمين أولهما: تشكيل دائرة قضائية خاصة بنظر قضايا النشر، بحيث يتم التحقيق فى القضية ونظرها والبت فيها فى فترة زمنية لا تتعدى الشهرين.

والأمر المبهم الثانى: هو رفع سقف قيمة الغرامة - فى حالة ثبوت كذب إدعاءات وافتراءات الصحفى والصحيفة - بحيث تبدأ بمشة الف جنيه ويمكن أن تصل إلى نصف المليون أو المليون. ومن الطبيعى أن رفع قيمة الغرامة إلى هذه الأرقام الكبيرة لن يكون الهدف الأوحد منه هو تعويض المدعى عما أصاب سمعته وشرف، وإنما هناك أهداف أخرى أهمها أن يفكر الصحفى أكثر من مرة قبل أن يكتب معلومة كاذبة، أو يروج لشائعات مغرضة، مستقلة أو حتى صفراء اللون - سوف يحرصون كل الحرص على عدم التساهل في نشر أخبار ومعلومات ومقالات تتضمن اتهامات عما التساهل في نشر أخبار ومعلومات ومقالات تتضمن اتهامات مطلقة بلا دليل، حتى لا تتعرض الصحيفة إلى فضيحة تودى بها وبالقائمين على إدارتها، وقد تشهر إفلاسها.. في حالة تكرار دفع هذه الغرامات بأرقامها الكبيرة!

لن أكرر ما أظن أننا جميعنا نتفق عليه، وهو أن رفع الغرامة إلى عشرات ومئات الألوف من الجنيهات لن يكون قيدا على حرية الصحافة، لأن هذه الحرية لا تعنى شتم الناس وتصريق هدومهم بالباطل واتهامهم بما ليس فيهم والطعن في شرفهم بلا وازع أو رادع. عندما يقدم الصحفى على تلك المحظورات، وعندما توافق الصحيفة على مثل هذه القانورات، فلا يمكن لإنسان محترم وعاقل ومحايد أن يتعاطف معها أو يرفض توقيع عقوبة الغرامة عليها.

مده المعانى كلها وغيرها سبق لى أن ناديت بها ورددتها وكتبتها فى كل مرة تقوم فيها أزمة بين الصحافة والمتربصين بها.. وللأسف الشديد لم تجد دعوتى من ينصت إليها أو يسعى إلى تطبيقها.

لم _ ولن _ أيأس.. من عدم جدوى التكرار. فالذى طالبت به _ اسس واليوم وربما غدا أيضا _ ليس بدعة أو قيدا على حرية الصحافة، وإلا كان علينا أن نصف الصحافة الأوربية والأمريكية بأنها مقيدة الحرية، ومقصوفة الاقلام، ومستانسة في نقدها ومرتعشة في إبداء رابها الآخر!

وبالمناسبة .. لقد تلقيت العديد من آراء أساتذة أفاضل يهتمون بقضية الصحافة، ومهمومين بالأزمة الجديدة التي اختلفت الآراء حول أسيابها، واختلفت أكثر عند البحث عن حلول لها.

ولنبدأ بما كتبه الاستاذ الدكتور إبراهيم على صالح - النائب السابق لرئيس محكمة النقض - بعنوان : « مبدأ الحبس يتعارض مع التشريعات الحديثة».

يقول الدكتور إبراهيم على صالح:

_ [إننى أومن أصدق الإيمان بأن الرابضين وراء القضبان لن يطول مقامهم وبقاؤهم بحساب الزمان لا يتعدى مساحة تقاس

بالايام. وكذلك فإن المثات الآخرين منهم الذين شارف دورهم المثول في ساحات القضاء فلتمتلىء قلوبهم بالاطمئنان، وذلك ليس مرجعه نبوءة بل لأن من يعرف الرئيس حسنى مبارك عن قرب وعن كثب يلمس فيه أصالة الفرسان وشفافية نفس وقلب رغم أن له قلب الاسد ـ لا يتحمل عذابات ومعاناة أسرة أو مواطن. ذلك لأن البعد الإنساني هو السمة الفاعلة والحاكمة في منصيته. وكذلك لأن للصحافة في ضميره وحسه الوطني مكانا عاليا ومكانة عالية، ولانه جبل وفطر على أن للدستور والقانون بخاصة وللشرعية بعامة القداسة وكذلك لأحكام القضاء. وكانت بخاصة وللشرعية بعامة القداسة وكذلك لأحكام القضاء. وكانت المطروحة إلا أن الغلبة والنصفة معقودة لحرية أفي القضية والحوار مهما تصاعدت ضراوته أو علت قياسات حرارته ومرارته وتجاوزاته فلن تحجب الصحف أو تجف الأقالم، بل حتى لو اقتضى المادة مان الدستور بإصدار العفو

أما بالنسبة للقضية المطروحة فإنه من أوليات القانون وبديهياته أنه في ميزان التجريم والعقاب في جرائم القذف والسبب تتدنى إلى أدنى الدرجات والمراتب فما بالكم إذا كانت أداتها إحدى وسائل النشر؟! ويتجلّى ذلك في أن المشرع الجنائي لا يعتبرها جريمة تصيب المجتمع وخرج في شأنها عن جميع قواعد التجريم والعقاب فاعتبرها من «جرائم الشكوى» وترك أمرها للمجنى عليه وحظر على النيابة تصريكها إلا إذا تقدم المقذوف في حقه ـ بنفسه أو بوكالة خاصة ـ بشكواه ضد الساب أو القاذف في خلال ثلاثة أشهر وإلا سقط حقه، بل ورخص له ـ استثناء من أصول التشريع ـ أن يتنازل عن الحكم وآثاره العقابية

حتى يصدير باتا فتسقط الدعوى الجنائية من جذورها في كهف النسبان.وعلى هدى من ذلك فإنه يصح القول بالنسبة للجرائم الصحفية فإن ترك الأمر للمجنى عليه بات لا يجوز السكوت عليه وإلا عدنا إلى عصر الانتقام المزرى أو الشأر، ذلك لأن البعض إن عفا - والعفو من شيم الكرام - فإن الاخرين قد تستبد بهم الشهوة في التشفى - الانتقام - الغلو - والاسراف في اللدد والخصومة. ومن هنا فإنه لا سبيل للأمن الصحفى وكفالة حرية الفكر في الانظمة القانونية الحديثة غير إلغاء عقوبة الحبس إلغاء شاملا كاملا والاكتفاء بعقوبة الغرامة حتى لو تصاعد قدرها ومقدارها.

إن النزول على هذا الرأى يتفق ويتسق مع مواكبة التشريعات الحديثة وفلسفة التجريم والعقاب وتفعيل أثرها لما يحققه من ردع وزجر لأصحاب المؤسسة الصحفية بل وللصحفيين انفسهم، وكذلك فقد أن الأوان لتخصيص محاكم للقضايا الصحفية يجلس فيها قضاة يجرى إعدادهم إعدادا خاصا ويزودون ويتزودون باجتهادات الفقهاء وأحكام القضاء في الانظمة القانونية المختلفة. إن ذلك أوفى على الخاية، فهل نراجع ودون أن نتراجع والله يحفظ للصحافة المصرية مكانها ومكانتها لأداء رسالتها، وكذلك رجال الإعلام وأرباب الأقلام ومبدعيها ومفكريها ولتسير قدما إلى العلا والامام].

وأسعدني رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم على صالح، فهو يتفق معر تماما في:

- إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.
- الاكتفاء بالفرامة المالية حتى لو تصاعد قدرها ومقدارها.
 - إنشاء محاكم خاصة بالنظر في القضايا الصحفية.

وتلقيت رأيا ثانيا من الاستاذ المستشار سعيد العشماوى جاء نبه:

_ [لابد أن توضع تفرقة دقيقة وواضحة بين ما يسمى بقضايا الرأى وما يكون جرائم قذف أو سب.

فيما يتعلق بقضايا الرأى.. لا ينبغى أن يكون هناك تأثيم أصلا، ذلك أن الرأى مهما كان وضعه ووصفه لا يجوز أن يحجب أو يمنع، وبالتالى لا ينبغى أن يؤثم إلا إذا اتصل بالعنف. ومقتضى ذلك ضرورة مراجعة قانون العقوبات والقوانين الجزائية الأخرى لإلغاء ما يكون منها عاملا ـ ولو بتأويل مرهق ـ عى اختلاق ما يسمي: «بقضايا الرأى» حيث أن إطلاق الأراء الحرة البناءة مفيد للناس وصحى فى ترسيخ اسس المجتمع المدنى، فإذا ما بقى بعد ذلك نص أو أكثر لم يلغ أو يعدل.. فإنه يكون من الضرورى تعديل التشريع حتى يحول دون أى حبس احتياطى أو تنفيذى لصاحب الرأى ولمن نشره سواء بسواء.

أما ما يعد في التوصيف القانوني «جرائم قدف أو سب» فهو وضع لابد من فصله عما عداه، وتركه للأحكام العامة في القانون دون إسباغ أي حماية على من يقذف أو يسب، لأن من مقتضى ذلك المتزاز ثقة المجتمع بالفاعلية القانونية، وإضفاء حصانة خاصة على من ينحرف بقلمه ليطعن الأبوياء ويجرح الشرفاء في اللامة أو السمعة أو الاعتبار. ومادام أن الحكم القضائي النهائي الذي ينفذ بحبس من تثبت عليه تهمة القذف أو السب قد صدر بعد تحقيق قضائي وإجراءات متعددة وضمانات قانونية، فإن التعلل بعدم تنفيذه لا يكون حماية للصحافة الصرة النظيفة بقدر ما يعتبر تشجيعا للصحافة الصفراء والابتزاز الأسود والعنف المعنوي.

وفى التقدير السليم إن استبدال الغرامة والتعريض بالحبس قد لا يغنى في ذلك، ولا يفيد لأسباب عديدة أهمها:

- (١) إن المسائل المالية تطول صاحب أو أصحاب الصحيفة ولا تؤثر في الذي قذف أو سب.. أي أنها قد توقع على البريء لا الآثم.
- (۲) مع غياب الرقابة الحقيقية على تمويل الصحف وميزانياتها فإن بعض الجهات الخارجية والتي قد تكون وراء الأقلام التي تقذف أو تسب في خصم لها تريد تصفيته معنويا تكون مستعدة لدفع أي مبالغ ولو كانت مالايين الجنيهات لإرهاب خصومها خاصة، وإرهاب المفكرين والمسئولين عامة.
- (٣) ولأن التنفيذ بالغرامة أو التعبويض ليس أمرا سهلا ولا ممكنا في الظروف التي قد تعمل صحيفة ما على ترتيبها حتى تعرق هذا التنفيذ، ومع الأوضاع التي قد لا تملك فيها الصحيفة إلا جهازا لجمع المادة التحريرية وبعض مكاتب قليلة.

إذا لم يكن هناك بد من استبدال الغرامة والتعويض بالحبس فلابد أن يلزم القانون كل صحيفة تقديم خطاب ضمان مصرفى بما لا يقل عن خمسة ملايين جنيه مصرى يضصص لتنفيذ الاحكام الصادرة ضد الصحيفة أو الصحفى فى جرائم القذف والسب وما يماثلها. ولا مانع من بحث تشكيل أو تحديد دوائر خاصة لنظر قضايا الصحافة والنشر].

.

إننى أوافق الأستاذ المستشار سعيد العشماوى على رأيه بأهمية وضرورة الفصل التام بين قضايا الرأى وقضايا القذف والسب. ولكننى لازلت عند رأيى فى أهمية استبدال الغرامة بالحبس ورفع أرقامها إلى أعلاها، مع تفهمى الكامل لنقاط

الضعف عند تنفيذ وتحصيل هذه الغرامات والتعويضات كما حددها الاستاذ المستشار سعيد العشماوى، ولكن الاقتراحات التى قدمها لمواجهة تلك النقاط تستحق الاهتمام والدراسة والأخذ بها ـ فى التشريع الجديد المنتظر _ وبالذات الضاص بتشديد الرقابة على تمويل كل صحيفة والتحقق من إيراداتها ومصروفاتها.

كذلك أسعدنى أن المستشار العشماوى طالب _ هو أيضا _ بتشكيل وتحديد دوائر خاصة لنظر قضايا الصحافة والنشر، وهو ما أتمناه حتى يتم الفصل فى تلك القضايا فى أسابيع معدودة بدلا من أن تظل منظورة ومتوقفة ومتجمدة فى المحاكم لسنوات وسنوات يمكن أن يحدث خلالها أى شىء وكل شىء بما فى ذلك وفاة المجنى عليه قبل أن يسترد له القانون براءة يده، وحسن سمعته.

...

والرأى الثالث جاءنى بعنوان: دحرية الصحافة.. من يحميها ومن يحاول ضربها؟، بقام الزميل الأستاذ حاتم زكريا .. عضف مجلس نقابة الصحفيين .. هذا نصه:

- [حرية الصحافة والمطالبة بالمزيد لها أو الحد منها ستظل وقضية الساعة، في مصر وغيرها من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فمن حين إلى آخر تظهر على السطح بعض الأحداث التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا على حرية الصحافة مثل حادثة مصرع الأميرة ديانا وصديقها المصرى عماد الفايد وما يهمنا اليوم هو القضية المثارة في الساحة الصحفية المصرية وهي قضية «الحيس في قضايا النشر» بمناسبة حبس الرملاء الصحفيين: مجدى أحمد حسين، ومحمد هلال، وجمال

فهمى بأحكام قضائية في قضايا النشر.

وقبل الدخول في هذه القضية لابد من أن نضع النقاط فوق الحروف لكي يسهل علينا التناول والتعامل مع مفرداتها بواقعية ودون أن نزج بأنفسنا في معارك في غير مكانها ومواقعها الحقيقة.

داية لابد من التأكيد على أن القانون الذي يعاقب الصحفيين بالحبس في قضايا النشر صدر منذ آيام الاحتلال البريطاني لمصدر ولم ينجح أحد في إلغائه على مدى عشرات السنين الماضية.

□ الصحافة الوافدة - التي تحصل على تراخيص إصدار من الخارج وخاصة من قبرص - ظاهرة جديدة اقتحمت شارع الصحافة المصرية عنوة ودون استئذان، وسلبياتها تفوق إجابياتها المحدودة في إطار عملها بعيدا عن مظلة نقابة الصحفين،

□ قضايا الأمن القـومى مسألة حياة أو موت فى ظل تحديات عاتية من قوى غاشمة، والمتصدون للعمل الصحفى ـ أيا كان موقعهم ـ يجب أن يكون لديهم من الحس الوطنى ما يمنعهم ـ من تلقاء أنفسهم ـ من الدخول فى مناطق حساسة تتعلق بأمن البلاد، على ألا يكون ذلك بمثابة قيد على حريتهم فى الإبداع والتعبير.

□ ظاهرة الصحف الصربية وعودتها للظهور من جديد ولكن بصورة غير تلك التي كانت عليها قبل الثورة.. وقد استغل بعض قادة الاحزاب قانون الاحزاب أبشع استغلال، وقاموا ببيع وتأجير تراخيص إصدار صحف لبعض الأفراد نظير مبالغ مالية. وبالطبع فإن سياسة وتوجهات هذه الصحف تتبع المشترى أو المستأجر وليس لها علاقة بالصرب أو سياسته اللهم إلا الاسم فقط وفي

مكان صنفير لا ينكاد يرى بالعين المجردة على «ترويسة الجريدة».. وهو أمر غاية في الغرابة والخطورة!

□ قوى الفساد تتعاظم يوما بعد يوم وأحد أهم أهدافها «لكى تبسط أجنحتها في سماء مصر ـ هو ضرب الصحافة ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

□ الرئيس مبارك كان ـ ولا يزال ـ هو الضمانة الأساسية والمساند الأول لمرية الصحافة في مصر، ولا ينسى له الجميع دوره التاريخي في إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وصدور قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٠.

ولكى نعرف الفأرق بين هنا _ فى مصر _ وهناك تحضرنى قصة واقعية سمعتها خلال زيارتى القصيرة لبغداد فى مهمة لاتحاد الصحفيين العرب ونشرتها صحيفة «الزوراء» العراقية، وملخصها أن أياد فتيح _ محافظ إقليم التأميم _ أمر حرسه الخاص يوم ٢٦ مارس الماضى باعتقال الصحفى إبراهيم الخليل _ مدير مكتب وكالة الأنباء العراقية فى محافظة التأميم _ مدير مكتب وكالة الأنباء العراقية فى محافظة التأميم نشاطات السيد المحافظ - يقصد نفسه _ فأجاب الصحفى بأنه أوقد صحفيا من مكتبه للقيام بهذه المهمة وأنه كان مكلفا بمهمة أخرى حينذاك. ولم يقتنع السيد المحافظ وأمر مدير شرطته _ بلا زنزانة تمتلىء باللصوص والمجرمين! الغريب أيضا أن هذه هى المرة الثانية التى يامر فيها هذا المحافظ بحبس نفس الصحفى لعدم قيامه بتغطية أخباره وتنقلاته ونشاطاته، وفى المرة الأولى كان حسه لمدة عشرة أيام فقط!

طبعا نقابة الصحفيين بالعراق لم تسكت وهاجمت المحافظ بشراسة ولكن تبقى القصة أغرب من الخيال وتجعلنا نقول بفضر:
دما يحدث عندهم.. لا يمكن أن يحدث عندناه. وهذا ليس معناه أنه
ليس في الامكان أبدع مما كان، ولكنني أريد أن أؤكد أن مصر هي
الرائدة وما تزال تمثل واحدة من أهم منارات الحضارة الإنسانية،
ومن هذا المنطلق مازلنا ننتظر الكثير والكثير في مجال حرية
الصحافة. وكما أكد الرئيس مبارك - في أكثر من مناسبة - إن
علاج سلبيات الديمقراطية لا يكون إلا بمزيد من الديمقراطية، وهو
الامر الذي ينطبق تماما على حرية الصحافة.

كانت هذه بعض النقاط الاساسية التي رأيت الإشارة إليها قبل تناول مسألة الحبس في قضايا النشر، وإذا استعرضنا هذه القضية نجد أن الوصول إلى حل ليس مستحيلا ولكنه يتطلب التمرك على عدة محاور لتحقيق أهداف مرحلية:

المحور الأول: يتركز على حل مشكلة الزملاء الصحفيين المحبوسين بالمصالحة أو بغيرها من الوسائل التى تعد لها نقابة الصحفيين بالتعاون مع عدد من الشخصيات العامة.

المحور الثانى: الاتفاق على لائحة خاصة تنظم عمل الصحف التى تصدر بتراخيص من الخارج وتحصل على تصاريح للطبع في مصر، ويشارك في عمل اللائحة: نقابة الصحفيين، والمجلس الأعلى للصحافة، ووزارة الإعلام، بالإضافة إلى أهمية وضرورة تنظيم إصدار الصحف الحزبية بما يسد الثغرات التي كشفت عنها الممارسة العملية في الفترة الأخيرة.

المحور الثالث: التزام نقابة الصحفيين بتطبيق ميثاق الشرف الصحفى في إطار قانون النقابة وتفعيل دور لجنة حماية آداب المهنة بالنقابة في مواجهة التجاوزات الصحفية، وهو أمر وارد

فى كل دول العالم.. وضرورة قيام لجنة خاصة برد التجاوزات، على أن تقوم النقابة بلجانها المعنية بالمصاسبة الفورية دون انتظار لشكاوى المضارين والمتضررين.

المحور الرابع: إحالة كل البلاغات ضد الصحفيين من جميع النيابات - على مستوى الجمهورية - إلى مكتب النائب العام، وإخطار النقابة بها قبل إحالتها إلى المحاكم لكى تتمكن من مواجهة تجاوزات أعضائها ومعاقبتهم تأديبيا دون اللجوء إلى القضاء.

المحور الخامس: السعى لدى الجهات المعنية لتعديل القانون بحيث تحل العقوبات التأديبية والغرامات المالية ضد الصحفيين بالذين يضالفون آداب المهنة مصحل الحبس، ويدعم هذا السعى الممارسة الجادة المسئولة والعمل على المحاور الأربعة السابقة. ولا شك أن ترسيخ مبدأ حرية المحافة مهما كانت السلبيات التي تفرزها الممارسة مو لحالح دعم قوى الأمة وحماية أمنها من قوى الظلام والقساد، ولذلك فالمطلوب منا ألا نترك الساحة خالية لاعداء الحرية ولا نعطيهم الفرصة لاستنزاف هذه الأمة وضربها في الصميم. وبنفس العزيمة والإصرار علينا أن نحاسب أنفسنا لكي نصد كل الابواب أمام المتربصين بصرية

لقد أسعدنى رأى زميلنا فى دار أخبار اليوم وعضو مجلس نقابة الصحفيين - الاستاذ حاتم ذكريا - لأنه جاء موضوعيا، ووطنيا، وبعيدا كل البعد عن النظرة الانتخابية الضيقة التى كانت - ولا تزال - أحد أهم أسباب التساهل مع الاعضاء المخطئين، المتجاوزين، وغير الملتزمين.. مما شجع البعض على العمل

الصحافة والصحفيين].

بالصحافة دون أن يكون عضوا فى نقابة الصحفيين، وتجرأ البعض الآخر على أن ينحرف بالصحافة إلى تيارات ومسارات دنيثة وحقيرة.. بلا خوف من محاسبة، ولا تخوف من مساءلة!

...

إننى أؤيد كل ما جاء من اقتراحات - خطها قلم الرميل حاتم زكريا - في مصاولة صادقة وأمينة وشجاعة - من جانبه - لحل أزمة الزمالاء المحبوسين في قضايا نشر، ولوضع نظام جديد يحقق الرقابة الفعلية لكيفية التزام الصحفيين بمبادىء ميثاق الشرف الصحفي. الموقف السياس

السرعساية . . ماك اعسسة

تابعت الكلمة الرائعة التي القتها السيدة سوزان مبارك في حفل ختام المؤتمر العالمي السادس والثلاثين للمنظمة الدولية للإعلان بالقاهرة. إن النشاط الاجتماعي الذي تبذله السيدة قريئة رئيس الجمهورية يحظي بتقدير واحترام كل ما يتابعه أو يسمع عنه سواء داخل مصر أو خارجها. كثيرون من هؤلاء يتصورون أن هذا النشاط لم يبدأ إلا بعد سنوات من تولى الرئيس مبارك مهامه رئيساً للجمهورية، ولكن الذي قد يدهش هؤلاء أن هذا النشاط قد بدا قبل ذلك بفترة طويلة.

ففى كلمتها أمام المؤتمر الدولى للإعلان - يوم الأربعاء الماضى - حدثتنا السيدة سوزان مبارك عن اهتمامها القديم جدا بالمشاكل التى تصانى منها مصر والذى بدأ منذ أكثرمن عشرين عاما. ففى هذا الوقت كانت البلاد تعانى من مشاكل لا أول لها ولا آخر. فالاقتصاد المصرى كان مرهقا كل الإرهاق، نتيجة للمعارك والحروب العديدة التى اضطررنا إلى خوضها دفاعا عن قضايانا القومية وضد أعداء أمتنا العربية. وما أكثر ما تحملته مصر نتيجة هذا الإرهاق الاقتصادى، الذى أدى بالتالى إلى إهمال البنية

الأساسية المستهلكة بانقضاء عمرها الافتراضى منذ سنين عديدة سابقة، إلى جانب حرمان الشعب من أبسط حقوقه الضرورية، وإبرزها – كما حددت السيدة سوزان مبارك – حقه في التعليم.

وبحسها المدهف، وبعد نظرها، وبراعتها في التركيز على أساس المشكلة بدلا من فروعها، أدركت السيدة سوزان مبارك أنه: ولكي نعالج مشاكل مصدر الخطيرة.. فإنه يجب التغلب أولا علي مشكلة الأمية. واسترشادا بالعبارة التي أطلقها «ورد روث» وهي أن طفل اليوم هو أب الغد، فإنني عقدت العزم على ضرورة أن يكون أطفال مصد — وهم مستقبلها — مسلحين بالمعرفة التي تمكنهم من المساهمة في تحقيق رخاء بالدهم».

وطوال السنين العديدة الماضية.. ولاهم للسيدة سوزان مبارك غير تحقيق هذا الهدف الكبير – الذي وصفته «بالهدف المتواضع» من فرط بساطتها ونكرانها لذاتها – والخاص بالاهتمام بالطفل حتى ينشأ سليما، معافى ومتسلحا بالعلم والثقافة ويكون صالحا لخدمة الوطن الذي يحمل هويته والشعب الذي ينتمي إليه.

لقد حددت السيدة سوزان مبارك – منذ البداية – أن الرعاية النمونجية والمثالية لطفل اليوم وأب الغد، تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي: التعليم والصحة والثقافة. ولم تكتف السيدة الجليلة بمهمة تحديد هذه العناصر ليتولى الموظفون المعنون تنفيذها، ورفع تقاريرهم بما أنجزوه من نتائج ومراحل، وإنما فوجئنا بالسيدة قرينة الرئيس لا تترك كبيرة أو صغيرة في خطط تنفيذ تلك الرعاية الثلاثية – تعليم وصحة وثقافة – إلا درستها وقيمتها وأعطت رأيها وتوجيهاتها لتحقيق أسرع وأفضل النتائج.

العالية من التسجيل في مراحل التعليم الابتدائي والإلزامي باعتبار أن هذه المعدلات المتصاعدة هي أكثر الضمانات للقضاء على الأمية بحلول القرن الحادي والعشرين.

وجذب الأطفال إلى المدارس لا يكفى وحده لتحقيق الرعاية التعليمية التى تعطيها السيدة سوزان مبارك الأولوية المطلقة. فمن رأيها – الكيف لا يقل أهمية عن الكم. وسمعناها تطالب بوضع برنامج شامل لإصلاح المناهج لتتساوى مع مثيلاتها في أكبر الدول وأكثرها تقدما واهتماما بالتعليم. ورأيناها تنادى بأهمية تدريب المعلمين والمعلمات طبقا لأحدث نظم التدريب التعليمي والتربوى، كما استمعنا إليها – المرة بعد الأخرى – وهي تطالب بضرورة تخفيض كثافة الفصول الدراسية لتستقيم النسبة بين عددد المعلمين والتلاميذ.. وما يتطلبه ذلك من سرعة تنفيذ حملة الإصلاح الكامل لكل الأبنية التعليمية القديمة، إلى جانب الصيانة المستمرة للأبنية الحديثة حتى لا تتدهور هي الأخرى.

■ ولم يكن من الممكن أن ينجح الإصلاح التعليمي وتتحقق له الرعاية المطلوبة مالم تتوافر الإمكانيات المالية الهائلة والتي لا مفر من تخصيصها سنة بعد أخرى، وها هي السيدة سوزان مبارك: «أنه منذ تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية.. ضاعفنا ميزانية التعليم ثلاث مرات، وبدأنا حملة تعليم عامة لإيجاد نظام متعدد قادر على الوصول إلى جميع الفئات».

لولا هذه الزيادات في مخصصات الرعاية التعليمية لما كان من الممكن أن يبدأ تنفيذ المشروع الطموح الذي دعت إليه السيدة سوزان مبارك وتشرف على متابعة تنفيذه – أولا بأول – ويستهدف بناء ثلاثة آلاف مدرسة ذات الفصل الواحد للبنات المتسربات في المناطق الريفية.

وبنفس التواضع، وبذات البساطة التى تنكر بها ما تبذله من عمل كبير وجهد خلاق، سمعناها تؤكد على أن التعليم ليس ترفا، ولا منة على أحد، وإنما هو أحد أهم حقوق الإنسان، كما يمثل أولوية تنموية ملحة. فالتعليم -- كما تؤمن السيدة سوزان ومن خلال تجاربها الطويلة والمستمرة مع الاطفال -- يغير حياة الطفل تماما. خاصة حينما يكون فقيرا. فالتعليم هموأهم وسيلة للطفل خو مستقبل أفضل.

■ واهتمام السيدة سوزان مبارك بتعليم الطفل لا يزيد ولا يقل عن اهتمامها بتحقيق العنصر الثاني من برنامج رعايتها للطفولة المصرية، ألا وهو عنصر: ثقافة الطفل. فمن خلال فكرة البرنامج المبتكر «القراءة للجميع» نجحت السيدة سوزان مبارك في أن تتبح الفرص كاملة أمام اطفال مصر – من الإسكندرية إلى أسوان – للإلمام بالمواد المعلوماتية والترفيهية المقروءة، ولم يكن هذا النجاح الكبيير هو الهدف الأوجد من وراء برنامج «القراءة للجميع». فلقد سمعنا السيدة قرينة الرئيس تؤكد أن هدف البرنامج ليس مجرد تسليح أطفالنا بالمعرفة فحسب، وإنما يتسع هذا الهدف ليشمل تعريفهم وإثراءهم بثقافات ومعايير وأساليب معيشة الآخرين في كل مكان في العالم.

وليس سرا أن برنامج «القراءة للجميع» أصبح يمثل – بحق – فخرا لمصر والمصريين، بعد أن لقى إشادة دولية بوصفه مثالا طيباً تحتذى به الدول الأخرى، فلقد شكلت منظمة اليونسكو لجنة لدراسة وتنفيذ التجربة المصرية.

■ وانتقلت السيدة قرينة الرئيس لتتحدث عن العنصر الثالث -والأخير -- من عناصر برنامجها العظيم لتحقيق الرعاية المتكاملة
للطفولة المصرية، وهو عنصر: صحة الطفل.

وإذا كان العنصران السابقان قد احتاجا من قرينة رئيس الجمهورية عملا وجهدا لا يتوقفان، فإن العنصر الثالث يزيد عنهما كثيراً من حيث الدعم والمتابعة والموارد الهائلة التي يتطلبها الاستمرار في تنفيذه.

فالحفاظ على صحة الطفل ليس مقصورا على توفير العدد الكافي من الأطباء المعالجين، ولا على سهولة الحصول على الدواء، وإنما الأصر يتطلب أكثر من هذه الضرورات التقليدية والبديهية. فالرعاية الصحية التى توفرها السيدة سوزان مبارك ترمى إلى تقليص مشكلة سوء التغذية، وتعميم التطعيم، وتعزيز صحة الأم، بالإضافة إلى توفير المياه النظيفة، والخدمات الصحية لكل أفراد الأسرة مع التركيز على صحة الأطفال. ولهذه الأسباب كلها فإن الرعاية الصحية كما تتمناها السيدة قرينة الرئيس تطلبت مشاركة كل الأجهزة والجهات المعنية – كل حسب امكاناته مشاركة كل الأجهزة والجهات المعنية – كل حسب امكاناته وتخصصه وقدراته – يضمهم جميعا «المجلس القومي للطفولة والأمومة».

ولم يتوقف دور راعية الطفولة داخل حدود مصر وحدها، وإنما وجدناها تقوم بدور نشط فيما يتعلق بقضايا صحة الطفل وتغذيته ورفاهيته.. على المستوى العالمي. وكانت مصر – ممثلة في راعية اطفالها – واحدة من بين الدول العشرين الأولى التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل.

إن ما بذلته السيدة سوزان مبارك - ولا تزال - من جهد وعمل واهتمام بهدف توفير الرعاية المتكاملة لأطفال مصر، يستحق من كل مصرى عظيم التقدير والاحترام لهذه السيدة الحللة.

ااااا الهوقف السياسى

دروس نسی السونساء

فى حفل زفاف جمال أنور السادات تركزت عيون الحاضرين على مشهد لم يكن يتوقعه الكثيرون. لقد وقف العروسان يتلقيان
– فى سعادة وسرور بالغين – تهنشة كل من : علاء حسنى مبارك
وقرينته، وعبد الحكيم جسمال عبدالناصر وقرينته، وهى اللقطة
الصحفية التى لم تغب عن فطنة وعدسة مصور أضبار اليوم
الموهوب – فاروق إبراهيم – وكانت الصورة النادرة التى احتلت
مساحة كبيرة فى صفحة «أفراح وليالى ملاح» فى عدد «أخبار
اليوم».

صديق عزيز كان يجلس بجانبى أثناء تصوير هذه اللقطة، فعلق عليها قائلا : «هناك سمات كثيرة جدا لفترة حكم الرئيس مصمد حسنى مبارك، ولكنني أعتقد أن أحسن وأجمل وأفضل وصف لنظام حكم الرئيس مبارك هو : «الوفاق العام».

وهذا اللقاء الأضوى الذى جمع بين أبناء رؤساء مصر: عبدالناصر، والسادات، ومبارك هو أحد أهم دلاثل هذا الوفاق».

وما قاله الصديق العزيز هو الحق بعينه، إن كل من تابع قرارات، وتوجهات، ومبادرات الرئيس حسني مبارك.. منذ اليوم الأول لتوليه مهام رئاسة الجمهورية .. بعد رحيل الرئيس السادات .. وحتى لحظة كتابة هذه السطور يشهد على ذلك. ففي اول زيارة له .. كرئيس للجمهورية .. لبريطانيا، سأله أحد الصحفيين .. في مطار لندن .. عما إذا كان يرى نفسه امتدادا لجمال عبدالناصر أو أنور السادات، أجاب قائلا: «إن اسمى: محمد حسنى مبارك».. تصور البعض أن الرئيس مبارك يعنى .. بكل وضوح .. أنه لا علاقة له بالنظامين السابقين، وأنه .. أي الرئيس الجديد .. سيقيم لنفسه نظاما .. يختلف كل الاختلاف عن نظام عبدالناصر ونظام السادات، ليس هذا فقط بل تمادي كثيرون في توقعاتهم وأقسموا على أن الرئيس مبارك سيفعل كما فعل فراعنة مصر وأقسموا على أن الرئيس مبارك سيفعل كما فعل فراعنة مصر وأقدامي وأنه سيشطب كل إيجابيات وانجازات من سبقوه، في صورة كل أنظمة الحكم التي سبقته من عهد مينا حتى السادات!

وسرعان ما خابت هذه التوقعات كلها - وغيرها - فوجيء الرأى العام بالرجل يصدر قرارا بالاقراج عن كل الذين سبق اعتقالهم في أحداث سبتمبر الشهيرة، ولم يكتف مبارك بهذا الافراج وإنما قام باستقبالهم في مقر رئاسة الجمهورية وطالبهم بنسيان الخلافات القديمة، والعمل جميعا من أجل حاضر مصر ومستقبل الشعب المصرى، وهو اللقاء الذي وصف بأنه أولى خطوات ومبادرات الرئيس حسنى مبارك في طريق «الوفاق الاجتماعي» الذي آمن به، ودعا الجميع - باختلاف معتقداتهم ومواقفهم السياسية - إلى السير معه فيه.

وكانت المفاجأة الثانية ـ لهذا البعض الذى لم يفهم جيدا معدن الرجل ـ أن الرئيس مبارك حرص في كل مناسبة على أن يشيد

بكل انجازات حققها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وكل ايجابيات فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات، فأعطى المثل والقدوة لما يجب أن يكون عليه رجل الدولة الأول.

تذكرت هذا كله وأنا استمع إلى الكلمة التى القاها الرئيس مبارك بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لقيام ثورة ٢٣ يوليو. فالرئيس لم يكن – مثل عبدالناصر والسادات – عضوا في مجلس قيادة الثورة، ولم يكن من جماعة الضباط الأحرار الذين أشعلوها، ولكنه رغم ذلك لم يترك فرصة الاحتفال بذكرى قيام الثورة على مدى السنين العديدة الماضية – إلا انتهزها ليؤكد أهمية هذه الثررة بالنسبة للأجيال التى عاشتها، وللأجيال القادمة بعدها، حرصا منه على زرع روح الانتماء في العقول والقلوب.

لقد حفل خطاب الرئيس حسنى مبارك .. فى إحياء ذكرى قيام ثورة ٢٣ يوليو .. بالعديد من الدروس التى ينبغى للمشتغلين بالسياسة أن يولوها كل اهتمامهم، لعل وعسى تعمق فهمنا كيف يكون العطاء السياسي، وكيف يمكن تمييز الانتماء الوطني.

والأدلة على ذلك كثيرة، ومتعددة:

رغم مرور ما يقرب من نصف قرن من الزمان على قيام ثورة
٢٧ يوليو.. ها هو ذا الرئيس مبارك يقف معلنا ومؤكدا وأنها ثورة
فريدة.. غيرت، دون عنف، وجه الحياة على أرض مصر، وزاحت
قوى الاحتلال عن معظم أنصاء عالمنا العربي، ونشرك رايات
الحرية والاستقلال فوق ربوع عالمنا الثالث، وجعلت مصالح
الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا اساسا لشرعية الحكم
ومسئوليته».

لا يكتفى الرئيس مبارك بهذه الكلمات عن ثورة قام بها «الضباط الأحرار» - برئاسة جمال عبدالناصر وعضوية أنور

السادات _ وإنما يواصل الاشادة بتلك الثورة وكأنه هو الذي قام بها، وهو الذي أشعلها، وهو الذي يتحمل مسئولية ايجابياتها وسلبياتها مسعا، ثم سرعان ما نكتشف _ بعد سسماح ما قاله _ أنه كحاكم _ لا يتجاهل من سبقوه في الحكم، وكشاهد على العصر.. لا يطوع كل شيء، وأي شيء، للإشادة بنفسه فقط، أو بعصره وحده!.. وإنما فعل عكس ذلك كله!.. سمعناه يتغنى بشورة وحداي، وإلذين قاموا بها وتحملوا مسئوليتها، قائلا:

وإن احتفالنا اليوم بذكرى هذه الثورة المجيدة، هو تكريم لنضال الشعب المصرى من أجل استعادة حريته وكرامته. في ذلك اليوم المجيد - ٢٣ يوليو ١٩٥٧ - خرجت من الجيش المصرى طليعة من الضباط الاحرار، عاشت آلام الشعب، وعايشت آماله، يقودها ابن مصر البار الزعيم الضالد جمال عدالناصر، ليطيح بالنظام القديم».

وحتى لا يسارع «درأويش الناصرية» إلى التباهى بانفسهم، والتغنى بأسجادهم وحدهم، حرص الرئيس مبارك – التراما من جانب بترسيخ نظرية «الوفاق العام الاجتماعى المصرى» فى وجدان الشعب المصرى – على أن ينبههم إلى أن تاريخ نضال الشعب المصرى لم يبدأ – أو انتهى – بالمرحلة المناصرية، وإنما هو امتداد لما سبق هذه المرحلة ولما يأتى بعدها، فأضاف قائلا : «لقد جاء عبدالناصر ليطيح بالنظام القديم، ويقيم على انقاضه حكما وطنيا يحقق أهداف النضال المصرى في سعيه الدؤوب إلى الاستقلال والتحرر الوطنى، ابتداء من عمر مكرم إلى أحمد عرابي إلى سعد زغلول ومصطفى النصاس، ومرورا بقطبي الصرب الوطنى : مصطفى كامل ومحمد فريد».

وهنا لابد من وقفة :

طوال عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لم نسمع كامة طيبة - تشير من قريب أو بعيد - إلى الحكام والزعماء السياسيين الوطنيين الذين حكموا مصر أو ناضلوا ضد حكام مصر، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن فترة حكم الرئيس العظيم الراحل أنور السادات، ولكن الرئيس حسنى مبارك أعطانا درسما مهما، ومفيدا، ورائدا. يختلف - عملا وقولا - عنهما، وتحدث بكل الاحترام والتقدير عن شخصيات سياسية لم تلق من أجهزة الإعلام - المرئية والمسموعة والمقروءة.. بلا استثناء - وهذا نقد ذاتى للعلم «!!» - خلال فترة حكم كل من الرئيسين السابقين الراحلين : عبدالناصر والسادات، غير التجريح والتشهير

من متابعتى المستمرة لما يقوله، ويكتبه، ويجهر به، زعماء وقادة حزب الوفد الجديد ـ برئاسة الاستاذ فؤاد سراج الدين ـ لاحظت أن الهم الأول ـ والأعظم ـ لهؤلاء جميعا هو رفضهم، وشجبهم وامتعاضهم، لحرص زعماء وقادة ثورة ٢٣ يوليو ـ طوال العقود السابقة ـ على تجاهل زعماء حزب الوفد من الوطنيين والشرفاء والمناضلين، وبالذات سعد زغلول ومصطفى النحاسين وعدم الإشارة إليهم إلا في مجال تجريصهم وتقريعهم والتشهير بهم، ولعل اختالف الرئيس مبارك عن الرئيسين السابقين الراحلين ـ في هذه القضية بالذات ـ سوف يجبر قادة حزب الوفد الجديد على تغيير موقفهم من الحاكم المصرى، والإسراع بتقديم وافر الشكر والتقدير والاحترام له، ماداموا يطبقون عمليا ما ينادون به شفهيا.. كما نظن ونتمني.

والدروس المستفادة من خطاب مبارك في ذكرى ثورة يوليو، لا تزال مستمرة.

لقد ووجهت ثورة ٢٣ يوليو بعاصفة من الهجوم المنظم من جانب اعدائها الذين استغلوا فرصة قيامها باتضاد العديد من الإجراءات غير الشعبية، والمعادية لفئات وطبقات بعينها من الشعب المصرى، وبدلا من أن يمر الرئيس حسنى مبارك مرور الكرام، ويتجاهل هذه الإجراءات غير الشعبية، فوجئنا به يتقمص شخصية المدافع والمحامى والمبرر لكل هذه الإجراءات، وبأسلوب عقلاني يقتنع به كل من يسمعه، وكل من يدرسه، ويقيمه. فمثلا.. من يستطيع – بالعقل والمنطق – أن يعارض قول رئيس مصر الذي حدد فيه بكل الوضوح:

دكان على الشورة أن تواجه مطالب شعب أهدرت حقوقه الاجتماعية والسياسية، ولم يعد في الإمكان استعادتها إلا من خلال تغيير شامل في بنية المجتمع وأهداف، يحقق العدالة الاجتماعية ويصون مصالح الاغلبية الساحقة من أبناء الشعب وكان عليها أن تواجه قوات الاحتلال، التي كانت لا تزال تجثم على صدر مصر، في عصر يعيش فيه الاستعمار أوج عنفوانه وقوته. وكان على الشورة أن تحافظ - أيضا - على الاستقلال الوطني في ظروف عالمية معقدة، تحكمها الصرب الباردة وسياسات الاحلاف وصراعات العقائد والنظم، التي حولت العالم إلى معسكرين متصارعين يتقاسمان السطوة والنفوذ على أرجاء العالم مكه. وكان على الثورة - كذلك - أن تصوغ آمال شعبها في برنامج عمل وطني لقى الرابيد الكاسح من جماهير الشعب المصرى، وجسد التلاحم الرائع بين طلائع الشورة، التي خرجت

من صفوف القوات المسلحة وجموع الشعب المصرى. لقد خاضت الثورة معارك الجلاء والاستقلال ومقاومة الاحلاف، وتأميم شركة القناة، وبناء السد العالى، وتصنيع البلا، كما خاضت حروبا قاسية دفاعا عن أمنها الوطنى. وفى مواجهة الظلم الفادح الذى كانت تعانى منه الأغلبية الساحقة من الشعب، رفعت مطلب العدالة الاجتماعية، وألهبت نضال شعوب العالم الثالث فى كل مكان، وأنهت إلى غير عودة عصر الاستعمار القديم».

ودبشجاعة راى»، ليست غريبة على رئيسنا محمد حسنى مبارك، رأيناه بعد أن قدم مبررات ما قد يصف كثيرون، وأنا من بينهم، بسلبيات ثورة ٢٣ يوليو _ يستعرض في خطابه الأخير تقييم البعض للاجراءات التي اتخذتها الشورة فيقول بمنتهى الوضوح والصراحة:

«لقد اختلف العالم فى العقود الأخيرة على نحو جذرى، وتغيرت الأوضاع الدولية والأقليمية عما كانت عليه عندما قامت شورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد انتهى عصر الاستقطاب والحرب الباردة، وتغيرت موازين القوى، وتبدلت مراكز التأثير العالمى وتعاظمت آثار ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وأصبحنا على مشارف عصر جديد تكاد تتوجد فيه معايير العالم ونظمه وادواته.. خاصة فى ميادين الاقتصاد والتجارة».

وحتى لا ينفجر الحالمون بإعادة عجلة الزمان إلى الوراء، زهوا وسعادة، بما أشاد به رئيس مصر بتجارب الثورة المصرية السابقة.. وجدناه -أى رئيسنا نبيل الخلق: محمد حسنى مبارك - يمر مرور الكرام على سلبيات فترة حكم ثورة ٢٢ يوليو، ثم نجده - بكل التواضع المعروف عنه - يبرر الاصلاحات التي حققها وصحح بها مسار الثورة ـ دون أن يحدد صاحبها وهويتها _ فيقول :

«لم يعد ممكنا اللجوء إلى أساليب المصادرة وفرض الحراسة والتأميم. لم يعد مقبولا تجاهل دور القطاع الخاص في عملية التنمية. لم يعد مستساغا _ أيضا _ حل النزاعات الأقليمية بقوة السلاح. فلقد دخلت العلاقات الدولية مرحلة جديدة، أساسها تبادل المصالح والمنافع على اسس متكافئة، تتجاوز مرارات الامس وعداواته».

ولا أعتقد أنه يمكن لأى إنسان متحضر، وحر، ومتفتح، أن يطمع – أو يحلم – بسماع أكثر مما قاله الرئيس حسنى مبارك في خطابه – بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لقيام ثورة خطابه – بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لقيام ثورة ٢٣ يوليو – خاصة عندما أكد أكثر من مرة على أن : «مافات قد مات»، وأن العهد الحالى – الذى يعتبره الرئيس مبارك بكل التواضع والأمتنان والوفاء لمن سبقوه إلى حكم مصر امتدادا للعهدين السابقين له – لم، ولن يلجأ إلى المصادرة والتأميم.. وأنه للعهدين الرئيس حسنى مبارك – مد يده ليصافح، بكل قوة، يد – أى عهد الرئيس حسنى مبارك – مد يده ليصافح، بكل قوة، يد القطاع الخاص الذى كان مكروها ومطاردا ومنبوذا خالال السنوات العديدة التي أعقيت قيام الثورة.

وكان الرئيس حسنى مبارك اكثر من رائع، عندما حذر القطاع الخاص من أخطار المتغيرات التى يمكن أن تضدعه، أو تعطيه حجما أكثر من حجمه، أو يشجعه على الدوران حول القوانين، والأعراف، والتقاليد. فلا يخفى على أحد أن بعض الذين أصبحوا من أصحاب الملايين – بعد أن كانوا حتى وقت قريب من أصحاب الملاييم – نسوا أنفسهم وتتكروا لماضيهم، وتخيلوا أن الدماء

الزرقاء كانت ـ ولا تزال ـ تجرى فى عروقهم، وشرايينهم، وأنهم أصبحوا ـ بسطوة المال ـ من المحصنين الذين لا يمكن لاحد اعتراضهم أو الوقوف ضد اطماعهم وطموحاتهم.

من أجل هؤلاء ـ بالذات ـ أتصور أن الرئيس حسنى مبارك كان معنيا بتوجيه الدرس، والنصح، والتحذير لهم عندما قال:

إن سياسة الانفتاح لا تعنى بحال من الأحوال ـ سيطوة رأس المال على الحكم أو كسر هيية القانون ـ وهذا التوضيح يجب أن يكون حلقة في آذان من يسمون أنفسهم برجال الأعمال، هؤلاء الذين أصبحوا - فجأة وفي غفلة من الزمن ـ من أصحاب عشرات، ومثات، وآلاف الملايين من الجنيهات أو الدولارات، وعليهم أن يحترموا القانون والأعراف والتقاليد والمبادىء.. لعل وعسى ينسى الرأى العام المصرى جرائم وفضائح واعتداءات بعضهم ضد المجتمع، والناس، والدولة والقانون».

إن دروس الوقاء التي وجهها الرئيس حسني مبارك لذا _ ولغيرنا _ كثيرة ومتعددة ولن تتسع مساحة النشر المخصصة لهذا المقال لاستيعابها كلها، وعلى من يريد التعرف على المزيد من هذه الدروس، أن يعود إلى قراءة الخطاب مرة أخرى.



است

امضيت ساعات طويلة، متصلة، في قراءة كتاب اعتبره من الخطر ما كُتب ونُشر في الفترة الأضيرة. مؤلف الكتاب هو لواء شرطة متقاعد فؤاد علام، الذي أمضى اكثر من ربع قرن بجهاز مباحث أمن الدولة، وارتبط اسمب للكما أثبت الكتاب للجماعة الإخوان المسلمين.

كتب الناشر: أحمد يحيى يقول – فى تقديمه للكتاب والكاتب:
«لقد ظل فؤاد علام مراقبا لنشاط الإخوان المسلمين ومتابعا لهم
فى الداخل والخارج، ومكلفا بالأدوار الرئيسية فى تلك المتابعة،
بحيث لا يكاد يخلو كتاب يغطى هذه القضية من إشارة للواء فؤاد
علام، حتى أن المرشد العام الأسبق والرحل لجماعة الإخوان
المسلمين – عمر التلمسانى – كان يصف فؤاد علام بأنه «أمير
الدهاء»، وكثيرا ما كان يقول له فى مناسبات عديدة: أنت عدو
الإخوان رقم واحد، ورغم ذلك لو قدر للإخوان أن يصلوا إلى
الحكم، فستكون أول وزير داخلية فى عصرهمه!

وكتاب: «الإخوان.. وأناء سبق نشره فى حلقات فى الزميلة «روز اليوسف» من خلال حوارات أجراها الزميل كرم جبر مع

اللواء فؤاد علام، وأحدثت ـ فى حينها ـ دوياً شديدا وبالذات لدى الذين لا يعرفون شيئا عن ماضى وحاضر تلك الجماعة المحظور نشاطها بحكم القانون.

إن كتاب «الإخوان.. وأنا» يحمل للقارىء الكثير من المفاجآت التى لم تكن تخطر على باله، وبالذات النقارىء صغير السن الذى لم يهتم بالتعرف على تاريخ تلك الجسماعة، أو القارىء الآخر الذى عرف الكثير عن هذا التاريخ من خلال ما يقوله ويكتبه الإخوان فى هذه الأيام، ويأتى مخالفا ومغايرا لتاريخهم الحقيقى كما خطه اللواء فؤاد علام فى كتابه.

المفاجأة الأولى بالنسبة للجيل الجديد من القراء، أن الحزب الذي أسسه المرحوم أحمد حسين باسم: حزب مصر الفتاة، كان العدو الأول لجماعة الإخوان المسلمين، وأن المهندس إبراهيم شكرى _ رئيس حزب العمل حاليا والمتحالف مع كل من ينتسب إلى تلك الجماعة من قريب أو بعيد _ كان في شبابه من أبرز انصار وأعوان الراحل أحمد حسين، كما كان من «الأشداء» الذين تصدوا للإخوان، كما يؤكد اللواء فؤاد علام!

المفاجأة الثانية التى يقدمها فؤاد علام للجيل الجديد من القراء أن كل محاولات الإخوان – فى هذه الأيام – لإقناع غيرهم بأنهم لا ينامون الليل من أجل فلسطين واسترداد أرضها وحقوق شعبها، هو كذب وضلال وخداع.. فتاريخ الجماعة أثبت – كما يؤكد الكتاب فى الفصل الضاص بصرب فلسطين – أنهم كانوا ينسجون قصص بطولات تتحدث عن تضحياتهم وشهدائهم والدماء التى أريقت على أرض فلسطين الحبيبة، وصوروا للبسطاء التى أريقت على أرض فلسطين الحبيبة، وصوروا للبسطاء

يقول المؤلف: وكانت حريدة منصير الفتاة ـ التي أصيرها الراحل أحمد حسين _ أول من كشف زيف ادعاءات الإضوان وإكاذيبهم ففي العدد ١٤٢ بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٨ صدرت الصحيفية بمقبال تحت عنوان : رأيها البهود انتظروا قليلا فإن كتائب الشيخ حسن البنا ستتأخر بعض الوقت!». وجاء في المقال الساخر: وطالما أذاع الشيخ البنا عن كتائبه التي تبلغ عشرات الألوف، وأنها منزودة بالأسلحة والمعدات، وأنه اختارها من بين الملابين الذبن يدينون للشيخ بالطاعة والولاء، وبدأت مشكلة فلسطين تتخذ دورا خطيرا في مرحلتها الأخيرة فسيارع في إرسال السرقيات لمفتى فلسطين والجامعة العربية وإلى جميع الدول والهيئات الدولية، فاطمأن العرب أن جيوش الشيخ البنا سترهب الصهيونيين وأنصارهم، والدول التي تؤازرهم، ثم صدر قبرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين وأصبح لا مجال للحديث، وسكت القلم وانتظرنا السيوف أن تتكلم وأن تعمل فتطيح بالرقاب، رقاب الأعداء الكفرة من الصهيرنيين وأنصارهم، وأعلن الشيخ البنا عن كتيبته الأولى التي تبلغ عشرة آلاف وأنه تم تجهيزها وإعدادها وأنبه يعمل على تجهيز كتبيتين أخريين لتلحقا بالكتيبة الأولى وتلحق بذلك جحافل الكتائب! ثم ماذا؟! لا شيء على الإطلاق! والمستألة - كيمنا يعرف دائسا - ليست إلا دجيلا وشعوذة وضبحكا على عقول المصربين وغيرهم نسيمن يأملون شيئًا من الخير في الشيخ وأعوانه، كفي تهريجا أيها الناس. وكونوا صادقين مرة واحدة في حياتكم كلها، وليعمل واحد منكم على تنفيذ شعاركم الذي تقولون فيه : إن الموت في سببل الله أحلى أمانينا، فإن ميدان الشرف والجهاد مفتوح للجميع، وطريق السفر برا وبحرا وجوا لم يغلق دون أحد من الناس».

والم فاجاة التالية تتعلق بالصلة الوثيقة التى كانت تربط الإخوان ببريطانيا العظمى التى كانت تحتل مصر وتذيق شعبها الذل والهوان! يقول الكتاب:

- « فى المؤتمر الضامس لجماعة الإضوان الذى عقد فى سنة ١٩٣٧، والذى تقرر فيه الدخول فى ميدان العمل السياسى، كانت مناك عدة اتجاهات فى المناقشات. فالبعض كان يرى التعاون مع حزب الوفد، وآخرون كانوا يرون الارتباط بالقصر الملكى، وتغلب بلاواى الثانى على الأول بتصور أن ارتباطهم بحزب الوفد سينتهى بنوبان جماعة الإخوان فى هذا الحزب القومى الذى كان يعتبر أقوى التيارات السياسية الوطنية فى هذا الوقت. ومن هنا فضل الإخوان الارتباط بالقصر، توطئة للارتباط بالمحتل الانجليزى الذى وصفه الشيخ حسن الهضيبى - فيما بعد - بأن الانجليز هم أقرب الشعوب إلى الدين الإسلامى!

صفحات عديدة - من الكتاب - تروى العلاقات الحميمة التى ربطت الجماعة بالانجلين، ثم بالأمريكان، وهى العلاقات التى استمرت حتى يومنا هذا.

وهناك صفحات أخرى مشيرة كتبها المؤلف عن كبار قادة الجماعة، أنه يقدم لكل واحد منهم صسورة قد لا يعرفها الكثيرون، فمثلا:

المرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين: المشيخ الراحل عمر التلمساني، يصغه مؤلف الكتاب بأنه لعب دور «العميل المزدوج» بين المباحث والإخوان، ولكنه في الحقيقة ضحك على الاثنين! يقول المؤلف فؤاد علام عن التلمساني: «لقد

أقنم التلمساني وزارة الداخلية بأنه صديق، وكان عربون الصداقة هو الإبلاغ عن أسماء أعضاء التنظيم السرى للإخوان في المحافظات.. ومعظمهم أحياء يمارسون نشاطهم الإخواني حتى الآن، ولا يعلمون أن المياحث تعرف أسماءهم! وقدم التلمسائي للمباحث أول وثيقة مكتوبة عن نشاط التنظيم الدولي للإخوان المسلمين رغم أنهم ينكرون حتى الآن عالقتهم بهذا التنظيم بل ينقون وجوده في الأساس. والتلمساني هو ــ أيضًا ــ الرجل الذي ضحك على الداخلية عندما قام بتنفيذ أخطر عملية في تاريخ الجماعة بالتسلل إلى النقابات المهنية والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية وأجهزة الدولة واضتراقها والسيطرة عليها، ووضع جدولا زمنيا لنجاح خطته يبدأ بإعلان العصيان المدنى! واعترافات التلمساني مسجلة على شريط كاسيت بصوته وعلى مدى ساعتين كان يتحدث مع قيادة أمنية في أعقاب مقتل الرئيس الراحل أنور السادات مباشرة. لقد ذهلت من قراءة ما جاء على لسان التلمساني من استعداد للعمالة، والموافقة على طول الخط لما بطلبه منه المسئول الأمنى الكبير».

وينتقل المؤلف - بعد ذلك - إلى إبداء دهشته من العلاقة الغريبة التى ربطت التلمسانى بوزير الداخلية الأسبق السيد نبوى إسماعيل. بقول المؤلف:

- دبعد خروج التلمسانى من السجن توطدت علاقـته بالنبوى وكان يتـردد عليه بصفة دائمـة، واقتعه بإمكانية القيام بدور فى أوساط القـوى الإسلامية، فكلفـه النبوى بالتردد على المـؤتمرات التى تعقد فى الجـامعات فى السبعيـنيات، سنوات نمو العنف فى رحم الحركة الإسلامية. وكان التلمسانى يتمادى فى الهجوم على

الحكومة والنظام، في مقابل الإيصاء برفض العنف، فهو يهاجم الحكومة بموافقة الحكومة، ويهدد النظام برضا النظام، معتمدا على اتفاقه الودى مع النبوى إسماعيل، ولكنه كان ـ في نفس الوقت ـ ينفذ خطته الجهنمية التي أقرتها الهيئة التأسيسية للإخوان اثناء انعقادها في موسم الحج لعام ١٩٧٥، ومضمونها: أن الأخوان يجب أن يتخذوا نهجا جديدا للسير بالدعوة في عدة محاور سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية، وظهرت في أعقاب ذلك المشروعات الإخوانية وشركات توظيف الأموال واختراق النقابات والأحزاب السياسية : حزب الوقد «ائتلاف» ثم حزب العمل «احتلال»!

«وكانت خطة الاختراق كما نفذها التلمساني، تستهدف أحد الأمرين: إما التسلل إلى القوات المسلحة بحيث يصبحون قوة تمكنهم من السيطرة على الحكم، وإما أن يقوى تنظيمهم السرى للوصول بالبلاد إلى حالة العصيان المدنى على غرار ما حدث في المجزائر، أو في تونس قبل مجيىء بن على السلطة. وللأسف الشديد – والكلام على لسان المؤلف – فإنه على ما يبدو فقد اقتنع النبوى إسماعيل بدور عمر التلمساني، لكنه ضحك علينا وعلى الإخوان معا، وقام بدور خطير في الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت مثل الصدام بين المسلمين والأقباط، وكان يحضر مؤتمرات الجماعة الإسلامية، يعارض العنف علنا ويؤيده سرا، وتاكدنا من المتابعة الدقيقة لتحركاته دوره في إحياء التنظيم السرى للإخوان والذي عاد بعد ذلك – وأبلغ عنه».

وأتوقف طويلا أمام الفصل الذي خصصه المؤلف لمحمد عثمان إسماعيل الذي يصفه فؤاد علام بأنه : «صحيق السادات ومؤسس الجماعات الإسلامية في مصره؛ يقول المؤلف عن محمد عثمان إسماعيل :

- «إن ما قام به هذا الرجل يعتبر في رأيي أخطر من تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في العشرينيات، وكان الإعلان عن نشاة هذه الجماعات في السبعينيات هو أول خطوة في الطريق إلى المنصة! لو كان السادات يعلم أن نهايته ستكون على يد حلفاء صديقه وحمد عثمان اسماعيل، لأنكر تك الصداقة وأعلن عليه الحرب، ولكنها دراما تشبه الدراما الإغريقية التي ينتحر فيها البطل في النهاية بيده أو بوابل من طعنات الحلفاء الذين تصورهم أصدقاء!».

وبعد أن يروى الكتاب قصة حياة محمد عثمان الذي أقنع السادات بتشكيل جماعات دينية لمواجهة الشيوعيين، فكانت النتيجة أن تلك الجماعات هي الني خلقت العنف، وهي التي قتلت السادات ذاته بعد ذلك، ينتقل المؤلف ليروى أغرب وأخطر ما جاء في هذا الكتاب، وأعنى به الفصل الخاص بحادث المنصة الذي راح ضحيته رئيس الجمهورية السابق.

يقول المؤلف: «لم يكن قتلة السادات صفورا، ولم تكن المنصبة جادث اغتيال سوبر، وإنما خيل لنا أنها كذلك، لأن السادات قتل بأسلوب تراجيدى غريب، وسط حالة استرخاء تام من كل رجاله المكلفين بعمايته! لو انبطح ثلاثة عساكر درجة بالله المكلفين بعمايته! لو انبطح ثلاثة عساكر درجقية بالله المنصة لتمكنوا من اصطياد خالدالإسلامبولى وبقية القتلة مثل العمام، لأنها كانت عملية سهلة ومحدودة خصوصا أن أجهزة الأمن عرفت الموعد بالضبط قبل الاغتيال بثلاث ساعات كاملة! تصوورا. العقيد محمد إدريس - ضابط أمن الدولة

بالساحل ـ تلقى الإنذار المبكر بقتل السادات، ولكن لم يتمكن أحد من إبلاغ رجال الدولة فى المنصة بأنهم سيقتلون! أما كيف حدث هذا، فهذه هى التفاصيل التي لا يستطيع العقل أن يتصور حدوثها.

يقول إدريس - بالمعاش الآن - أنه فوجيء صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ بحضور أحد مصادري من العناصر المتطرفة ـ وهو من أنشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد وقد تم تجنيده يصعوبة، وكنت أقابله في أماكن سرية للغاية بعيدا عن المكاتب أو أي مكان رسمي، لذلك عندما فوجلت به في انتظاري أمام مكتبي تملكني الغضب وقبل أن ألومه أبلغني أن مندوبا من القيادة العليا للتنظيم من عليه في الصباح الباكر وأبلغه أنه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات وكبار المسئولين أثناء العرض العسكري، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار الدولة الإسلامية وأمره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر وإعلان الدولة ألإسبلامية! لقيد ذهلت من خطورة هذه المتعلوميات وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة أكثر من مدرة، ودار في داخلي صراع هل أبلغ بهذه المعلومات الخطيرة؟! وماذا لو كانت غير صحيحة؟! ولكنني استعرضت تاريخ المصدر وما سيق أن أخطر به من معلومات عن أسلحة وأشخاص، منهم عبود الزمر القيادي المعروف، فرجحت عندى صحة الخبر، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع ـ مغتش الفرع بالإنابة حيث كان المغتش اللواء فتحى قتة مفتش فرع القاهرة بالمنصة بأرض العرض. لقد فرع اللواء مطاوع فزعا شديدا مما سميعه، وذكر لي أنه لايد من تأكيد الخبس لأنه لو تم إجلاء كبار المسئولين قبل إنتهاء العرض العسكرى وكان البلاغ كاذبا فإن العواقب ستكون سيئة! أكدت له الخبر وقلت له:

إن المصدر موثوق «أ/ ١ بمعنى أن معلوماته موثوق فيها وطلبت منه سرعة اتضاد الإجراءات اللازمة لحماية شخص الرئيس ولم أنه حديثى معه إلا بعد أن تأكدت من اقتناعه وجلست في مكتبى بشبرا لاتابع العرض المعسكرى بالتليفزيون وكان الإرسال لم ينتقل إلى هناك بعد. وعندما بدأ العرض ووجدت المنصة مكتملة الصفوف والجميع هناك ضاحكين مبتهجين ولا يوجد ما يدل على أى إخلال بالأمن، توترت أعصابى وخشيت من احتمال كذب البلاغ وعدت لملف المصدر أراجع تاريخه ومدى اختراقه للتنظيم، وبينما أنا أراوح بين الوجوه الناضحة بالأمن والأمان بالمنصة، وأوراق الملف المرتعشة في يدى، فوجئت بالفرقعة المعروفة وأصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال والإعلان عن مغادرة الرئيس سالما إلى منزله!

انطلقت بسيارتى من مكتبى إلى مقد الوزارة بلاظوغلى وأذا لا أكداد أرى، وقد الله اللهاء مطاوع وهتفت به: «هل ابلغت بالاخطار الذى أعطيته لك؟ فقال لى: نعم. لقد أرسلت ضابطا برتبة نقيب بخطاب سرى للغاية للسيد اللواء فتحى قتة مفتش الفرع المحوجود وقتذاك بمقر العرض العسكرى. وعدت أساله: ولماذا لم تتصل به باللاسلكى بدلا من هذه الطريقة الروتينية؟!» أجابنى قائلا: «لقد اتصلت ولكن الجهاز كان بالسيارة ولا يرد عليه أحد، ويبدو أن السائق والمرافقين غادروها لمشاهدة العرض!». فقلت له: «ولماذا لم تتصل بالسيد المدير اللواء عليوة زاهر؟» فقال: «لقد اتصلت ولكن مدير مكتبه ذكر لى أنه مرهق زاهر؟»

جدا ونائم بالاستراحة فاستحييت أن أوقظه، وفكرت بإرسال خطاب بسرعة مع أحد الضباطه!

وعندما وحدني مازلت متوترا طلب مني الاطمئنان تماما فلابد _ كما قال _ أن الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء الرئيس والمسئولين معه بدليل أن مـذيع التليفزيون ذكر أن الرئيس غادر العرض إلى منزله في سلامة الله، ولكني كنت مازلت معترضا على هذه الطريقة الروتينية في الإبلاغ وقلت له: «مادام تعذر الاتصال بالمفتش أو المدير، فلماذا لم تتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن أبو باشيا واللواء أحمد رشدى وكلاهمنا من أساتذتنا بأمن الدولة، وهذا علق اللواء أمين إسماعيل - الوكيل الثاني لفرع القاهرة _ بأن مثل هذه الإخطارات فيها تجاوز للرئاسة المباشرة بالإضافة إلى أن هناك خلافا بين السيد الوزير ومساعديه، ولو كان البيلاغ كانبا فستصبح فضيحتنا على أيديهما بجلاجل! ولأننى _ الكلام بلسان الضابط إدريس _ أحدث منهما في الرتبة فقد الترمت الصمت على مضض، وفجاة دخل علينا النقيب الذي ارسله بالخطاب وهو في حالة يرثى لها، فلما سالناه في نفس واحد : «هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش أو وزير الداخلية الموجودين بالمنصة، قال النقيب: أنه عاني كثيراً مم الشرطة العسكرية والحرس الجمهوري لكي يدخل إلى أرض العرض أساسا، حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات ولم يتمكن من الدخول.. ولما حاول أن ينادى على السيد المفتش من بعيد، فوجىء بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسترعا إلى الوزارة. وأضاف أنه لا يعترف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس! الغريب _ كما يقول الضابط إدريس _ إننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم أسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزير الداخلية _ النبوى إسماعيل _ وقال أى : إنه رأى بالفعل هذا النقيب وهو يجادل بشدة مع أفراد الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة، وقلت لنفسى : إنه ضابط تافة لانني ظننته يريد أن يدخل للمشاهدة وتساءلت : لماذا لا يجلس فى أى مدرج، ويتفرج؟! يا ليتنى كنت ذهبت إله!».

وينهي إدريس أقواله المنشورة في كتاب اللواء فؤاد علام قائلا: وهذا ما حدث بالتفصيل للأمانة والتاريخ حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف، وضاعت معها حياة الرئيس السادات، والعجيب أنه لم يحدث أي تحقيق في الموضوع بل وصل المسئولون عن ذلك _ جميعهم _ إلى أعلى المناصب، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد أول الوزير، ووصل مدير الإدارة إلى درجة ساعد أول الوزير، ووصل مدير ذكرى، وأصيانا ينقلب إلى نادرة للتفكة والمنزاح! فلقد اعتاد أحد السادة اللواءات بأمن الدولة _ اللواء محمد حسن طنطاوى الذي أصبح محافظا لسوهاج فيما بعد _ في كل مرة نلتقى فيها معا المرزاح معى قائلا: «كنت يا إدريس ستصبح وزيرا للداخلية، وكننا نشتغل عندك، ولكن الله سلم ومات السادات؛!

كان هذا جزءا يسيرا من وقائع وأحداث وآراء حقل بها واحد من أخطر الكتب التي يمكن قراءتها. الاستخف السياب

«**الاختيار**» . .

من أفضل المشروعات بقوانين التى وافق عليها مجلس الشعب مشروع القانون الخاص بتعديلات قانون الشرطة الذى تقدمت به حكومة الدكتور كمال الجنزورى ممثلة فى السيد حبيب العادلى وزير الداخلية. حقيقة أن التعديلات التى كانت الحكومة قد تقدمت بها لم تنل موافقة السادة نواب الشعب، عند مناقشتها فى الجلسة الاولى، ولكن حقيقة أيضا أن الحكومة أخذت برأى النواب وأدخلت تعديلات جديدة على تعديلاتها الأولى، مما أسعد نوابنا فأعلنوا — بالتالى — رضاهم وموافقتهم على طلبات الحكومة.

والتعديلات التى طالب الدكتور كمال الجنزورى بها كانت كثيرة، ومتنوعة، وتهدف إلى إحداث تغييرات جذرية ومفيدة لرجل الشرطة بصفة خاصة، وللصالح العام بصفة عامة، ولكن اعتراض نواب مجلس الشعب كان مرتكزا على مادة أو مادتين فقط، أثير حولهما جدل شديد، وأدى بالتالى إلى تأجيل الموافقة على مشروع التعديلات كله إلى حين تعديل - أو تغيير - هاتين المادتين بالذات.

أهم مادة أثير حولها الخلاف بين نواب الشعب ووزير الداخلية

هى المادة رقم (١٧) التى ننص على: «أن تكون الترقية إلى كل رتبة من الرتب السابقة عليها مباشرة بالأقدمية المطلقة حتى رتبة مقدم. أما الترقية إلى رتب أعلى من ذلك فستكون بالاختيار وليس بالأقدمية».

وكان من رأى معظم النواب أن الترقية بالاختيار بعد رتبة المقدم ستفتح المجال واسعا أمام المحسوبية والوساطة ليحصل غليها من قد لا يستحق الترقية، في حين يحرم منها الذي لا يملك وساطة أو لا يكون دمه خفيفا على قلب من يملك التوصية بترقيته من مقدم إلى عقيد أو من عقيد إلى عميد أو من عميد إلى لواء! وكان من رأى النواب المعارضين أيضا أن تطبيق هذه المادة سوف يحدث قلقا وهلعا لدى ضباط الشرطة الذين يضحون بارواحهم ليل نهار من أجل المحافظة على استقرار الوطن وأمن المواطن. فنظام الترقية الحالى – قبل التعديل – كان يضمن للضابط أن يترقى بالاقدمية المطلقة من رتبة إلى أخرى إلى أن فستحرم الضابط بدءا من رتبة مقدم – من الترقية تبعا الحكومة فستحرم الضابط بدءا من رتبة مقدم – من الترقية تبعا الترقية.

وتحدث نواب الشعب كثيرا عن تخوفهم من آثار هذا التعديل المجوهرى في نظام الترقيات على نفسية وعطاء وأداء ضابط الشرطة خاصة أنه يصل إلى رتبة المقدم في سن صغيرة، ويفاجأ بعدها بعدم ترقيته لأسباب قد لا يعرفها.. أو من بينها أن من يملك التوصية بترقيته لا يستظرفه أر يستثقل دمه!

ومع احترامى لهذه الاعتراضات وتلك المخاوف كلها، إلا أننى أتصور أن الهدف الأول والأخير من وراء اهتمام الدكتور كمال الجنزورى – رئيس مجلس الوزراء – بهذه المادة الجديدة والخاصة بترقيات ضباط الشرطة ابتداء من رتبة المقدم هو لصالح ضباط الشرطة أنفسهم بصفة ضاصة وللصالح العام بصفة عامة.

ومناك بديهيات لا أعتقد أن هناك خلافا عليها ومن بينها على سميل المثال:

■ المفروض أن الضابط الذي التحق بكلية الشرطة قد اختار طريقا واحدا لحياته الوظيفية هو العمل بالأمن، وبالتالى فهو احرص الناس على التفوق في عمله حتى يترقى ويصل إلى أعلى الرتب قبل إحالته إلى التقاعد والمعاش. الغالبية العظمى من ضباط الشرطة سليمة وملتـزمة، وتتحمل المستـولية، وهذا وحده يطمئن الحكرمة والشعب على حاضر ومستقبل جهاز الشرطة.

■ المسئولون عن جهاز الشرطة – ووزير الداخلية على رأسهم – يحرصون بداهة، على كل ضابط شرطة، وكل أمين شرطة، وكل أمين شرطة، وكل جندى شرطة، مادام هؤلاء جميعا قد التحقوا بجهاز الشرطة ودفعت الدولة الكثير من أجل تعليمهم وتدريبهم والاعتماد عليهم في حفظ الأمن والأمان في البلاد.

ومن غير المعقول – إذن – أن يتصور أحد أن الدكتور كمال الجنزورى كان يهدف من وراء ما جاء فى المادة رقم (١٧) – من خلال توجيهاته وتعليماته وتوصياته لوزير الداخلية – أن يتخلص من أكبر عدد ممكن من الضباط الحاصلين على رتبة «المقدم»، لأن معنى هذا الوهم أن يتخلص رئيس الوزراء ووزير داخليته من القدوة الضاربة والاساسية فى جهاز الشرطة المصرى، فهل يتصور أحد أن رئيس الحكومة إلى رئيس حكومة لأى دولة –

متقدمة أو نامية أو حتى تحت التنمية - يمكن أن يتخلص من أكبر عدد ممكن من الضباط الحاصلين على رتبة «المقدم» فما فوقها.. ليصبح جهاز حكومته الأمنى كأنه: «يا مولاى.. كما خلقتنى»؟!. لا أعتقد.

■ لم التق بوزير الداخلية، ولم اتصل به، حستى أفسهم منه مبررات رغبته فى أن يكون ترقية ضابط الشرطة - بدءا برتبة المقدم - بالاختيار وحده وليس بالأقدمية المطلقة المتعارف عليها، ورغم ذلك فإننى اعتقد - وهذه وجبهة نظر شخصية بحتة - أن التعديلات التى تقدم بها - بالنسبة للمادة رقم «٧٧» - والخاصة بالاختيار - بدلا من الاقدمية - عند ترقية الضباط من حملة رتبة «المقدم» لها مبرراتها وترجبهاتها وكلها - كما وصفها بحق السيد كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشوري - من أجل الصالح العلم وحده.

ولنكن صرحاء مع أنفسنا حتى لا نندم على ما قلناه، ونتحسر على ماقعلناه. فيما بعد.

فلا خلاف بين اثنين - كما أعتقد - على أن هناك قلة من ضباط الشرطة أساءت إلى نفسها قبل أن تسىء إلى غيرها. قلة من الضباط يمكن أن نسمح لها بالعمل في أي مكان، وتحمل مستولية أي شيء، إلا العمل في الشرطة والحفاظ على أمن المواطن واستقرار الوطن. فأمن الوطن والمواطن يجب ألا يترك للتمني، أو لجبر الخواطر، أو حتى لمجاملة زيد أو عبيد من هذا المستهل أو ذاك!

■ المنحف المصرية كثيرا ما نشرت، وحدرت، وتخوفت من
تلك القلة من ضباط الشرطة الذين يسيئون لجهاز الشرطة

بمعاملتهم الرديئة للمواطنين فى كل أقسام الشرطة، وبتعنتهم فى التخاطب مع الجمهور، وبإساءة استخدام السلطة فى أيديهم للتنكيل وتعذيب الأبرياء من البسطاء الذين لاحول لهم ولا قوة.

وما تفعله هذه القلة ليس بالغريب أو العجيب. ففساد عناصر امنية – وشرطية – هو أمر وارد ومعتاد ومتعارف عليه في كل دول العالم الأكبر والأصغر منا. ولكن غير المقبول وغير المعتاد هو أن تسمح الدولة بتجاوزات هذه القلة المنحرفة التي تنتسب للأسف الشديد – إلى جهاز الأمن البوليسي المصري، دون أن يتحرك رئيسها، ويكلف وزير الداخلية باهمية وضرورة وقف هذه القلة الضالة والمرفوضة من ضباط الشرطة عند حدودها.. ليعود جهازها الشرطى الأمني إلى ما كان يجب أن يستصر ويواظلب عليه.. طبقا للعرف والقانون المتعارف عليهما دوليا وعالميا في كل الدول التي تحترم شعوبها.

الحبيب العادلى - وزير الداخلية - لم يفعل أكثر مما طلبه منه الدكتور كمال الجنزورى، وما يجب عليه القيام به منذ اليوم الأول لتوليه مسئولياته الكبيرة والخطيرة. فالرجل - بصرف النظر عن توجيهات رئيس مجلس الوزراء أو بدونها - بدا حياته الوظيفية طالبا في كلية الشرطة، ثم تخرّج فيها ضابطا برتبة ملازم ثان، وتدرج في الوظائف والرتب إلى أن وصل إلى آخر رتبة يمكن أن يصل إليها ضابط الشرطة، كما أن الرجل بحكم المناصب التي تولاها، ومن خلال خبرته بأفراد جهاز الشرطة، استطاع أن يضع يده على مواطن وأماكن الخلل في هذا الجهاز، وبالتالي كان شديد الحماسة لتنفيذ توجيهات وتعليمات الدكتور الجنزورى بأهمية الحماسة فراية سريعة لهذه التجاوزات، وتلك الاستفرازات، التي

يعانى منها المواطنون الذين يشاء سوء حظهم التعامل مع تلك القلة المنحرفة من ضباط الشرطة.

- وزير الداخلية حبيب العادلى لم يفعل أكثر ولا أقل مما كنا نترقعه وننتظره منه، عندما تقدم بمشروع قانون بتعديلات جديدة، ومهمة، وجوهرية، لإصلاح قانون الشرطة القديم والحالى. لقد كان أهم تعديل - من وجهة نظرى الشخصية - هو ما نصت عليه المادة رقم (١٧) التي تأخذ بحق الاختيار لترقية الضباط بدءا برتبة «المقدم»، لأن الملاحظ - للاسف الشديد - أن تلك القلة المنحرفة - التي نتحدث عنها ونشكو مر الشكوى من تصرفاتها وإساءة استخدام السلطة في أيديها - هي من صغار الرتب بداية بالملازم، ومرورا على النقيب، ووصولا إلى المقدم.
- الأخذ بنظام الاختيار عند الترقية بدءا برتبة المقدم كان من شانه أن يبتر تلك القلة المنحرفة من الضباط التي اساءت ولا تزال إلى الغالبية العظمى من ضباط الشرطة، ولكن السادة نواب مجلس الشعب لم يتنبهوا إلى هذه المعانى المهمة كلها، وعارضوا، ورفضوا المادة (١٧) وصوّروها وكان وزير الداخلية الذي كان ولا يزال ضابطا للشرطة ومنتسبا حتى آخر لحظة في حياته إلى جهازها لا همّ له غير التنكيل بزملاء المهنة، والبطش بهم، بلا سبب ولا مبرر.
- لقد اعجبنى ما قاله حبيب العادلى فى جلسة مجلس الشعب الأخيرة عندما وجه حديثه للسادة النواب قائلا: «إذا كان حرصكم على مصالح الضباط، فاعتقد إننى أكثر حرصا منكم لأنهم زملائى وأبنائى وأخوتى».

كما أعجيني ما قرأته وسمعته عن سرعة تحرك السيد كمال

الشاذلى – وزير مجلسى الشعب والشورى – وانتقاله بصحبة زميله السيد حبيب العادلى – وزير الداخلية – إلى مكتب الدكتور كمال الجنزورى لينقلا له اعتراضات وتوصيات ومطالب نواب مجلس الشعب، فما كان من الدكتور الجنزورى – بعقليته الانفتاحية وبشفافيته التى عرفناه بها منذ زمن طويل – إلا أن أعاد النظر في نص المادة رقم (١٧) فرفع حق الاختيار إلى رتبة العقيد بدلا من المقدم، ولم يكتف بذلك وإنما طلب تعديل المادة رقم (١٩) بحيث تكون الخدمة في رتبة عقيد لمدة سنتين بدلا من سنة واحدة. أي يرقى الضابط إلى رتبة عقيد ، ثم يتم تقييمه بعد سنتين وليس بعد سنة واحدة.

وعندما طرحت هذه التعديلات والإضافات الجديدة - التى حددها ووافق عليها الدكتور كمال الجنزورى - على السادة نواب مجلس الشعب ، كان التأييد والابتهاج واضحين من خلال تأييد وتهليل وتصفيق السادة أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطنى الحاكم أو من أحزاب المعارضة الممثلة تحت القبة، لدرجة أن الاستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور - رئيس المجلس - علق على مادراه ويسمعه بقوله:

«إننى أشكر حكومة الدكتور كمال الجنزورى - ممثلة فى اللواء حبيب العادلى - على تفهمهاوتعاونها مع نواب مجلس الشعب».

إن ما حدث تحت قبة البرلمان لا يمكن لمحايد أن يتجاهله، أوحتى الاكتفاء بالمرور عليه مرور الكرام. فالذى حدث – بالفعل – يؤكد للمرة الماثة – وربما الألف – أن الحكومة التى اختارها الرئيس حسنى مبارك وأسند رئاستها للعالم والخبير الدكتور

كمال الجنزورى.. هى بالفعل وزارة جاءت لتصحح، وتوجه، وتضيف، وتعالج، وتحقق أكبر قدر وأضخم حجم مما سبق لرئيس جمهوريتنا - حسنى مبارك - بأن حدده فى خطاب التكليف بتشكيل الوزارة الصالية الذى بعث به إلى الدكتور كمال الجنزورى.

هناك من يرفض الأداء الحكومي لوزارة الجنزوري.

وهناك من يشكك في جدوى الشكوى من سلبيات الوزراء والمحافظين.

وهناك – أيضا – من يشكك في إمكانية الالتزام بحجم ما يمكن أن يتحقق من آمال وتوجيهات رئيس الجمهورية، ولكن المؤكد – من وجهة نظرى – أن هذه المخاوف كلها كان يمكن أن تستمر، وتفقدنا – بالتالي – أي أمل في الإصلاح والعلاج، لولا أن ما نراه ونسمعه – أمس واليوم – من تدخل الدكتور كمال الجنزوري – شخصيا – للتحقيق في كل كبيرة وصغيرة من أخطاء وخطايا الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين، وسرعة أصداره القرارات المناسبة – مع أو ضد – هذه التصرفات الصحيحة أو الخاطئة.. قد يعطينا الامل في أن قطار الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني لم – ولن – يتوقف ..



<u>الفيــــار</u> الصيــمت

لا أعتقد أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سيتوصل - في الوقت القريب - إلى أي شيء يمكن أن يحقق الأمل في استثناف عملية السلام مع الإسرائيليين. ولا أعتقد - في نفس الوقت - أن لدى الإدارة الأمريكية أية نية - في الوقت الحاضر على الأقل - للضغط على زيد أو عبيد - من الأطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط - بهدف تحريك عملية السلام المتوقفة والمتجمدة منذ فترة طويلة.

وهذا التشاؤم المزدوج لم يات من فراغ، فكل ما نسمعه ونراه - فى هذه الأيام - يؤكد أن عملية السلام آخذة فى التراجع والتقهقر بشكل واضح وظاهر أمام الدنيا كلها.

رئيس الحكومة الإسرائيلية -- نتانياهو -- يقف صامدا أمام كل التحديات التي يواجهها سواء من العرب أو من غيرهم. فاتجاهاته السياسية، التي فاز باغلبية أصوات الشعب الإسرائيلي من أجل تنفيذها، لم تكن واضحة وضوحها في هذه الأيام.

الرجل يتباهى بعدم الترامه بتطبيق ما سبق للحكومة التى سبقته الموافقة عليه. والرجل نفسه لا يتردد - بمناسبة وبدون

مناسبة - في إعلان عدم احترامه لاتفاقات أوسلو، ويرى أن على العرب أن يقبلوا ما يعرض عليهم بلا مناقشة ولا اعتراض وأن على العالم - بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بجلالة قدرها - أن تكتفى بالتصفيق والتهليل لكل تنازل يقدمه العرب للإسرائيليين، ولكل أمر واقع تفرضه إسرائيل على العرب.

سنة بعد أخرى ولاهم لنتانياهو غير تأكيد هذا التعنت وهذا التصلب، في نفس الوقت الذي لم يترك فيه العرب فرصة إلا انتهزوها لإعلان رفضهم، وشجبهم، وتنديدهم بما جرى ويجرى لهم، ولحمامة سلامهم. على آيدى الإسرائيليين.

ولا جديد تحت الشمس..

فإسرائيل ما تزال متمسكة بموقفها، ومستمرة في بناء المزيد من المستوطنات في الأراضى التي كان من المفروض أن تعيدها إلى أصحابها الحقيقيين منذ فترة طويلة طبقا لنص اتفاقات أوسلو، والسلطة الفلسطينية لم تترك بابا إلا طرقته، ولم تمر على بلد إلا توقفت عنده بحثا عن وساطة، وأملا في دعم، ورغبة في مساعدة، بعد أن فقدت الأمل نهائيا في أي تعاون أو تجاوب من جانب حكومة الليكود الإسرائيلية برئاسة نتانياهو.

وفى المقابل.. واصل العرب جهدهم الأكبر - والأوحد - لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لا أمل فى استثناف عملية السلام مادام رئيس الحكومة الإسرائيلية مصرا على رفضه الاعتراف باتفاقات أوسلو - من جانب - وتمسكه الشديد - من جانب آخر - بعدم الانسحاب من الاراضى الفلسطينية التى سبق للحكومة الإسرائيلية السابقة الموافقة عليه.

ولم يخب أمل العرب في صديقتهم العظمي الولايات المتحدة

الامريكية. فقد شاهدنا كيف سارع الرئيس بل كلينتون إلى توجيه الدعوة إلى كل من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو لزيارة وأشنطون الواحد بعد الآخر لأنه لا فائدة – كما اتضح من قبل – من لقاء الجانب الأمريكي بالجانبين المتنازعين.. الفلسطيني والإسرائيلي معا وحول مائدة مفاوضات واحدة.

رئيس الحكومة الإسرائيلية -- نتانياهو -- كان أول من طار إلى العاصمة الأمريكية، ولم يكتف بلقاء الرئيس الأمريكي ونائبه ووزيرة الضارجية وغيرهم من كبار المستولين في الإدارة الأمريكية، وإنما كان اهتمامه أكثر بلقاء زعماء وقيادات وكوادر «جماعات الضغط» الأمريكية الذين لا يقلون عن الصهاينة اليهود - إن لم يزيدوا عنهم - في تطرفهم وحسماستهم للمكاسب الإسرائيلية، وسعادتهم بالتنازلات الفلسطينية! لقد وجد نتانياهو من جماعات الضغيط التأييد الكامل لما قاله وعرضه وطالب به الفلسطينيين والأمريكيين معا. لم يسمع نتانياهو رفضا من هذه الجماعات ولا من القوى المؤثرة في إصدار القبرار داخل الكونجرس الأمريكي، وهو ما شجعه على أن يكون أشد تصليا، وأكثر تحديا، خلال المباحثات التبي أجراها مع الرئيس الأمريكي الذي كان -- بالطبع - أقل حماسة لوجهة النظر الإسرائيلية، وأكثر تعاطفنا مع المبررات والصقوق الفلسطينية، منما أقنع المراقبين والمحللين السياسيين بأن لقاء نتانياهو/ كلينتون كان فاشلاء وتمادى البعض في أوهامه وتصور أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية غاضب أشد الغضب من نتانياهو، وأنه - بصفته زعيم أقوى دولة في العالم - سوف يضغط على الحكومة الإسرائيلية ويرغمها على سرعة احترام وتنفيذ نصوص وبنود اتفاقات السلام، طبقا للجدول الزمنى المتفق عليه من قبل. وقبل - أيضا - إن استياء وغضب الرئيس كلينتون من نتانياهو كانا شديدين لدرجة أنه - خلافا لاصول البروتوكول المتعارف عليه بالنسبة لزيارة رؤساء الدول - لم يحضر مأدبة الغداء التي أقيمت لرئيس الحكومة الإسرائيلية!

وقد يكون الرئيس الأمريكي غاضبا - بالفعل - بسبب توقف عملية السلام نتيجة للتعنت والتشدد من جانب نتانياهو، كما قد يكون من الصحيح - ايضا - أن كلينتون ينوى أن يمارس ضغطا مكشفا على الجانبين - الإسرائيلي بصفة خاصة - بهدف إجبارهما على استئناف مباحثات السلام في أسرع وقت، ولكن الذي حدث فجأة أدى إلى تأجيل تنفيذ هذه الاحتمالات، إن لم يسفها نسفا!

فبعد مغادرة نتاذياها واشنطون، وصل إليها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لإجراء مباحثات مع الإدارة الأمريكية، وياليته لم يصل!

جاءت الزيارة في وقت غير مناسب على الإطلاق لتحقيق أي شيء. فرئيس أكبر وأقوى دولة في العالم – الذي قيل إنه غاضب أشد الغضب من موقف نتانياهو – كان في حالة يرثى لها، خاصة عندما شاهدناه جالسا في المكتب البيضاوى ومعه الرئيس الفلسطيني وأمامهما عدد كبير من الصحفيين. كانت نظرات كلينتون زائغة، ووضع أنه كان في واد وياسر عرفات الذي جاء حاملا قضية الشرق الأوسط معه.. في واد آخر. فلا كلينتون على استعداد لسماع وجهة نظر العرب أو حتى الإسرائيليين، ولا هو

فى حالة تسمح له - أيضا - بالتفكير فى أى شىء آخر غير المصيبة التى تفجرت فى وجهه قبل أيام معدودة من وصول رئيس السلطة الفلسطينية لواشنطون!

لقد تزاهم الصحف يون داخل المكتب البيضاوى ليس بهدف معرفة رأى عرفات أو كلينتون فى قضية الشرق الأوسط، فهذا آخر ما يشغل بال الرأى الأمريكى فى هذه الأيام، وإنما بهدف سماع رأى الرئيس الأمريكى فى الاتهامات الخطيرة التى وجهت إليه حول علاقته وغرامياته وتحرشاته الجنسية وبالذات داخل نفس المكتب البيضاوى الذى يستقبل فيه زواره من ملوك ورؤساء الدول الذين يجلسون على نفس المقاعد التى قيل إن كلينتون كان يُجلُس عليها من كان يتحرش بهن جنسيا. الواحدة بعد الأخرى!

وما حدث نتيجة هذه الاتهامات ليس موضوع حديثنا فالعالم كله لا حديث له غير تلك الفضائح التي يواجهها الرئيس كلينتون بشجاعة وتحد، أما قضيتنا نحن فمن الواضح أنه لا أحد يهتم بها أو حتى يفكر في البحث عن حل لها.

الإسرائيليون سعداء جدا بما يحدث فى الولايات المتحدة، بصرف النظر عما إذا كانوا هم الذين تسببوا فى اختلاق وتفجير تلك الفضائح، أن هم منها براء.. فالمهم بالنسبة لهم أن رئيس أمريكا - وكل أعضاء الإدارة الأمريكية معه - لا وقت لديهم للتفكير فى مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالى فسيبقى الوضع على ما هو عليه، وعلى المتضرر - العرب - اللجوء إلى القضاء فى دلاد الواق الواق.

والسلطة الفلسطينية - على النقيض من الإسرائيليين -

لا تعرف مناذا ستفعل في هذه المصبيبة التي لم تصب الرئيس الأمريكي وحده، وإنما أصابت – في نفس الوقت – كل الأصلام والأوهام التي كانت تنسجها السلطة الفلسطينية!

كانت السلطة الفلسطينية تعيش - قبل تفجير فضيصة واشنطون - على أمل قيام أمريكا بالضغط على نتانياهو ليقبل تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من قبل، أما بعد أن وقعت الواقعة وأصبحت فضيحة رئيس أمريكا بجلاجل، فلقد تبدد هذا الأمل وأصبحت قضية الشرق الأوسط هي آخر ما يشغل بال أكبر وأصغر موظف في الإدارة الأمريكية، ولأسابيع أو شهور أو حتى سنوات عديدة قادمة!

إن آكثر المحللين والمراقبين تفاؤلا لا يمكنهم المخاطرة والتنبئ بقرب انفراج الأزمة اليوم.. أو غدا، ولكن الكلمة الآن للمتشائمين منهم الذين أصبح لديهم كل المجررات، وكل الاحتمالات، لاشتعال ثورة الغضب في الشارع الفلسطيني في آية لحظة.

لم يعد مقبولا من رجل الشارع الفلسطينى أن تتوقف عملية السلام إلى أجل غير مسمى، خاصة أن غيار السلام لم يقبله الفلسطينيون إلا بعد أن نجحت قياداتهم في إقناعهم بأنه وحده الذي يمكن أن يعيد لهم هويتهم، وأرضهم، وحقوقهم، وأملهم في أن يعيشوا غدا أفضل من اليوم. لقد مرت سنوات وسنوات في انتظار تحقيق هذه الأحلام كلها، ثم اتضح أن هذه الأحلام لم تكن أكثر من أوهام مما قد يفقد رجل الشارع الفلسطيني ليس فقط ثقته في إمكانية تحقيق السلام مع الإسرائيليين، وإنما يفقده الثقة البضاحة على مصداقية قيادته وزعامته، ليفتح الباب على

مصراعيه لإشعال الثورة التي سنكون أشد قوة وأكثر عنفا وأخطر دموية من كل الثورات والانتقاضات التي سبق أن قام بها الفلسطينيون على مدى نصف قرن من الزمان.

اشتعال الثورة الشعبية لن يكون بفعل فاعل.. ولن يحتاج إلى مخطط عسكرى تـأمر به القيادات والزعامـات الفلسطينية - على اختلاف توجهاتها وتنوع أهدافها - وإنما سيتحقق ذلك فحاة ويشكل تلقائي لا يد لأحد فيه غير نيران الخضب داخل قلب كل فلسطيني فقد الأمل في كل ما يسمعه وكل ما يراه.

والثورة المتوقعة لن تدمر إسرائيل، ولن تلقى بشعبها في البحر، ولكنها ستكون مؤلمة – بالقطع – لعشرات ومبئات وربما الإف الإسرائيليين الذين لا مقس من أن يصييهم بعض – لا كل – ما سبق للفلسطينيين الأبرياء الإصابة به والمعاناة منه.

إن اشتعال الانتفاضة من جديد.. هو الضيار الصعب الذي لا خدار غيره.

الله وقف السياسي:

<u>علال البنوك</u> وحـرامهـــا

ونحن نخطو إلى القرن الواحد والتعشرين لا يزال بيننا من يحاول جرنا لنتناقش ونتحاور ونتصارع حول قضايا فات زمانها منذ قرون عديدة ماضية! فبعيدا عن قيضايا الحجاب والنقاب، وبعيدا عن التخبط بين إطلاق اللحي أو حلاقتها.. وبين إطالة اللحيبة والشارب معنا أو الاكتفناء باللحية وحدها والتخلص من الشارب، ويعيدا عن ارتداء البدلة الإفرنجية أو ارتداء الجلباب العربي أو الزعبوط الباكستاني الذي يغطى الساق حتى بداية القدم، ويعيدا ـ أيضا ـ عن حق المرأة في العمل وحق الرجل ـ أما أو أَخَا أو زُوجِنا - في منعها من مغادرة البيت إلاَّ محمولة على ظهرها في نعش مغلق، فوجئنا بالسادة رؤساء البنوك المصرية _ في بحثهم الدورب عن أي وسيلة يضحكون بها على السذج من أصحاب الودائم _ يتقمصون شخصية العالمين بأمور دينهم ودنياهم، ويتحدثون بنفس الثقة التي يتحدث بها علماء الدين الأجلاء القدامي منهم والجدد، حتى يضيّل للسامع أنهم ضلُّوا طريقهم إلى منابر المساجد والـزوايا وعملوا رغما عن أنوفهم في دنيا المال والأعمال، لكن حقيقة هؤلاء غير ذلك بالمرة! إنهم حدقنة من الدنيويين الذين لا هم لهم غير جذب أموال المواطنين لتكديسها في غزائن البنوك التي أؤتمنوا عليها، لتتوافر لديهم السيولة اللازمة للعمليات المصرفية المختلفة، وأهمها تقديم القروض بفائدة عالية - أشبه بفوائد المرابين التي نسمع عنها في الحكايات والأساطير - التي تقصم ظهر كل من يقبلها مرغما ويتعهد بسدادها!

وياليت بعض رؤساء تلك البنوك قنعوا، أو اكتفوا بتلك الفوائد غير المعقولة التى يستنزفون بها – بلا رحمة ولا شفقة – أموال المقترضين البؤساء الذين لا حول لهم ولا قوة غير الاستسلام أو شهر إفلاسهم، بل على العكس من ذلك.. فوجئنا بهذا البعض يطمع في زيادة أرباحه عن طريق سلب المودعين المزيد من حقوقهم!

لقد اعتبرت تلك البنوك أن الفائدة التى تصرف للعملاء عن ودائعهم كبيرة نسبيا، فطمعوا في تقليصها إلى أقصى ... وأقسى ... حد ممكن عن طريق عدم الالتزام بنسبة عائد محددة مسبقا، وهو ما تحقق ـ بالفعل .. مع بدعة «المعاملات الإسلامية» التي تعطى للبنوك القدرة على المنح والمنع، كما تعطيها ـ أيضا ـ الحق في التصدق على أصحاب الودائع بما تتفضل به عليهم من أرباح لا يحكمها ضابط أو رابط، وإنما تخضع ـ أولا وأخيرا ـ إلى كرم أر جشع المسئولين عن تلك البنوك!

المؤسف إلى حد الغضب هو أن هؤلاء المبتزين لا يتورعون عن وصف بدعتهم بأنها معاملات «إسلامية» تحددها المسريعة الإسلامية، وكان شريعتنا السمحاء اختارت هؤلاء المصرفيين بالذات – من دون البشر جميعهم – ليتولوا وحدهم مهمة تطبيق

تماليمها ومعاملاتها التجارية والمالية والمصرفية؟! إن التمسح بالدين - كذبا وبهتانا - ليس بالجديد أو الغريب. فما أكثر المرات - على امتداد تاريخ الأمة الإسلامية - التي نجح فيها البعض في استخدام ديننا الحنيف لتحقيق أبشع أنواع الابتزاز والجشع والسرقة التي راح ضحيتها وسقط في حبائلها البسطاء من المسلمين المؤمنين الذين يصدقون كل ما يقال لهم، وبالذات ما يلصق بالدين الإسلامي وبتعاليم شريعته السمحاء!

الجديد مع بدعة «المحاملات الإسلامية» في البنوك المصرية، إن فضيلة المفتى السابق وشيخ الازهر الحالى الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوى لم يتردد _ كعادته _ في رفع كلمة الإسلام الحق عالية في كل مرة يحاول البعض توشيهها أو تحريفها. فعندما بدأ البعض يهلل ويدعو إلى تلك البدعة، أصدر الشيخ طنطاوى «فتوي» أكد فيها أن معاملات البنوك التقليدية هي الاقرب إلى الإسلام.

المبذهل أن هذه الفتوى الجامعة المانعة لم تهز شعرة فى رؤوس السادة الدنيويين الجشعين فى العديد من بنوكنا المصرية وأولها تلك المملوكة للقطاع العام! في سبيل زيادة أرباح تلك البنوك، وبهدف انتزاع القوائد الضخمة والمركبة والقاصمة لظهور العملاء المقترضين، فإن رؤساء تلك البنوك على أتم استعداد لتحريف الدين وتشويه شريعته مادام فى ذلك ما يقلل من الأرباح التى يتم توزيعها على العملاء من أصحاب الأرصدة والودائم المكدسة فى بنوكهم تحت زعم ووهم أن هذه هى الأرباح الحلال. التى لا تسمح الشريعة الإسلامية مكذبا إلا بنظامها، ومعاملتها، وأسلوب توزيعها!

ولم تكن الحكومات المصرية - المتعاقبة الواحدة بعد الأخرى - في حاجة إلى أكثر من تلك الفترى الجامعة المانعة التي أصدرها فضيلة مفتى الديار المصرية السابق وشيخ الجامع الأزهر الشريف حاليا، لتضع حدا لهذه البدعة، ولكن تلك الحكومات لم تتحرك وإنما وضعت يدها على عينيها حتى لا تري، ودست إصبعيها في أذنيها حتى لا تسمع، وتركت البنوك المصرية بملكيتها العامة، أو الخاصة، أو المشتركة - تصارس بدعتها المنسربة ظلما وعدوانا إلى الشريعة الإسلامية، وتعلن عنها في كل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، التي تزعم أن هذه والمعاملات، هي وحدها «الصلال» وبالتالي فإن المعاملات هي مصير كل من يتعامل بها أو يوافق عليها!

البنك المركزي ـ المسئول عن هذه البنوك كلها ـ هو آخر من يهمه صلاح وإصلاح تلك البنوك. فلولا تسيب هذا البنك المركزي، ولولا عدم تدخله وعدم اهتمامه بتولى مسئولياته في ضبط وربط تلك البنوك، لما سمعنا عن عشرات الانحرافات ومئات الجرائم التي ترتكب في بنوكنا المصرية بشكل شبه يومي.. وآخرها ظهـور إعلانات مدفوعة الشمن ـ في الصحف وفوق الشاشـة الصغيرة ـ تجهـر علنا بتكفير البنوك الـتي لا تطبق ما يُسمى بـ «المعاملات الاسلامة»!

إن صفاقة الإعلانات التى تدفع البنوك ثمنها من أموال المودعين المخدوعين مرجع إلى أن الذين أمروا بها لا يترددون في أن يقولوا بأن «الحلال» موجود فقط فى معاملاتهم، أما «الحرام» فهو فى معاملات غيرهم!

إن تكفير كل من لا يتعامل مع بدعة «المعاملات الإسلامية المصرفية» هو - في رأيي - جريمة ترتكب يوميا من خلال إعلانات مقروءة ومسموعة ومرئية، والمذهل أن يحدث هذا في الوقت الذي تقف فيه الدولة - ممثلة في حكومتها ودار الإفتاء في عهدها الجديد وبنكها المركزي - في موقف المتقرج الذي لا يعنيه ما يراه ويسمعه ويقرأه!

لقد قامت «أخبار اليوم» بتحقيق واسع في هذه القضية البالغة الأهمية. قام محرروها باستطلاع كل الأراء التي تؤيد بدعة ما يُسمى بد «المعاملات الإسلامية» ، وتلك التي تعارضها وتكشف أكاذيبها وتندد بمحاولة نسبها إلى تعاليم الشريعة الإسلامية البريئة منها ومن مروّجيها. المؤسف حقيقة أن هناك من رجال البنوك من يعترفون بأن هذه البدعة لا هدف من ورائها غير جنب أموال بسطاء الناس إلى خزائن بنوكهم، وأن تطبيقها هو في صالح البنوك حيث أنها تقلل نسبة ما توزعه من الأرباح على المودعين، بالمقارنة بما توزعه البنوك الأخرى التي تحترم حقوق عملائها ولا تحاول النصب عليهم وخداعهم باسم الدين! إن ما يقوله هؤلاء يجب أن يكون كافيا أمام الحكومة لتسارع بدراسة أبعاده وأهداف وأسلوب تطبيق هذه المعاملات غير بدراسة أبعاده وأهداف وأسلوب تطبيق هذه المعاملات غير الإسلامية، وغير العادلة، في العديد من بنوكنا المصرية.

ليس هذا فقط.. بل يجب أن يهبط البنك المركزى من برجه العاجى الذى كاد أن يتجمد داخله _ من فرط تصلبه وعدم تحركه _ ليعيد للبنوك المصرية ما كانت تتمير به من مبادىء ومثل وقيم وشرف.

من واجب البنك المركزى أن يقرض على تلك البنوك القيود

التى تمنعها من الانصراف، والنصب على البسطاء، واستخدام الدين لتحقيق أبشم الأهداف!

آن الأوان نهز البنك المركزى لعل وعسى يستيقظ من سباته العميق وغيبوبته المرمنة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعة بنوكنا المصرية، التى بلغ الأمر بالمهيمنين على بعضها أنهم لا يتورعون _ في سبيل سحب الأموال من البنوك المنافسة _ عن تكفير الأخرين بلا أدنى حرج أو خجل!

المأساة أن المتحدث باسم البنك المركزى قال «لأخبار اليوم»: إنه _ أى البنك _ لا يريد أن يتدخل فى مسائل تتعلق بالشريعة الاسلامية!

اى شريعة تلك التى يشير إليها هذا الرجل غير المسئول؟!
إن فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمفتى السابق - الدكتور
محمد سيد طنطاوى - أكد المرة بعد الأخرى أن المعاملات
التقليدية هى الأقرب إلى الشريعة والأكثر عدلا من تلك البدعة التى
سكت البنك المركزى عنها وسمح لبنوكه باستخدامها لاستغلال
المودعين لديهم أبشع استغلال، اليس فى ذلك ما كان يجب أن
يشجع المسئولين عن البنك المركزى ويدفعهم إلى التصدى لهذه
البدعة، ومحاربتها لتعود الثقة فى تلك البنوك وفيما تقوله وما

الجريمة لا تزال مستمرة. وقد حان الوقت لمحاصرة مرتكبيها، ومساءلة مبتكريها، ومحاسبة المتساهلين والمتواطئين معها!



أمناء على ذكراه. .

جلست _ كسادتى كل ليلة _ أمام التليفزيون لمشاهدة نشرة الأخبار التى تديعها القناة الإسرائيلية الأولى باللغة العربية لاحظت عدم ظهور الصوت والصورة، كما هو الحال مع باقى القنوات التليفزيونية الإسرائيلية الأخرى! تخيلت أن كارثة حدثت في إسرائيل منعتها من بث إرسالها التليفزيوني في هذه الليلة، أو أن الجيش الليبى قام بتوجيه ضربة عنيفة قصمت ظهر الجيش الإسرائيلي، وأن القوات الليبية تواصل زحفها المقدس للوصول إلى قلب تل أبيب لدكها فوق سكانها، وبالتالى فقد قررت الحكومة الإسرائيلية قطع الإرسال الإذاعي والتليفزيوني لأنها لا تعرف ماذا تقول للعالم عن هذه الفضيحة !

وقبل أن أتمادى فى تخيلاتى وأحلامى، علمت أن ذلك اليوم هو «عيد الغفران» الخاص باليهود، حيث تتوقف فيه الحياة تماما داخل إسرائيل وتنقطع صلتها بالعالم كما ينقطع العالم عنها! وكانت فرحة ما تمت.. كما يقولون!

عزائى الوحيد أن ما تخيلته ولم يتحقق، سبق أن تحقق بعضه يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ عندما صدر قرار الزعيم الراحل أنور

السادات بشن الحرب ضد إسرائيل وإذاقة جيشها مرارة أول هزيمة عسكرية يُمنّى بها.

ما أكثر ما كُتب عن حرب ٦ أكتوبر، وما أكثر ـ في نفس الوقت ـ ما لم يكتب عن هذه الحرب وعن أبطالها من جنودنا وضباطنا، وقادتنا، وساستنا، وكل الذين شاركوا بالفكر والرأى والسلاح في إعداد وتنفيذ تلك الملحمة الوطنية التي نحتفل بذكراها في هذه الأيام.

إن حرب أكتوبر لم تكن حربا عادية. لم تكن مجرد معركة بين عدوين لدودين يتبادلان النصر والهزيمة الواحد بعد الآخر. لقد كانت حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل التي تعودت على الانتصار على أعدائها العرب – من المحيط إلى الخليج – في كل معركة وفي كل حرب، مما أفقد الشعوب العربية ثقتها في جيوشها، وقادتها. وهذا اليأس الذي ملأ قلوب العرب، كانت تقابله – بنفس القدر – ثقة لا حدود لها من جانب يهود إسرائيل في قدرات جيشهم وفي حنكة ساستهم بدليل انتصار بلادهم المرة بعد الأخرى على عشرات الملابين من العرب الذين يحيطون ببلادهم من كل جانب!

وتحت تأثير هذه الثقة المبالغ فيها، اطمأن الإسرائيليون إلى سلامة وحصانة حدودهم، على الرغم من طبول الحرب التى يدقها القادة العرب ليل نهار فى محاولة من جانبهم لإلهاء شعوبهم عن معاناتها اليومية والمستمرة! ومازلنا نتذكر كيف كان حالنا ـ فى مصر ـ في كل مرة كان يظهر فيها أمامنا الرئيس الراحل أنور السادات ليبشرنا بمعركة الثار التى كان يزعم أنه يستعد لها! لم نكن نصدق كلمة واحدة مما يقوله. فلقد تعودنا على تصديق من أوهمونا قبله ـ لسنوات طويلة ـ بالقضاء على إسرائيل المزعومة،

وكانت النتيجة أن إسرائيل هي التي قضت علينا في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وأعادت قدراتنا العسكرية إلى درجة ما تحت الحرب!

وجاء السادات بعد عبدالناصر ليعيد على أذاننا ما سبق أن سمعناه عن التبشير بالنصر العظيم على العدو، بينما العدو يتوسع داخل أرضنا وفوق ترابنا يوما بعد يوم! وكم كنّا نضحك وقوبنا تبكى ونحن نرى السادات مرتديا زيه العسكرى خلال زياراته المستمرة لافرع قواتنا المسلحة وسط مظاهرة إعلامية هائلة مقروءة ومسموعة ومرثية - عن استعدادات الحرب التي يتوقع السادات نشوبها بين لحظة وأخرى! وازدادت الضمكات وتضاعفت - ألما وحزنا وسخرية - عندما وعدنا الرئيس الراحل دبسنة الحسم» ثم قوجئنا بالسنة تنتهى ويضطر السادات إلى تأجيل دالحسم، بحجة زيادة الضباب في تلك السنة مما يصعب العمليات العسكرية!

حقا .. لقد تحمل الرئيس الراحل أنور السادات _ من سحرية شعبه واستخفاف باقى الشعوب العربية وغير العربية _ ما لا يستطيع غيره احتماله. كنّا نتساءل _ وقتذاك _ عن رد فعل السادات أمام ما يلقاه من سخرية واستخفاف، وكنّا نذهل من عدم وجود أي أثر من آثار رد الفعل الطبيعي والمنتظر، بدليل استمرار السادات في تردده على أفرع القوات المسلحة بزيه العسكري الذي يختلف باختلاف القوات التي بزورها والفرع الذي يتفقده!

وبمرور الأيام.. فقدنا أى اهتمام بما يقوله السادات عن المعركة القادمة، واستعداداته لها، ورحلاته المحلية والخارجية من أجل دعمها ماديا وتعبويا. في البداية كنا نسخر منه ونضحك عليه، ولكن الاستمرار أفقدنا حتى الرغبة في الضحك أو السخرية!

وكانت الصورة بالغة السواد.. فإذا كان الشعب المصرى نفسه لا يصدق ما يقوله له رئيسه وقائده، فهل ينتظر أن يصدقه أحد في دولة صديقة أوغير صديقة?! والأهم من هذا وذاك.. هل كان يمكن لأكثر قادة إسرائيل تشاؤما وترددا وخوفا، أن يشك مجرد الشك ـ في أن هناك فرصة واحد في المليون أن يصدق السادات في وعوده ويشن حربا ضد إسرائيل؟! الإجابة على هذا السؤال كانت: لا.. وألف لا. فالإجماع كان عاما والسخرية من تصريحات السادات كانت حديث كل بيت في مصر وإسرائيل معا!

واتضح فيما بعد أن هذا هو _ فعلا _ ما كان يريده وينتظره الرئيس الراحل أنور السادات. كان الرجل يعلم _ بذكائه الخارق وعلم بغرور وصلف وعنجهية عدوه _ أن الحرب خدعة، وأن مفاجأة العدو بالهجوم هي نصف الانتصار _ على الأقل _ في المعركة لقد فعل الرئيس السادات كل ما في وسعه من أجل خداع إسرائيل وإقناعها باستصالة أن تفكر مصر _ مجرد التفكير _ في القيام بعملية عسكرية ضدها. استخدم السادات كل ما كان تحت يده، وكل تحركاته، وكل تصريحاته، وكل استقبالاته، وكل قرارته، من أجل إقناع هذا العدو المغرور بأن الرئيس المصرى لا هم له غير الاستمتاع بالمقعد الوثير الذي يجلس عليه، وأن أي حديث يقوله عن المعركة ضد إسرائيل هو لمجرد خداع شعبه، وانتاع حديث يقوله عن المعركة ضد إسرائيل هو لمجرد خداع شعبه، وانتا كي يجب ألاً

وعندما تحقق للسادات ما أراده، ونجح فى إقناع الدنيا كلها بأنه لا خطر منه على إسرائيل، إذا بهذه الدنيا كلها تفاجأ فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ بضربة كاسحة تشنها القوات العسكرية المصرية ضد إسرائيل تشل حركتها، وتخمد مدافعها، وتدمر قانفاتها، وتُعمى راداراتها، وتذيقها مرارة أول هزيمة عسكرية في تاريخها!

لم يصدق أحد في باديء الأصر - أن مصر حققت ما حققته ضد العدو الذي توهم يوما أنه لا يقهر! لم يصدق أحد - أيضا - أن قادة الجيش المصرى استطاعوا أن يعيدوا بناء قوتهم، وأن يخططوا لمعركة ناجحة ضد الجيش الإسرائيلي الجاثم على أكثر من ثلث الأراضي المصرية التي انتزعها واحتلها خلال حربي من ثلث الأراضي المصرية التي انتزعها واحتلها خلال حربي المحرائيل إلى هذا التخطيط والتسليح والتدريب طوال السنوات العديدة الماضية!

لقد تجلّى ذكاء وبراعة الذين خططوا لهذه الحرب، عندما اختاروا أنسب يوم لشن الهجوم الكاسح على العدو _ عيد الفقران _ اليوم الدحيد الذى تتوقف فيه الحياة تماما داخل إسرائيل، فكانت الضربة الخاطفة.. والمفاجئة.. التي اعادت الصورة الصحيحة والحقيقية للجندى المصرى بعد غياب طويل.

تحية للشهيد المصرى الذى دفع حياته ثمنا لهذا النصر. تحية للمقاتل المصرى الذى أعاد لبلده حدودها الأصلية، وأعاد لشعبه كرامته وسيادته فوق أرضه. وتحية تتجدد وتتضاعف سنة بعد أخرى للرئيس الراحل أنور السادات الذى ضحى بحياته من أجل سلام وأمان ورفاهية شعبه الوفى له، والأمين على ذكراه.

الموقق السياس

<u>أفلح من تال:</u> « لاأدرى». . !

منذ اللحظة التى أعلن فيها عن قرار البدء فى تنفيذ مشروع القرن الواحد والعشرين لتنمية جنوب مصر، ولا هم للبعض غير التشكيك فى جدوى هذا المشروع العملاق! وهذا الموقف من جانب هذا البعض - ليس بالعجيب ولا الغريب. فلدينا مخبراء ه فى التشكيك فى أى شىء وكل شىء. ولدينا - أيضا من يهوى تقمص شخصية «مفتى الديار المصرية فى الشئون الدنبوية» ويصدر الفتاوى فى كل الامور.. وبالذات تلك التى لا علم ولا خبرة له فيهما!

وما أكثر ما قاله هؤلاء عن مشروع تنمية جنوب مصر. قالوا أنه لم يدرس الدراسة الكافية، وأن الحكومة تقدمت به دون دراسات جدوى! قالوا إن مليارات الجنيهات سوف تضيع في الرمال دون أن يتحقق شيء مما تتغنى الحكومة به عبر أجهزة إعلامها الحكومية من مرئية إلى مقروءة أو مسموعة! وقالوا مأيضا النحومية من مرئية إلى مقروءة أو مسموعة! وقالوا الوحيدة من وراء هذا المشروع الفاشل وإنما ستتعدد الخسائر التي ستلحق الخراب بمصر، والجوع والعطش بشعبها!

وما أشبه اليوم بالأمس.

فمشروع السد العالى ـ على سبيل المثال ـ تعرض هو أيضا ـ ولا يزال ـ للافتراءات والاتهامات التى لا تتوقف ولا تنتهى ! فلا يزال هناك من يصر على رأيه في أن كل المصائب التى لحقت بالشعب المصرى كان السد العالى يقف وراءها! ليس هذا فقط بل إنهم حملوا السد العالى ـ المفترى عليه ـ مسئولية كل الازمات والنكسات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية! المهم أن هذه الافتراءات كلها ـ وغيرها ـ لم تؤثر في جسم السد، ولم تقلل من عظمته، ولم تنجح ـ أيضا ـ في المطالبة بنسفه وهدمه!

الجديد اليوم هو أن مشروع تنمية جنوب مصر أعطى لهواة التشكيك اوالتشويه مادة مثيرة _غير متوقعة _ تمكنهم من أن يقيموا الدنيا ولا يقعدوها ضد المشروع، وضد العلماء والخبراء الذين أوصوا به، وضد الحكومة التي تقدمت به وتنوى تنفيذه.

وأسارع فأقول: إن من حق كل مواطن أن يبدى رأيه فى كل شيء وأى شيء مادام هدف الصالح العام، وبشرط أن يكون فاهما وعالما وخبيرا فيما يقوله، بالذات عندما يتعلق الأمر بقضية علمية مثل المشروع الذى قام الرئيس مبارك بإعطاء إشارة انطلاقته العملاقة. إن التعرض _ بالرفض أو القبول _ ينبغى ألا يجرى كما تجرى _ عادة _ حواديت المصاطب!

الطريف أن مجماعة التشكيك والتشويه، في مشروع تنمية جنوب الوادى لا تنتمى جميعها إلى المعارضين السياسيين التقليديين للنظام الحاكم، وإنما هناك من يقف قلبا وقالبا _ كما يقولون _ مع حكومة الحزب الوطنى الحاكم ورغم ذلك سمعناهم يهاجمون المشروع ويتخوفون من نتائجه ويحذرون من كوارثه! لقد اعجبنى رأى قاله المهندس إبراهيم شكرى ـ زعيم حزب العمل المعارض ـ عن مشروع تنمية جنوب مصر، وهو الرأى الذى نشرته صحيفة «الشعب» فى صدر صفحتها الأولى. جاء فى تعليق المهندس إبراهيم شكرى بالحرف الواحد: «إن مشروع الدانا الجديدة فى جنوب الوادى سيق طرحه للمناقشة وقت أن كنت محافظا للوادى الجديد سنة ١٩٧٦، وجرى وقتها تحديد نصف مليون فدان صالحة للزراعة، وصنف تلثها على أنه اراض من الدرجة الأولى وحدث خلاف وقتها بين مصافظة الوادى الجديد ووزارة الرى التى كانت ترى عدم زراعة هذه الأراضى بالاعتماد على المياه السابق تحديد عصصها بين مصر والسودان بالاعتماد على المياه السابى تحديد عصصها بين مصر والسودان العالى، وحسم الأمر وقتها لصالح وجهة نظر وزارة الرى وأغلق الباب من وقتها ولم يفتح بسبب اتجاه مياه النيل فى موسم الفيضان إلى النقصان، وبالتالى لم يفتح مفيض توشكى إلا حينما زاد معدل الفيضان».

وأضاف المهندس إبراهيم شكرى ـ الذي يعارض عادة من أجل ما يراه صالحا للشعب والوطن ولا يعارض من أجل المعارضة وحدها .. فقال:

- «من المعلوم أن الدراسات أثبتت وجود مساحات صالحة للزراعة يمكن زراعتها بجزء من حصتنا في المياه، وأن ذلك يجب أن يتم بعد إجراء دراسات كافية لكيفية الانتفاع بالمياه الجوفية وبالأخص في منطقة الفرافرة. وحول ما قاله الرئيس مبارك من أن المشروعات الكبيرة غالبا ما تثار حولها الاعتراضات فإن هذا الأمر صحيح وحدث من قبل بخصوص مشروع كهربة سد

أسوان ـ القديم ـ كما حدث أيضا بالنسبة السد العالى نفسه على الرغم من أن هذه المشروعات الكبيرة كانت قد أخذت حقها من الدراسة والبحث. إننا نرجو أن يكون تعمير هذه الأراضى الجديدة بداية موفقة لزيادة المساحات المزروعة، كما نرجو الانتباه إلى ضرورة عدم تأثيرها في كميات المياه التي يجب أن تتوافر لدلتا النيل الحالية، وإلى أهمية المحافظة على كل قطرة مياه للانتفاع بها في زيادة المساحات المزروعة في مصر».

كانت هذه هي كلمات رجل معارض لحكومة الصرب الوطني الصاحم، ولكن الرجل كمهندس زراعي، وخبير في تخصصه، وسبق له أن كان أحد المستولين عن تخطيط مستقبل الوادي الجديد _ خلال عمله كمحافظ أسبق لهذا الوادي _ قال شهادة حق في المشروع ولم يحذ حذو جماعة «التشكيك والتشويه» التي تعارض المشروع بلا خبرة وبلا علم!

وبالمناسبة.. لقد أسعدتنى مشاهدة كل رؤساء الأحراب السياسية المعارضة فى موقع المشروع ، وتصادف جلوسى خلف مقعد المهندس إبراهيم شكرى فى القاعة الصغيرة التى جلسنا فيها لسماع شرح تفصيلى للمشروع من رئيس الحكومة _ جلسنا فيها لسماع شرح تفصيلى للمشروع من رئيس الحكومة _ يهز رأسه موافقا ومؤيدا _ مرات عديدة _ لما كنان الدكتور الجنزورى يقوله من معلومات وما يحدده من أرقام لماضى، وحاضر، ومستقبل الزراعة والرى فى مصر. وبعد انتهاء الاحتفال صرح المهندس إبراهيم شكرى قائلا : «لقد عشت لكى أرى ما يحدث الآن على أرض توشكى، وسوف يكون المستقبل أفضل ما يحدث الآن على أرض توشكى، وسوف يكون المستقبل أفضل من حيث غزارة

المياه الجوفية في الفرافرة التي يمكن أن يحدث حولها توسع زراعي في مساحات كبيرة».

وإذا كان المهندس إبراهيم شكرى قد تحمس للمشروع وآيدى اقتراحات بناءة - كخبير ومتخصص - فإن الاستاذ فؤاد سراج الدين - زعيم حزب الوفد المعارض - أبدى هو الآخر - رأيه في هذا المشروع العملاق، ونشرت صحيفة «الوفد» تصريحات لفؤاد باشا في صدر صفحاتها الأولى من عددها الاسبوعي رحب فيها بمشروع الدلتا الجديدة ودعا - في نفس الوقت - إلى ضرورة التاكد من ثبوت صلاحيته بعد، دراسة دقيقة يقوم بها الخبراء والفنيون.

معنى هذا أن قطب المعارضة الكبير لم يتردد فى أن يرحب بمشروع عملاق سينسب إلى حكومة الحزب الوطنى الصاكم، لا لشيء إلا لأن الرجل لا يعارض من أجل المعارضة وحدها، وإنما هو يؤيد ما يرى أنه فى صالح البلد وصالح الشعب بصرف النظر عمن يقوم به. ليس هذا فقط بل إن الذي أعجبنى فى تصريح فؤاد باشا هو أنه لم يفت فى تفاصيل المشروع، لعدم تخصصه فيه، وترك للخبراء فى الرى والزراعة والطأقة أن يقولوا للحكومة رابهم فى هذا المشروع قيل البدء فى تنفيذه.

اما هؤلاء الذين يعارضون المشروع بلا خبرة ولا علم ولا دراية، فكم كنت اتمنى لو انهم كانوا معنا فى موقع المشروع العملاق لسماع ما قاله الرئيس مبارك، وما شرحه د. الجنزورى، عن أهمية مشروع تنمية جنوب الوادى. لقد كان الشرح وافيا، ومقنعا، ويطلق العنان لأحلامنا وخيالنا بحثا عن مستقبل أفضل لأطفالنا وللأجيال القادمة بعدهم. حقيقة أن أجهزة الإعلام قامت

بنقل كل ما قبل فى الاحتفال التاريخى ببدء تنفيذ المشروع العملاق لوادى النبل الجديد، ولكن هذا النقل - مهما كان كاملا ودقيقا - فإن التواجد فى مكان الحدث كان أكثر إثارة وأكثر حرارة من النقل التليفزيونى أو الصحفى أو الإذاعى.

ببساطة وتلقائية.. أكد الدكتور كمال الجنزورى أنه لولا الرئيس مبارك وحرصه على التخطيط لما تحقق شيء. كان التخطيط - قبل عهد مبارك - يكتفى فقط بالنظر إلى أسفل قدمينا، ومع بداية عهد مبارك تغير أسلوب التخطيط وأهدافه.. لنعد الخطة العشرينية ٢٠٠٢/٨٢ التى لولاها لما تحقق ما تحقق، ولما تشجعنا على البدء في تنفيذ هذا المشروع العملاق الذي يعتبر - بحق - مشروع القرن الواحد والعشرين.

فى الكلمة الوطنية البديعة التي القاها الرئيس مبارك في الاحتفال الكبير.. توقفنا طويلا أمام ما كان خافيا عنا وما كان المتشككون والمشككون في المشروع غافلين عنه ومتجاهلين له. تحدث الرئيس عن الاسباب التي دفعتنا دفعا إلى التفكير في

مدا المشروع، فقال :

«لقد أملت ضرورات المستقبل البدء في تنفيذ هذا المشروع العملاق، بعد أن أصبح أمرا حتميا لازما أن ننطلق خارج حدود الوادى الضيق الذي عشنا فيه قرونا طويلة لا نفكر في الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية العالية ولم يعد في إمكانه أن يستوعب طموحات مصر في غد أفضل. في عهد محمد على لم يكن تعداد سكان مصر يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة، بينما كانت مساحة الأرض المزروعة تصل إلى ثلاثة ملايين فدان. عدد سكان مصر اليوم تعدى الد ١٠ مليون نسمة في حين أن الأرض المزروعة لا تتجاوز ٨ ملايين فدان!

لى أن الأمور سارت على هذا النحو دون رؤية جديدة شجاعة توسع رحاب التنمية وتزيد رقعة العمران على أرض مصر، وتخفف من الاكتظاظ السكانى للمدن والقرى، فإن النتيجة سوف تكون مزيدا من التكدس السكانى الذي يأكل ما تبقى من أرض الوادى القديم التى تعانى الآن من زحف عمرانى خطير اكل أجود أراضيها».

وردا على ما قيل من أن المشروع العملاق تم «سلقه» في يوم وليلة، قال الرئيس مبارك:

وإننا إزاء مشروع قـومى عملاق، تفرض ضرورات المسـتقبل تكاتف جهود كل المصريين من أجل إنجاحه، لأن نجاح المشروع يعنى تغيير وجه الحياة على أرض مصر، ويعنى امـتداد العمران إلى مراكز جديدة تخفف من أعباء الوادى القديم وتصلح من بيئته وظروفه.

لقد كان من المتعين علينا ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم الضخم غير المسبوق، أن نخضعه للدراسة المدققة المتأنية التي تبحث كل جوانب المشروع، وتأخذ في اعتبارها كل الفروض والاحتمالات وتعطى الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها، لا تضيق بنقد أو ملاحظة، وتهدى بدراسات متعمقة أعدتها نخبة متميزة من علماء مصر خلال فترة لا تقل عن عشرين عاما.

لم نكن في عجلة من أمرنا. كانت الكلمة الأخسيرة للعلم وللحقيقة، وكان التقييم الاقتصادي الدفيق هو العامل الحاسم في حساب جدوى المشروع وفائدته، كي نضمن أن يكون القرار في مشروع ضخم على هذا النحو من الأهمية والخطورة، قرارا

موضوعيا، صائبا، مبنيا على الحقائق العلمية الدقيقة، والمعلومات المصوفقة، والرؤية المتكاملة التي تغطى كل جوانب المشروع وتصط بكل أبعاده».

وتاكيدا لمنهج هذا العهد الذى تنحاز كل أعماله وكل أهدافه للصالح البعام، وبعيدا كل البعد عن تحقيق أهداف سياسية أو دعائية، قال الرئيس مبارك:

«لقد مضى .. منذ زمن .. عهد اختيار المشروعات وإنجازها لأسباب سياسية، لا تضع فى حسبانها رؤية الخبراء المختصين أن تهدد الحساب الاقتصادى للمشروع أو تتجاهل التقييم العلمى لجدواه، وسيظل هذا موقفنا فى كل مراحل تنفيذ مشروعنا الجديد، بحيث تبقى الكلمة الأخيرة للعلم وللحقيقة، لأننا نصر على اختيار الطريق الذى يضمن تحقيق الفائدة القصوى من كل خطوة نخطوها، ويضمن تحقيق النجاح وتقليل الفاقد، وتعظيم العائد،

•••

وقبل أن يبدأ الرئيس مبارك كلمته التاريضية.. كان الدكتور كمال الجنزورى ـ رئيس الحكومة ـ قد شرح لنا ـ بالأرقام ـ أهمية وفوائد ونتائج المشروع الكبير.

فبعد أن أوضح لنا ضرورة الخروج من الوادى القديم، كمل لا مفر منه، عرض علينا الجنزورى خريطة مصر كما يجب أن تكون عليه خلال القرن الواحد والعشرين. وقال الدكتور الجنزورى: إن مشروع الدلتا الجديدة لم يبدأ من فراغ، بل كانت هناك جهود متتالية فى السنوات الماضية لتوفير كل البيانات والمعلومات حتى يبدأ العمل. فتنمية الشعوب لا تتم فى خلال

سنة، ولكنها تحتاج إلى نظرة بعيدة المدى، لتوسيع مساحة مصر الزراعية والعمرانية.

قدم الدكتور الجنزورى شرحا تفصيليا للمشروع من خلال • خرائط تبين مشروعات الوزارات المختلفة.

ومن أهم ما طمأننا على أهمية وضرورة المشروع قوله: «إن مساحة الدلتا الجديدة تبلغ ٨ ملايين فدان، منها ٣,٤ مليون فدان صالحة للزراعة فورا، وهذا يضاعف مساحة الأرض الزراعية في مصر، كما أنه يضاعف الدخل القومي للبلاد بعد خمسة عشر عاما».

وتوقفت - أيضا - عند قول الدكتور الجنزورى ردا على مخاوف البعض وتشكيك البعض الآخر مؤكدا أن المشروع سينفذ في إطار احترام مصر للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، وبالتالى لابد من تطوير المجارى الماثية وتنظيم الرى فى الوادى القديم، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى فى الرى لتزفير موارد مياه لجنوب الوادى وشمال سيناء. أكد - فى الرى لتزفير موارد مياه لجنوب الوادى وشمال سيناء. أكد - أيضا - أن المياه ستأتى من هذه الموارد ومن ترشيد الاستهلاك، لا من حصة مصر من مياه النيل، فليس معقولا أن نزرع فى الخنوب ونصحر فى الشمال.

. . .

ما سبقت كتابته كان مجرد تسجيل أمين لما شاهدته، وسمعته، وقرأته عن المشروع العملاق الذي بدأت الدراسات عنه وحوله منذ أكثر من عشرين عاما، إلى أن أعطى الرئيس مبارك إشارة البدء في التنفيذ كواحد من أكبر المشروعات وأضخمها في تاريخ مصر.

حقيقة إننى اقتنعت بالمشروع وتحمست له، ولكن هذا الاقتناع وتلك الحماسة إنما يرجعان - أولا وأخيرا - إلى ما شاهدته بعينى وسمعته باذنى وقرآته بلسان واقلام المتخصصين والدارسين، فهذا كلامهم المتخصص جدا.. وتلك نظرياتهم العلمية التى أفنوا أعمارهم في فهمها واستيعابها، وعندما يتكلم هؤلاء فعلينا - نحن غير المتخصصين - أن نصمت، وننصت.

وأفلح من قال: «لا أدرى»!

• الموقق السياسي

لم أصدق عينى وأنا أتابع قراءة خبر مطول نشر فى صفحة الحوادث فى صحيفة «الأخبار» تقول السطور التى توقفت أمامها مذهولا، ومصدوما مما أقرأه:

« في أول تطبيق لقانون البلطجة الجديد.. وجهت نيابة أحداث القاهرة تهمة «استعراض القوة» إلى ١٧ طالبا ـ بمدرسة ثانوية بمدينة نصر ـ لقيامهم بالتجمهر أمام مدرسة عباس العقاد المشتركة لترويع طلابها وإلحاق الآذي بهم بدنيا ومعنويا. كما وجهت إليهم النيابة ١٩ اتهاما آخر من بينها: استعمال مفرقعات بغرض تخريب المدرسة وبما يعرض حياة الأفراد للخطر، وإحراز وتصنيع مفرقعات بدون ترخيص، والتجمهر وإحداث الشغب وأمرت النيابة بحبسهم أربعة أيام على ذمة التحقيقات التي باشرها فريحق من وكلاء نيابة الإحداث. وكان الطلاب قد تسلقوا أسوار مدرسة عباس العقاد المشتركة وقاموا بإلقاء زجاجات البنزين الحارقة في فناء المدرسة بسبب معاكسة البنات، مما أثار الفزع والرعب بين الطلاب وأحدث تلفيات بالمدرسة. وقد أرسلت النيابة زجاجات البنزين والكيروسين المسدودة بقطع من القماش النيابة زجاجات البنزين والكيروسين المسدودة بقطع من القماش

والتى عثر عليها فى مكان الحادث إلى المعمل الجنائى واستمعت إلى أقوال مديرة مدرسة عباس العقاد النمونجية المشتركة للغات ومشرف المدرسة وتوالى مباحث مدينة نصر جهودها للقيض على طالب مارب بالصف الثائث الثانوى بمدرسة الملك فهد.. أثبت التحريات أنه هو الذى قام بشراء البنزين وماء النار لتعبئة الزجاجات».

كان هذا نص الخبر الذي كتبه الزميل رشاد كامل المحرر بقسم الحوادث في صحيفة: «الأخبار» وقرأت خبرا آخر - في نفس الصفحة وإلى جوار الخبر الأول - تقول سطوره: «أحال خيري الدبيكي وكيل وزارة التربية والتعليم بالقليوبية ١١٠ مدرسين وعاملين ومديرة وناظرة ووكملاء مدارس إلى التحقيق لعدم وجودهم في اعمالهم أثناء زيارة مفاجئة قمام بها وكميل الوزارة لمدرسة بنها الثانوية التجارية المتقدمة! كما قرر وكيل الوزارة فصل ١٥ طالبا يحملون السنج والمطاوي».

بداية.. لا أريد أن أعمم وأتهم كل طلاب الثانوى بأنهم أصبحوا «فتوات» و «بلطجية»! فالحادثة - كما قرأنا - تتعلق بعدد من الطلاب أقل من العشرين، أشاعوا الرعب والخوف والفرع أمام إحدى المدارس الثانوية المشتركة لأسباب غير معروفة على وجه الدقة، ولكن المعروف - والمخيف في نفس الوقت - هو أن هؤلاء التلاميذ الصغار استضدموا للتعبير عن ذاتهم نفس الاسلحة التي يستخدمها ويستعملها عتاة الإجرام، ومحترف البلطجة!

وقد يرى البعض ـ وأنا منهم ـ أن المسالة كلها لا تدعو إلى العجب أو محاولة خلق «قبة» من «الحبة».. لأن ما فعله هؤلاء الطلبة هو نفسته الذي فعله ـ ويفعله ـ غيـرهم في معظم

المجتمعات في قارات الدنيا الخمس، وبالذات في الدول الكبرى والعظمي والأكثر غني ورفاهية وتقدما في كل الميادين.

ومع تسليمى التام بهذه الحقائق، ومع اعترافي المطلق بأن الغالبية العظمى من طلاب مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا لا تزال في احسن صحة وسعادة، ولا يضيرها أن تنحرف قلة ضالة ومضللة عن الطريق الصحيح والسوى، إلا أننى لم استطع أن أمنع نفسى من طرح عدة أسئلة. لم أجد لها إجابات مقنعة.. حتى لحظة كتابة هذه السطور.

من هذه الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر:

- لماذا ينحرف تلاميذ صغار بمثل هذه الصورة المفزعة؟ أين تلاشت تربيتهم في منازلهم ؟! وإذا كان أولياء الأمور قد أهملوا في تربية أولادهم، فأين التربية التي تتصملها وزارة التربية والتعليم وكان يجب على المسئولين عن مدارسها الابتدائية والاعدادية والثانوية أن يأخذوا بأيدى هؤلاء التلاميذ الضالين إلى الطريق الصواب؟
- إن يتشاجر الصغار في المدارس والشوارع، فهذا أصر طبيعي، يندر أن يكبر أحدهم دون أن يتضارب مع زملائه أو حتى أخوته، ولكن أن يستخدم هولاء الصغار ــ وعددهم ١٧ طالبا ــ زجاجات البنزين الحارقة، وماء النار، ويخططوا لتخريب مدرسة وتعريض حياة الأفراد إلى خطر الموت وأخطار الحرق والتشويه، فهذا هو غير الطبيعي، ويؤكد أنه لا البيت ولا المدرسة ولا المجتمع قام بواجبه نحو هؤلاء البلطجية الصغار، فأصبحوا على ما هم عليه الأن!
- هل أخطأت أجهزة الإعلام ـ المقروءة والمرئية ـ في حق

الشباب والأجيال الجديدة عندما انصرفت هذه الأجهزة عن الدور المرسوم لها، وبدلا من أن تصلح الصغار بما تكتبه وتعرضه من قصص النجاح، وتقديم القدوة في كل شيء وأي شيء، وجدناها لا تقدم إلا كل ما يفقد الشباب الثقة في الحاضر والمستقبل!

فالصحافة والتليفزيون .. وهذا نقد ذاتى .. لا هم لهما منذ فترة طويلة غير إثارة الطبقات بعضها على البعض.. بما تكتبه بعض الاقلام وما تعرضه الأفلام والمسلسلات.

هناك من يرفع كلمة «لا» لكل شيء وأي شيء.

هناك من لا هم له غير تلطيخ أية بقعة بيضاء باللون الأسود.

هناك من لا هدف له فى هذه الدنيا غير التشكيك فى كل إنجازاتنا، وكل انتصاراتنا، وكل نجاحاتنا فى تصحيح أخطاء الماضى، ومواجهة تحديات المستقبل.

وهناك _ أيضا _ من تخصص فى إشاعة روح اليأس فى حاضرنا ومستقبلنا عملا بالمقولة الشهيرة : «مافيش فايدة»! وما أكثر المفاهيم الخاطئة التى صدمنا الشباب بها بما نكتبه

فالفقير ـ كما يردد بعض الأقلام وبعض الأفلام والمسلسلات التليفزيونية ـ سيظل فقيرا ما لم يأخذ حقه بيده من الأغنياء! والغني لم يحقق هذا الغني إلا بعد نجاحه - كما تكرر الصحافة منت كر السباسلات. في الترمايل العام

وتؤكد المسلسلات ـ فى التحايل على البنوك، ونهب المال العام، والسطو على أموال الدولة، والنصب على المواطنين الأبرياء!

والنجاح في الحياة - كما تصوره أجهزة الإعلام بطريق مباشر أو غير مباشر - يعتمد على المال، والقوة، وبدونهما لن يحقق الشاب أي شيء من أحلامه. والدليل على ذلك أن كل الأبطال وكل

وما تعرضه :

المشاهير جمعوا الاثنين: المال والقوة.. بصرف النظر عن كيفية الحصول عليهما برضا المجتمع أو رغم أنقه!

و«الوحش» لن يفسور «بالجمعيلة» إلا إذا خطفها، وهددها، واغتصبها بالقوة!

وتماشيا مع هذا المنطق أصبح العنف هو لغة العصر. القوى يجب أن يتعلم كيف يأكل الضعيف. وجرائم القتل البسيطة ـ مثل اطلاق النار ـ لم تعد موضة قصص وأفلام نهاية القرن الحالى. المطلوب هو تحقيق أكبر كم ممكن من الدمار. المدفع أصبح بديلا عن المسدس. والنسف بالقنابل أكثر إثارة من طلقة بندقية صيد العصافير التقليدية!

والأفلام الأجنبية، وبالذات الأصريكية ـ التى أدمن الصغار مشاهدتها من خلال أفلام «الفيديو» المهربة أو حتى المسموح بدخولها وعرضها للبيع ـ كان لها الفضل في مصو كل ما سبق استيعابه وتضرينه في قلوب وعقول الصغار من دروس وحكم وقواعد ومبادئ تعلموها وسمعوها من أولياء أمورهم وأساتذة التربية والدين.

وهذا «الخط المقدس» الذي يسير عليه، ويتمسك به، إعلامنا المقروء والمرئى - طوال السنين العديدة الماضية - هل هو وحده المسئول عن انحراف مثل هؤلاء الشباب لدرجة قيامهم بالتخطيط لنسف مدرسة، وقتل وحرق وتشويه من بداخلها من اساتذة وطلبة وطالبات وعمال؟! أو بمعنى آخر: هل الإعلام - المحلى والمستورد - هو الذي يجب محاكمته وعقابه ورجمه، انتقاما منه لما سببه من ضرر لم يعد مقصورا على ضحاياه من الصغار وذويهم وحدهم. وإنما أمتد وانتشر ليصيب القاعدة العريضة من المجتمع ؟!

- منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن نجاح تطوير عملية التعليم في بلادنا. كما تابعنا التجارب العديدة التي قمنا بها ـ سنة بعد أخـرى ـ بحثا عن هذا التطوير التعليمي لمواجهة متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل، وتمضي السنوات.. لنسمع عن فشل تلك التجارب وضرورة البحث عن تجارب جديدة يمكن أن تنجح، ويمكن ـ أيضا ـ أن تفشل هـي الأخرى. هذا الواقع الملموس والمحسوس في كل بيت محسري، هل له علاقة أو صلة ـ من قريب أو من بعيد ـ بحالات انحراف الشباب الذي رفضوا استمرار معاملتهم «كفـئران تجارب» ثبت فشلها الواحدة بعد الاخرى؟!
- وإذا تركنا بلطجية مدينة نصر، وتوقفنا قليلا أمام خبر إحالة ١١٠ من المدرسين للتحقيق في القليوبية لعدم وجودهم في مدارسهم خلال ساعات العمل الرسمية، وخبر فصل ١٠ طالبا في نفس المحافظة لا لشيء إلا لأنهم يحملون الأسلحة البيضاء في جيوبهم، فهل سنجد علاقة وثيقة بين بيت الشعر المعروف: وإذا كان رب البيت بالدف ضاربا، فشيمة أهل البيت كلهم الرقص، وبين انحراف التلاميذ ما دام أساتذتهم يزوغون من مدارسهم ولولا مرور وكيل الوزارة ـ بالصدفة ـ على تلك المدارس لما تم ضبط الواقعة والأمر باحالتهم إلى التحقيق؟!
- إذا كان هناك ١٠٠ صدرسين مزوغين في مدارس محافظة القليويية وحدها. فكم يبلغ ـ يا ترى ـ عدد المدرسين المزوغين في محافظة القاهرة أو الجيزة أو الاسكندرية؟! وإذا كان قد تم ضبط٥٠ تلميذا من حملة «المطاوى» ـ في محافظة القليوبية المحدودة العدد ـ فهل نتصور كم عدد حملة الاسلحة البيضاء من

بين تلامية وطلاب المدارس الإعدادية والشانوية والمعاهد العليا والكليات الجامعية في مدينة كبرى مثل القاهرة أو الاسكندرية.. على سبيل المثال؟!

■ ليس صحيحا أن الشباب المصرى لا يحب ممارسة الرياضة وياقى الهسوايات الأخرى. الدليل على ذلك هو هوس نفس منا السباب بكرة القدم وغيرها من الألعاب الرياضية، ولكن هذا الهوس نجده مقصورا على تشجيع اللاعبين الكبار في الأندية، لأن الصخار مصرومون من مصارسة الرياضة في المدارس المصرومة من الملاعب، والتي لا يهتم نظارها ولا حتى وزارئها بتوفير الملاعب والمدربين والمسلابس والادوات اللازمة لهذه الممارسة، كما كنان عليه الحال في مدارسنا في العقود البعيدة الماضية. وإهمال الرياضة ليس وحده الذي تعانى منه مدارسنا وكلياتنا ومعاهدنا، فهناك الإهمال الاكثر وضوحا في تشبيع وتوفير ممارسة باقي الهوايات مثل: الفنون بكل أنواعها من تصوير، ونحت ورسم، وتمثيل، وخطابة، وكشافة، وصحافة، وحمداد، ومعاهدات ومباريات وجوائز تتنافس عليها المدارس جميعها على مستوى الجمهورية.

هذا النقص الشديد الذي تسبب في حرمان التلامية ـ من الحضانة إلى الجامعة ـ من ممارسة الهوايات المختلفة، ألا يعتبر أحد أهم أسباب حالة الملل والفراغ التي يعاني منها شبابنا وأوقع بعضهم في دوامة إدمان البانجو وباقي أنواع المخدرات، ودفع بعضهم الآخر إلى رفض كل شيء وأي شيء واستخدم العنف سلاحا لتغيير الواقع المرفوض؟!

كانت هذه بعض ـ لا كل ـ الأسئلة التي دارت في ذهني بعد أن

قرآت ما قرآته فى الصحف عن بلطجة تلاميذ فى مدرسة ثانوية فى إحدى ضواحى المقاهرة. وهناك أسئلة كثيرة أخرى يمكن أن أطرحها - ويطرحها غيرى حول هذه الحادثة بالذات - ولكن المهم إنى لا أعرف إجابات عن هذه الاسئلة كلها.. ولا حتى عن بعضها.

كل ما أعرفه هو أن هناك مظاهر عنف شديد بدأت تتسلل إلى الشارع المصدى ومع اقتناعى بأن هذه المظاهر قد لا تمثل ظاهرة، وقد تكون محدودة للغاية، ولكن التساهل فيها ومعها يمكن أن يشجع أخرين على ممارستها، وعلى تقليدها، وتطوير السلحتها، مما يساعد بالتالى على انتشار العنف والانحراف وسط الشباب الذي نصف عادة بأنه : نصف الحاضر وكل المستقبل.

. . .

القضية ليست في التحقيق مع هذه القلة المنحرفة من تلاميذ المدرسة الثانوية في مدينة نصر توطئة لفصلهم وإضاعه مستقبلهم ليزدادوا مع الأيام عنفا وبلطجة، وإنما القضية _ من وجهة نظرى _ أكبر بكثير من ذلك.

إنها قنضية البحث والتنقيب عن مكان هذا «الخلل» الذي يجب الاعتراف بوجوده، مادمنا نسعى - أولا وأخيرا - إلى التصدى له، والقضاء على أسبابه.

ا اا الموقف السياسى

<u>. . _____</u> لا ننسساه

عندما نحتفل كل عام بذكرى حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ فإننا نصفها - بحق - بأنها أعز وأغلى الأعياد في حياة المصريين، بصفة خاصة، وحياة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بصفة عامة.

سبع سنوات مريرة سبقت هذا اليوم التاريخي. ففي ٥ يونيو ١٩٦٧ منيت مصر باكبر، وأفدح، وأفظع، هزيمة عسكرية على امتداد تاريخها الصديث والقديم الذي يرجع إلى آلاف السنين. طوال هذه السنوات السبع المريرة.. لم يكن للمصريين من هم غير الحديث عن «الهزيمة». و«النكسة» و هحرب الاستنزاف» و «حرب الشار» التي لم يكن أحد يعلم ـ حينذاك ـ متى ستنشب ولا من الذي سيكسبها ؟!

قبل هزيمة ١٩٦٧ كان حال المصريين غيره بعدها. كنا نؤمن باننا أكبر وأقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وكنا نحلم باليوم الذي يصدر فيه قرار الزحف على إسرائيل لدكها دكا وإلقاء شعبها في البحر كما كان يردد المرحوم أصمد الشقيرى، المتحدث باسم الشعب الفلسطيني في ذلك الزمان. وبعد حرب

الساعات الست تزعزعت ثقبتنا في أنفسنا وفي قدراتنا بعد أن كنا نتصور أننا سنصل إلى قلب تل أبيب خلل ثلاثة أيام، فإذا باليهود هم الذين وصلوا إلى حافة الضفة الشرقية من قناة السويس وكان في استطاعتهم - بكل سهولة - عبورها والزحف إلى خطوط الدفاع الثانية والثالثة والعاشرة!

خالال سنوات الاستنزاف كنا - حقيقة - نستع جل القيادة السياسية ونحثها على بدء معركة الثار، ولكننا كنا نتخوف - في نفس الوقت - من احتمال أن تتكرر هزيمتنا مرة أخرى، كحالنا مع كل الحروب الستى خضناها - من قبل - ضد الإسرائيليين.. بدء بحرب فلسطين، مرورا على حرب ١٩٥٦ وإنتهاء بالهزيمة الكبرى في يونيو ١٩٦٧!

وتضاعفت مخاوفنا بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر فجاة.. فى وقت كنا أحوج الناس فيه إلى بقائه معنا لعله يعيد لنا ما أضاعه منا.

يوم رحيل عبدالناصر.. كان يوما صرينا وكثيبا أحس فيه الشعب المصرى أنه أصبح كاليتيم الذى لا يعرف ماذا سيفعل فى يومه ولا ماذا سينتظره فى غده، لدرجة أن البعض خرج إلى الشوارع يبكى عبدالناصر، مرة، ويبكى مرات ومرات على مصر التى اصبحت فجاة – وبدون سابق إنذار – بلا قائد، بلا زعيم، يستطيع أن يقودها إلى النصر الذى تعيش على أمل تحقيقه اليوم، أو غذا، أو بعد غد.

وازدادت الصورة قتامة بعد اختيار أنور السادات ليحل محل الزعيم الأكبر الذى رحل قبل أن يعيد لمصر ما فقدته من أرض، وشرف، وكرامة، وسيادة! فصورة أنور السادات ـ لدى العامة

والخاصة - كانت «تترك للتمني!.. كما مقول المثل الفرنسي. صورة من كان يعيش في ظل الزعيم والقائد، وينفذ أوامره، ويتبنى مواقفه، ولم نسمم مرة واحدة أنه _أي السادات _ اختلف ذات يوم مع عبدالناصر أو عارضه أو شكل خطرا على زعامته، أو اشترك مع غيره في التأمر عليه، بدليل أنه كان أحد القالائل المعدودين على أصابع اليد الواحدة الذين بقوا داخل دائرة الضوء، وتعموا بالمناصب الكبري، وسعدوا أبضنا بالمناصب الصغرى، مادام القائد والزعيم عبدالناصر هو الذي يختارها لهم، وهو الذي يرفعهم إلى أعلى أو يهبط بهم إلى أسفل تبعا لحساباته الخاصة التي لا يُشرك أحدا فيها ويوم قيام الثورة كان مجلسها يتكون من عدد كبير من أعضاء مجلس قيادتها، ثم استمر العدد يتناقص شيئًا فشيئًا - بالموت، أو المرض، أو العزل والإقصاء -حتى لم يتبق من أعضاء مجلس قيادة الثورة _ إلى جانب عبدالناصر - غير قلة معدودة - السادات، وحسين الشافعي -طلت على إخبالاصها وولائها لعبد الناصير.. حتى آخير يوم في حياته.

كان اختيار أنور السادات لخلافة عبدالناصر هو آخر ما كنا ننتظره ونتوقعه. والعالمون ببواطن الأمور – وقتناك – كانوا يفسرون ذلك بأن السادات قد يملك – شكلا – ولكنه لن يحكم – فعالا – لأن الحكم الحقيقي كان – وسيظل، في يد جماعة آخرى تسيطر على كل شيء، ولكنها لا تزال غير متفقة على من يتم اختياره من بينها – وبالاجماع – ليكون الخليفة القوى والحقيقي لعبدالناصر، ولهذه الاسباب كلها وقع اختيارهم على آنور السادات الذي لا خوف منه على أحد – ليكون الصورة والرمز لتلك الفترة الانتقالية التى سرعان ما يسقطها تاريخ مصر الثورى من حساباته وكأنها لم تكن. والمذهل أن أنور السادات لم يكن هذا الرجل الذي كانوا بتصورونه.!

لقد تولى السادات الحكم قبيل نهاية سنة ١٩٧٠، وفى منتصف مايو من السنة التالية -أى بعد ٨ أشهر بالتحديد - كان جميع اعضاء الجماعة القوية التى كانت تحكم وتسيطر على كل شيء فى مصر فى السجن بتهمة : تشكيل مراكز قوى خططت للتآمر على اسقاط الحكم، وتم - بالتالى - تقديمهم إلى المحكمة التى حكمت عليهم - بلا استثناء - بالسجن لمدد متفاوتة، ليصبح طريق الحكم المطلق خاليا، ومفروشا بالورود، أمام الرجل الذى سبق للشعب السخرية منه، ومن أقواله وتصرفاته وقراراته.

وبالقضاء على من كانوا يعرفون: «بمراذز القوى» اصبحت للرئيس أنور السادات صورة أخرى مختلفة، ومتناقضة تماما، مع صورته التى سبق أن عرفناه بها وتعاملنا بها معه. فالرجل الذى كان البعض يصفه بأنه: كالماء بلا طعم، ولا رائحة، ولا لون انقلب، فجاة، إلى حاكم قوى شجاع، وقادر على أن يضرب كل خصومه ضربة واحدة قادرة على قصم ظهورهم وظهور جميع من كانوا يعملون في خدمتهم وينفذون أوامرهم!

والانتصار الضاطف، والصاسم، الذي صقف الرئيس أنور السادات ضد مراكز القوي، كان بمثابة صدمة منهلة ـ وسعيدة في نفس الوقت ـ للشعب المصرى الذي سرعان ما غير رأيه في شخص أنور السادات من النقيض إلى النقيض وازدادت الصورة الجديدة للسادات لمعانا وبريقا مع توالى القرارات غير المسبوقة التي أصدرها الواحدة بعد الأخرى، وبالذات تلك التي أعادت

للشعب حقه في أن يقول ما يؤمن به، وأن يجهر بما كان يكتمه في أعماقه، وأن ينتقد ما كان محرما عليه المساس به أو حتى التلميم إليه!

ولم يكن أنور السادات غافلا عما كان كل مصرى يتألم منه ويحلم بتحقيقه. فإذا كان الرئيس الجديد ــ السادات ــ قد نجح في ... الاسادات ــ قد نجح في ... اكتساب شعبية كبيرة بقضائه على ما كان يسمى «بجماعات ومراكز القوى» فإن هذا الإنجاز لا يمثل شيئا كبيرا أمام معركة النصر والثار من المستعمر الإسرائيلي واستردادنا لنحو ثلث الإراضى المصرية ليس هذا فقط. بل إن الرئيس السادات كان يؤمن دائما بأنه مهما فعل، ومهما حقق من إنجازات تعيد للشعب يؤمن دائما بأنه مهما فعل، ومهما حقق من إنجازات تعيد للشعب معيشته، فإنه ــ أى الشعب المصرى ــ لن يهدا ولن يهنأ إلا إذا نجحت قيادته السياسية والعسكرية في استرداد كرامته التي ممضراء سيناء المصرية. يوم أن استولت إسرائيل عليها ــ في صصراء سيناء المصرية. يوم أن استولت إسرائيل عليها ــ في يونيو ١٩٦٧ ــ وإعانت ضعمها إلى : «إسرائيل الكبرى» التي وإعانا من السيادات بأهمية معركة الثار واسترداد الكرامة، وإيمانا من السيادات بأهمية معركة الثار واسترداد الكرامة،

وإيمانا من السادات بأهمية معركة الثأر واسترداد الكرامة، وجدناه يسرف في تصريحاته عن اقتراب تحقيق هذا الهدف الإعظم، لدرجة أنه لم يتردد في أن يعلن ــ ذات يوم ـ أن : «هذه السنة. ستشهد عودة سيناء إلى مصر» !

ومع تهليل الشعب المصرى ـ من الاسكندرية إلى أسوان ـ لتلك القرارات، والإجراءات الإصلاحية لحقوقه ومعيشته، إلا أن الإعلان عن «سنة الحسم» التي أعلنها، وحددها، الرئيس السادات

- سنة ۱۹۷۲ - لم تحظ من الشعب إلا بالدهشة، وعدم التصديق! وازدادت الدهشة، وتعاظم عدم التصديق لينقلب إلى سخرية وتنكيت، عندما انتهت سنة ۱۹۷۲ دون أن يتحقق «الحسم» الذي وعدنا الرئيس السادات بتحقيقه! ليس هذا فقط. بل إن الدهشة تحولت - بسرعة شديدة - إلى سخرية واستهزاء شديدين، عندما فوجئنا برئيس الجمهورية يعتذر عن عدم تحقيق الحسم الذي وعدنا به لا لشيء إلا لأن تلك الفترة التي كان من المخطط لها أن تنشب خلالها حرب الثأر والكرامة. تعرضت المنطقة خلالها لسوء الاحوال الجوية وبالذات الضباب، مما يمنع - من وجهة نظر السادات - شن الحرب، وبالتالي فلا مفر من تأجيل سنة الحسم المسادات - شن الحرب، وبالتالي فلا مفر من تأجيل سنة الحسم إلى سنة أخرى قادمة لم يحددها.

ولست أذيع سرا إذا قلت إن هذا التبرير السخيف لعدم حسم حالة الحرب واللاحرب، في سنة ١٩٧٧ قد افقد الرئيس السادات عنداك معظم المصداقية المحدودة التي كان قد حصل عليها في أعقاب ضربته الصاعقة والناجحة جدا ضد ما كان يسمى: بمراكز القوى ورموزها في ١٥ مايو سنة ١٩٧١، وتحمل الرئيس أنور السادات مالا يتحمله البشر عادة من سخرية وتجريح، واستهزاء الغالبية العظمى من الشعب. الذي شعر مفجأة مان رئيس جمهوريته يسخر من ذكائه، ويمتهن ثقافته وحضارته الممتدة إلى سبعة آلاف سنة، في محاولة ساذجة وسخيفة من جانبه لتبرير عدم استطاعته تحقيق «الحسم» الذي سبق أن بشره بتحقية خلال سنة ١٩٧٢.

ومرة أخرى يتحمل الرئيس أنور السادات _ بصبره واحتماله المعروفين عنه _ كل ما قيل ويقال عنه وعن شخصـ وعن عدم

وفائه بما سبق أن وعد الشعب بتحقيقه، لم يهتم السادات بتشفى الإصدقاء قبل الأعداء بالموقف الذى يقف فى تلك الأيام التى لا تنسى، فهمه الأول والأخير كان منصبا، ومحصورا ومقصورا على الاستعداد لمعركة الثار والكرامة التى كان يخطط لها، ويعلم تما أنه لا حاضر، ولا مستقبل له ـ كزعيم شعب ورئيس دولة ـ إلا بعد خوضها والنجاح والانتصار فيها. لقد سبق لهذا الشعب أن عانى الكثير من الهزائم والنكسات المتكررة الواحدة بعد الأخرى تحت حكم الرئيس الذى سبقه ـ تصاما كما أن نفس هذا الشعب ليس لديه الاستعداد الذى يسمع له بقبول وتقبل نفس تلك ليس لديه وبالذات من رئيس جديد ـ مثل السادات ـ لا يتمتع بما كان يحظى به الرئيس عبدالناصر من شعبية طاغية ومن دعم وتهليل إعلامي غير مسبوق.

هذه الحقائق كلها _ وغيرها _ لم تكن خافية على الرئيس أنور السادات وهو يسمع ويرى ويتابع الحجم الهائل من نقد وسخرية الشعب المصرى لسنة «الحسم» التي سبق أن بشرنا بها، ثم ضاعت هباء بسبب الضباب، من جانب، ونتيجة للحرب التي اشتعلت فجاة بين الهند وباكستان، من جانب آخر!

والمذهل أن السادات لم يحاول أن يبرر أسباب عدم تحقيق حسمه وعزمه، كما لم يأمر أجهزة إعلامه _ كما كان يفعل من سبقه _ بالتصدى لكل من يعارضه أو يشكك في سياسته أو يطعن في قراراته. كل ما فعله الرئيس السادات أنه تحمل طعنات الاعداء، وتسامح مع سخرية الاصدقاء، وتجاهل ادعاءات وافتراءات الأبواق المستربصة به من خارج الحدود، وتفرغ تماما مع قادة افرع القوات المسلحة المصرية لمواصلة ومتابعة ما سبق الاتفاق على تحقيقه مهما كانت الاخطار ومهما كانت الصعاب.

لا أعتقد أن رئيس دولة - في عصرنا الحديث.. أو حتى القديم - تحمل ما تحمله الرئيس أنور السادات من بذاءات، واتهامات وافتراءات، من الأصدقاء قبل الأعداء في كل مرة يعلن فيها عن عزمه على استرداد الكرامة المصرية، وإعادة الأراضى المصرية التي استولى عليها الإسرائيليون في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وكان يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى ما شاء الله تعالى لولا أن جيشنا العظيم نجح - في غفلة من الاعداء والاصدقاء معا - في تحقيق أعز وأغلى أمنية للشعب المصري، عندما أصدر الرئيس أنور السادات قراره التاريخي ببدء الزحف المقدس لتحرير أرضنا المحتلة في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من أكور سنة ١٩٧٧.

وكان النصر العظيم، والمذهل للقوات المسلحة المصرية بكل أفرعها – جوا وأرضا وبحرا – الذي أعاد لها – في مرحلته الأولى – جانبا هاما من أرضنا المحتلة في سيناء، ثم كان النصسر السياسي الباهر الذي حققه الرئيس السادات بدءاً باتفاقية الكيلو ١٠١، وإنتهاء بمعاهدة السلام في كامب ديفيد التي استردت مصر بموجبها البقية الباقية من الأرض المصرية التي كانت محتلة وتحت القبضة والسيطرة الإسرائيليتين منذ الحربين المشئومتين : ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

لم يكن الرئيس أنور السادات داعية للحرب، ولا متحمسا لها، ولا ساعيا إليها، فالرجل – الذي عانى طويلا في طفولته وشبابه – من أهوال العنف والحروب – أصبح في شيخوخته داعية للسلام – وساعياً بكل طاقاته إلى تحقيقه وترسيضه، إيمانا من جانبه بأنه لا حل، ولا أمل، ولا فائدة للشعوب العربية من وراء استمرار

الصراع العربى الإسرائيلي الذي يقترب عمره من نصف قرن من الزمان.

كان السهم الأول - والأخير - بالنسبة للعرب، بصفة عامة.. وللمصريين، بصفة خاصة، أن يثاروا لكرامتهم من الإسرائيليين الذين هزموهم - حربا بعد حرب - واغتصبوا أراضيهم في معركة بعد أضرى، ونجحت مصر - في اكتوبر ١٩٧٣ - في أن تصقق لامتها العربية الأمل الأكبر الذي كان يمثل بالنسبة لكل عربي : هم النهار، وحلم الليل.

حقيقة أن العرب جميعهم وقفوا إلى جانب الرئيس المصرى في نصره العظيم في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن حقيقة أيضا أن معظمهم وقف ضده - قيما بعد - بسبب دعوة السلام التي رفعها عاليا، في وقت كان العقل العربي خاضعا فيه لشعارات وسياسات تدق طبول الحدرب، ولا ترضي بأقل من دك إسرائيل دكا، وإلقاء شعبها في البحرين: الابيض والأحمر معا!

كان السادات سابقا لعصره عندما صمم على رأيه وواصل مسيرة السالام التي أذهل بها الدنيا كلها، وقاق فيها أكثر انصار السلام تطرفا واحلاما وأوهاما. لقد عانت مصر نتيجة لتطبيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أكثر بكثير مما عبانته نتيجة للحروب التي هزمنا فيها الواحدة بعد الأخرى.

يكفى أن الأنظمة العربية - من المحيط إلى الخليج - قطعت جميع العلاقات معنا، وهاجمتنا، ووقفت ضدنا، وصبمت على مقاطعتنا، ومحاصرتنا بهدف تجويع شعبنا، ولحسن الحظ أننا لم نتوقف ولم نتراجع، بل على العكس من ذلك واصلنا مسيرة سلامنا إلى أن نجحنا - حول مائدة المفاوضات - في استرداد كل

شبر من أرضنا التى كانت محتلة.. وها هى هذه الدول جميعها ـ التى سبق أن قطعت علاقاتها معنا تتبنى اليوم خيار السلام كحل أوحد للصراع العربي الإسرائيلي، وكبديل أفضل وأسمى لخيار الحرب الذي ثبت فشله ـ بالنسبة للعرب ـ المرة بعد الاخرى، وحربا بعد حرب.

لقد تعرضت مصر السادات لحرب كلامية وشعارية _ شعواء وشنعاء _ من جانب الأخوة الفلسطينيين باعتبارهم اصحاب القضية يجرون القضية، ثم فوج ثنا _ أخيرا _ باصحاب القضية يجرون مفاوضاتهم السرية ثم العلنية مع الأعداء الذين تحولوا _ فجأة _ إلى اصدقاء وابناء عمومة، لتنتهى إلى التوقيع على اتفاقية أوسلو التى اعتبرت بداية لنهاية الصراع الطويل بين الفلسطينيين التى والإسرائيليين، أملا في التعايش السلمى والأبدى بين الشعبين المحتاورين اللذين اتفقا على التعاون بينهما من أجل إسعاد شعبهما بعد طول العداء وعميق الكراهية.

وها هي ذي المملكة الأردنية الهاشمية تبادر من جانبها إلى اعطاء العلنية لاتصالاتها السرية مع الإسرائيليين، بمجرد الكشف عن اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين واليهود، وتعلن عن معاهدة إنهاء الحرب بين الأردن وإسرائيل، إيذانا ببدء سلسلة طويلة من اتفاقيات السلام والتعاون بين البلدين الصديقين : الأردن وإسرائيل، فاقت ـ من حيث الكم والكيف ـ كل ما تحقق من اتفاقيات بين مصر وإسرائيل على مدى العشرين سنة الماضية! وها هي ذي سوريا توافق على الدخول في مباحثات ومفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين على اساس قرارات مجلس الأمن التي صدرت بعد حرب يونية ١٧. وها هي ذي أيضا ـ باقي الدول

العربية تنادى بالسلام بديلا عن الصرب لإنهاء المسراع العربي الإسرائيلي الذي بلغ من العمر عنيا.

وما أسعدنا بهذا التغيير الكامل والشامل في نظرة العرب إلى كيفية حل القضية، لأنها نفس النظرة التي سبق لمصر _ منذ أكثر من عشرين سنة _ أن اقترحتها كحل حضاري، وإيجابي وعملي، لابديل له، لإنهاء ماعجزنا _ كعرب وغير عرب _ عن تحقيقه طوال نصف القرن الماضي.

كان الرئيس الراحل أنور السادات سابقا لعصره.. هذه حقيقة أشتتها الإبام.

تماما كما كان السادات أمينا على القضايا العربية والقومية، ومخلصا لها، بدليل أن ما سبق أن نادى به، هو نفسه الذى ينادى به العرب في هذه الإيام.



تابعت المناقشات القيمة التي دارت تحت قبة مجلس الشعب، والتي انتهت بموافقة المجلس على مشروع الموازنة وخطة التنمية للعام المالي الجديد ٩٩٠/٩٨، وتبلغ تقديرات تلك الموازنة نحو ١٩ مليار جنبه.

وكانت هناك أصوات عديدة قد أبدت اعتراضها - فى الجلسات السابقة - على بعض تقديرات وبعض أرقام مشروع الموازنة الذى تقدمت به الحكومة، وطالبت بإدخال تعديلات على بنوده. وأيد الدكتور أحمد فـتحى سرور حق هؤلاء النواب فى الاعتراض على بعض ما جاء فى مشروع الموازنة كحق دستورى لنواب السعب، كما كان التعاون واضحا بين مجلس الشعب ومجلس الوزراء بموافقة الأخير على إدخال التعديل المطلوب، وأعلن الدكتور كمال الجنزورى أنه تم اعتماد مبلغ ١٨٠ مليون جنيه لدعم مطالب النواب فيما يختص بالمرافق العامة والخدمات تحقيقا لسياسة الدولة فى رفع الاعباء التي تثقل كاهل المواطنين،

ولم يكن من المعقول أن يترك الدكتور كمال الجنزورى ما قيل - تحت القبة - من مناقشات واعتراضات من نواب الشعب دون أن يطق عليها بلغة الأرقام التي برع فيها، وبحقائق التاريخ التي يصعب تجاهلها أو التغاضي عنها.

فمما لا شك فيه أن حكومة الجنزورى حققت تميزا واضحا وملموسا من الجسميع مداخل مصر وخارجها في الأداء الاقتصادي مكملة بذلك شوطا جديدا من عملية الإصلاح الاقتصادي الذي نادى به الرئيس حسنى مبارك منذ بداية توليه مهام مسئوليته رئيسا للجمهورية.

واى محايد يرجع إلى ما كان عليه الاقتصاد المصرى فى الماضى البعيد ويقارنه بالحاضر، لابد أن يعترف بأن طفرة هائلة قد تحققت على جميع المسارات وكل الاتجاهات. وإذا كان بعض السادة النواب قد اعترضوا - تحت القبة - على العديد من بنود مشروع الموازنة الجديد، وهذا حقهم الدستورى كما أكد كبيرهم، إلا أن نفس هؤلاء المعترضين كانوا على علم ودراية بما تحقق وما ينتظر - بإذن الله - أن يتحقق على ضوء الموازنة الجديدة وخطة التنمية للعام المالى «٩٨ ٩٨».

وعن هذا المعنى بالذات سمعنا الدكتور الجنزورى يقول: «إن بعض الدين انتقدوا الخطة والموازنة كانوا يوما ما مسئولين عن هذه المشكلات والتحديات التى قام الرئيس مبارك بجهد خارق لمواجهتها وتطوير الأداء في مختلف القطاعات».

وما قاله الدكتور الجنزورى ليس بالمفاجأة لأحد.. فكلنا نعلم متى بدأ تدهور كل شيء وأى شيء في مصر. كلنا نتذكر كيف أهملت الحكومات المتعاقبة - الواحدة بعد الأخرى - في توفير الحد الأدنى للخدمات، ونتيجة لأسباب كثيرة ومتعددة بعضها محلى وبعضها الآخر خارجي، الفريب أن عددا من هؤلاء

المسئولين السابقين عاشوا في مواقع إصدار القرار خلال سنوات التخلف والتقهقر، ورغم ذلك فإنهم أصبحوا الآن أكثر الأصوات صياحا ورفضا ونقدا واستنكارا لكل شيء وأي شيء!

ولم يتوقف الدكتور الجنزورى طويلا أمام تفسير هذه الظاهرة الغربية _ والطريفة في نفس الوقت _ وإنما قام بالرد عليها بشكل غير مباشر عندما تجاهل ما كان يجرى في الماضى البعيد، واختار فترة زمنية قريبة ليقارن بينها وبين الحاضر والمستقبل.

قال الدكتور الجنزورى: «كان معدل النمو في عام ٩١ لا يتجاوز ١,٩ ٪ ليصل إلى ٥,٧ ٪ في العام الحالى و ٦,٢ ٪ في العام المقبل ثم إلى ٧ ٪ في العام بعد القادم.

وذكر الدكتور كمال الجنزورى الكثير جدا من الأرقام التى تؤكد - بشكل بسيط وواضح - أن عملية الإصلاح الاقتصادى تسير بخطى سريعة وسليمة وصحية.. ولكن تلك النتائج المشجعة والمرجوة لن تتحقق بالتمنى وحده، وإنما لابد من مواصلة - إن لم نستطع مضاعفة - خطوات الإصلاح بععدلات كبيرة، ويأخطاء قليلة.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة:

■ إننى أتفق مع الدكتور الجنزورى فى أن قضية التصدير تعنى زيادة وتطوير الانتاج والنجاح فى الوصول إلى الاسواق الدولية من خلال التسعاون الاقـتصادى وإنشاء الاسواق الصرة مع الدول العربية إلى جانب المشاركة مع أوربا والولايات المتحدة والوصول إلى هذه النتائج يتطلب الاستمرار فى مراجعة المنتجين المصريين وتذليل العـقـبات بل وإزالتها من طريقـهم حـتى يمكنهم الـبقاء ومواجهة التحديات والمنافسات المشروعة وغير المشروعة.

إن رجال الصناعة في مصر في صاحة إلى مريد من الدعم والمريد من المناية والرعاية حتى لا تقل حماستهم، أو تتاثر اراحهم، ويتكس انتاجهم، ويسبح مطلوبا الأغذ بأمرين لا ثالث لهما:

الأول: إشهار الإفلاس بعد المجرّ عن تسديد الديون.

والثانى: البحث عن مجالات أخرى للعمل والاستثمار تكون أسهل وأكثر ضمانا وأسرع ربحا من مجال الصناعة التى يصعب الاستعرار والنجاح فيه نتيجة لأسباب ومعوقات وقوانين وإجراءات لا أول لها أو آخر.

وليس سرا أن الصناع تقاسموا الطريقين، فمنهم من قام بتصفية نشاطه الصناعى بعد أن قل إنتاجه وتعاظمت ديونه، ومنهم من استمر في مصنعه ولكنه وجه كل وقته وماله واستثماراته إلى مجالات اقتصادية أخرى وجد فيها الضمانات ويجنى منها الأرباح السهلة والسريعة.

■ لا أعتقد أن ما أقبوله خاف على الدكتور الجنزوري، بل على العكس من ذلك أثق في أنه على علم به ويبذل كل جهده من أجل تشجيع الصناعة المصرية ودعمها وتذليل الصعاب التي تواجهها. فالرجل يؤمن ـ كما أكد المرة بعد الأخرى ـ أنه لابد من الحفاظ على المناخ الاقتصادي الحالي الذي كان أهم نتائجه : تشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر وهو ـ كما قال د. الجنزوري بحق ـ محل تقدير المؤسسات الدولية التي اعتبرت الاستثمار في مصر من أبرز الاستثمارات المربحة في العالم حيث ارتفع عدد الشركات من ٢١٦ شركة مسجلة بهيئة سوق المال باستثمارات بلغت تجاوزت ٦ مليارات جنيه إلى ١٠٤٥ شركة باستثمارات بلغت

■ الصورة العامة للاقتصاد المصرى ـ طبقا للغة الارقام التى لا تكذب ولا تضلل ـ جيدة ومشجعة للغاية، وأعتقد أن الشغل الشاغل للحكومة في المرحلة الحالية والقادمة هو إعطاء المزيد من الدعم للخدمات، وبالذات في المجالين: التعليمي والصحى. فلا خلاف بين اثنين على أن الشكرى عامة من هذه الخدمة وبتلك حقيقة أن الحكومة خصصت في الموازنة الجديدة ١٤٠٨ مليار جنيه لقطاع التعليم ـ وهي المرة الأولى في مصر التي يصل فيها المخصص للتعليم لمثل هذا الرقم ـ ولكن حقيقة أيضا أنه لابد أن يشعر المواطن بأن هذه المخصصات المالية الهائلة ستصرف يالغيط على إحداث النهضة التعليمية التي ننتظرها منذ عقود وقوون.

وما يقال عن التعليم يقال مثله وأكثر منه عن الصحة فالشكوى من تدهور العلاج في مصر لم تتوقف، بل تزداد إلى حد الصراخ سنة بعد أخرى، والموازنة الجديدة لم تبخل على قطاع الصحة بدليل أن الحكومة وافقت ـ بناء على طلب نواب مجلس الشعب على زيادة المخصص للصحة بمثات أخرى من الملايين أتمنى أن تستثمر في سرعة رفع مستوى الخدمات الطبية في طول البلاد وعرضها.



<u>قــــراءة فــي</u> خطاب الرئيس

يكتسب خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال عادة - سنة بعد أخرى - أهمية خاصة تتمثل في أنه يتركز بصفة أساسية على القضايا الاقتصادية التي كانت - ولا تزال - الهم اليومي للرئيس مبارك منذ توليه المسئولية وحتى لحظة كتابة هذه السطور.

وعلى الرغم من كثرة وأهمية الموضوعات والقضايا التي تناولها الرئيس في خطابه إلا أن القضية الاقتصادية المحلية كانت اكثرها أهمية وأسرعها إلى قلوب وعقول السامعين والمشاهدين والقارئين.

كان رئيس الجمهورية قريبا جدا من الشعب – وبالذات الطبقة العاملة والكائمة منه – عندما أشاد بالدور الكبير الذي لعبه عمال مصر لحماية مكاسب وأمن واستقرار البلاد قوصفهم: «بأنهم أشد المواطنين حرصا على حماية ضمير مصر وروحها السمحة التي تنبذ التعصب والتطرف، وترفض العنف والإرهاب، وتصرعلي على تماسك الكيان الاجتماعي، والتصدي للفتنة التي أرادت قلة باغية أن تشعل نيرانها على أرض مصر، وبذلك ضريت جماهير العصال المثل والقدوة في الوعى واستشعار الخطر والإحساس بالمسئولية».

عندما وقف عمال مصر ضد تلك القلة الباغية، كان ذلك نابعا من رغبتهم فى الحفاظ على كل ماتحقق لاقتصاد مصر على مدى مسيرة الإصلاح التى بدأت مع تولى الرئيس مبارك مهامه رئيسا للجمهورية - من رواج وازدهار أصبح حقيقة واقعة تتحدث عنها أوساط المال والاقتصاد فى العالم كله.

كان عمال مصر يحمون حصيلة جهدهم، وعرقهم، وعطائهم، وهو ما عبر الرئيس مبارك عنه أصدق تعبير عندما قال: «عندما خاضت مصر معركة الإمسلاح الاقتصادى في ظروف صعبة موجعة، وقف عمال مصر على رأس القرى التي أدركت منذ الوهلة الأولى أن الإصلاح يهدف أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق مصالح الطبقة العاملة والفئات محدودة الدخل ولم تتردد القوى العاملة الشريفة في خوض معركة الاصلاح وتحملت معاناة المحرحلة الأولى التي كان كل مواطن مطالبا فيها بتقديم المزيد من الجهد والعطاء وبالتضحية ببعض متطلبات الصاضر في سبيل بناء المستقبا».

وإذا كانت لغة الأرقام لا تجد الاهتمام المطلوب من البعض، إلا أن هذه اللغسة كانت مطلوبة بالذات عندما تحدث الرئيس عن الانجازات التى تحققت بالفعل نتيجة لمعركة الإصلاح الاقتصادى التى لا تزال مستمرة اليوم وغدا.

وكم أسعدنا ما سمعناه من الرئيس وهو يحدد - بالأرقام -الحجم الهائل من الانجازات الاقتصادية التى قد تكون خافية على جانب كبير من الرأى العام المصرى. فمثلا:

■ معدل النمو الاقتصادی کان ۱٫۹٪ عام ۱۹۹۱ ارتفع فی سنة ۱۹۹۸ إلى ۷٫۰٪

- عجز الموازنة كان ۲۰٪ من إجمالى الناتج المصلى عام 1۹۹۱ انخفض اليوم إلى أقل من ۱٪ كذلك انخفض معدل التضخم من ۲۱٪ في سنة ۱۹۹۸.
- احتياطى العملة الأجنبية كان صفرا عام ١٩٩١ وأصبح هذا الرصيد يزيد الآن على ٢٠ مليار دولار.
- خدمة الدين الضارجي كانت ٢٠٪ من موارد التصدير
 انخفضت اليوم إلى ٨٠٥٪
- مساحة الرقعة المدروعة عام ١٩٨٧ كانت ٦,٢ مليون فدان، ووصلت الآن إلى ٨ ملايين فدان.
- وقائمة الانجازات الاقتصادية التي تتصقق يوما بعد يوم طويلة، واكتفى الرئيس بذكر وتحديد بعضها، ولم يكتف بذلك وإنما كان حريصا على أن يرد على ما يردده البعض من أن المواطن البسيط لم يدرك تحسنا ملموسا في مستوى معيشته، فقال الرئيس: وإن ما تم هو القاعدة التي كانت ضرورية واساسية للدخول إلى المرحلة التالية للإصلاح التي نقف اليوم على أبوابها، وهي مرحلة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، على أبوابها، وهي مرحلة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدى معيشته، كما لا يخفي علينا أن نتائج أي إصلاح اقتصادي لا تتحقق بين عشية وضحاها، وإنما تتبلور وتتجسد بعد سنوات لا تتحقق بين عشية وضحاها، وإنما تتبلور وتتجسد بعد سنوات مخططة بدقة ومستقرة تنطلق إلى الأمام على أسس ثابتة واثقة، فلا تهنز ولا تتنبذب لأن من يتردد في هذا المجال يكون قد أضاع على نفسه جني شمار الإصلاح بعد أن يكون قد تحمل كثيرا من تبعاته وتكاليفه».

وما قاله الرئيس مبارك هو بالفعل ما يجب علينا – شعبا وحكومة – أن نصرص على تنفيذه وتصقيقه، أملا في مستقبل يكون أكثر سعادة وأكثر راحة من ماض قاس.. وحاضر صعب.

وإذا كان الرئيس مبارك قد أشاد - في خطابه - بالدور الكبير - الذي يلعبه الآن القطاع الخاص في تحقيق ما ننتظره منه في عملية الإصسلاح الاقستصادي، إلا أن الرئيس لم يغفل عن تكرار ما سبق أن نبه إليه أصحاب هذا القطاع - المرة بعد الأخرى - من ضسرورة تحمل القطاع لمسسؤليته الاجتماعية، ولم ينس الرئيس أن يشيد بما قام به القطاع الخاص في هذا الشان المهم الذي ينمي ويعمِّق الانتماء الوطن وللشعب، حتى لا تزداد الهرة اتساعا بين الأغنياء الذين يزدادون غني، والعقراء الذين يزدادون

جانب كبيس من رجال الأعمال المصريين سارعوا بتلبية نداء الرئيس، وقاموا بواجبهم في تحمل هذه المسئولية الوطنية اعترافا من جانبهم بحق الوطن والمجتمع عليهم. وما أكثر ما فعله القطاع الخاص في هذا المجال، وكان مبررا للإشادة به بلسان الرئيس مبارك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد العمال.

الدولة وفرت للقطاع الضاص الفرصة كاملة – كما أشار الرئيس مبارك – للإسهام في تعزيز المدارس وتزويدها بالمعدات والادوات التي يستلزمها التعليم الصديث، وإنشاء المكتبات العامة، وفي مواجهة الظروف الطارئة التي يتعرض لها المجتمع كالزلازل والسيول ورعاية الاطفال والمرضى والاشتراك مع الدولة في توفير إسكان للشباب ومحدودي الدخل باسعار تتناسب مع

دخلهم .. و .. و.. إلى آخر المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها طواعية وكضريبة – في نفس الوقت، يؤدونها للمجتمع الذين ينتمون إليه ويرتبطون به حتى يظل الانتماء قائما والارتباط موصولا وقويا.

ولعلها مناسبة فرضت نفسها إذا أشرت إلى ما نسمعه ويتردد
- فى هذه الأيام -- عن صدراعات عنيفة وضدربات توجه تحت
الصزام بين عدد من كبار وصفار رجال الأعمال. وقد يرجع
البعض هذه الصراعات إلى المنافسة الشريفة التي لابد ولا مفر
منها في سوق الأعمال، ولكنني اعتقد أن المنافسة مادامت شريفة
فهي لا تسمح - بالقطع -- بما نسمعه ونعرفه عن أسلحة تلك
المنافسة الشريفة التي يتصارع بها هؤلاء ضد أولئك مما ينسف
مفهوم المنافسة الشريفة تماما ويحولها إلى حلبة يتصارع
الوحوش الضارية داخلها!

لقد استخدم البعض لضرب منافسيه أغرب وأبشع الأسلحة، ولم تكن هذه الحرب خافية أو سرية.. وإنما كانت - على المكس من ذلك - ظاهرة وعلنية، بدليل أن كثيرين كتبوا عن هذه الظاهرة غير السبوية، والأهم من تلك الكتبابات أن الرئيس مبارك تدخل شخصيا ونبه إلى تلك السلبيات - في اجتماعه الشهير مع صفوة رجال الاعمال المصريين - وحدر من أخطارها، وأكد على أنه لن يسمح لكائن من كان أن يفسد المناخ الاقتصادي والاستشماري الذي يتطلب تعاون الجميع بهدف الثبات والاستقرار.

وأعتقد أنه من صالح القطاع الضاص - قبل أن يكون في صالح غيره - أن يأخذ بنصائح رئيس الجمهورية. فأخطر شيء

يمكن أن يهدد هذا القطاع أن يكون نرجسيا في نظرته وأنانيا في تعاملاته، فلا يرى إلاَّ مصلحته، ولا يتعامل إلاَّ من أجل تكديس أمواله.

ولا أحد يطالب رجال الأعصال بأن يكونوا مسلائكة أطهارا، وشهداء أبرارا للوطن والواجب والشعب، وإنما كل ما ننتظره منهم أن يفعلوا كما يفعل أمثالهم في كل الدول الرأسمالية التي يعرفونها جيدا. حقيقة أن رجال الأعمال المصريين يحرصون على تقليد رجال الاعمال في أمريكا وأوربا من حيث المعيشة السهلة التي ينعمون بها، ولكن حقيقة – أيضا – أنهم لا يقلدونهم في الأعمال الخيرية الهائلة التي يقوم بها الغالبية العظمى من أغنياء وأرياء أمريكا وأوربا واليابان وباقي الدول الكبرى والغنية.

وحتى لا يتصور السنج أن مساهمة الأغنياء الأمريكيين والأوربيين والأسيويين في رفع المعاناة عن الفقراء والبسطاء في بلادهم يرجع أولا وإخيرا إلى حبهم لتقديم الخير، أسارع فأؤكد أن السبب الوحيد لهذه التبرعات والمساهمات الضخمة التي يقدمونها لمجتمعاتهم الفقيرة يرجع إلى أن هؤلاء الأغنياء أكثر ذكاء ودهاء من غيرهم. فهم يعلمون أن ما يدفعونه من أموال هو الضمان الوحيد للإبقاء على حالة السلم التي تربط أثرياء المجتمع بفقرائه، وماداموا يساهمون – إلى جانب الدولة – في توفير الحد المعقول لمعيشة الفرد في مجتمعهم .. فإن الهوة التي تفصل بين أمل الصفوة وأهل العامة ستبقى على حالها، ولن تتسع لتهدد بالقطيعة التي تغنيها الكراهية، لتصبح ماردا يدفعه الحقد إلى أن يشعل الأرض نارا يصعب إطفاؤها.

هذه الحقائق كلها وغيرها ليست خافية علي أحد وبالذات هذا البعض الذى يتصور أنه أصبح يملك الدنيا كلها في قبضة يده، وأنه حقق ما حققه بجهده وتعبه وفكره، وليس لأحد - بالتالي - أن يطالبه بما لا يريد ولا يقبل.

كم أتمنى لو أعاد هؤلاء الواهمون النظر في موقفهم وعزلتهم لعل وعسى يصبحون كما نتمنى لهم ولبلدنا ومجتمعنا.. ولحسن الحظ أن هؤلاء لا يمثلون غير قلة ضئيلة جدا، أما الغالبية العظمى – من رجال الأعمال – فهي سليمة، وطنية، ملتزمة.

الموقف السياسي

<u>«الفصفصة». .</u> لـن تـــــه تـف

كتبت مقالا بعنوان: «ولا مفر» تحدثت فيه عن أن «عجلة الخصصصة» بدأت دورانها، وأنها لن تتوقف حتى يتحقق كل ما كنًا ننتظره ونتوقعه منها. وكان هذا الرأى تعليقا على الإعلان الذي نشرته وقتذاك وزارة النقل والمواصلات عن فتح باب المناقصة أمام شركات القطاع الفاص وحده ولانشاء وامتلاك وإدارة العديد من المطارات في جهات مختلفة من جمهورية مصر العربية.

لم أكتف بالترحيب بهذه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة، لدفع عملية الخصخصة التي لم يعد هناك مفر من تنفيذها، وإنما طالبت .. في نفس الوقت .. ببضرورة زيادة سرعة دوران عبجلة الخصخصة بعد أن تباطأت طويلا، وكادت .. في فترة من الفترات .. أن تتوقف نهائيا!

لقد طالبت الحكومة بأن ترفع يدها عن أنشطة كشيرة لا تزال تطبق عليها بيد من حديد، وتتركها للقطاع الخاص مثل: إنشاء الطرق السريعة وإدارتها واستشمارها، وإنشاء شركات لنقل المواطنين داخل المدن وخارجها، والسماح بإنشاء شركات طيران خاصة لنقل البضائع والركاب، إلى جانب فتح سماوات مصر أمام

كل شركات الطيران العالمية لخدمة السياحة التى يتوقع الدكتور ممدوح البلتاجى – وزير السياحة – أن يصل عدد السياح إلى نحو عشرة ملايين سائح، من المستحيل أن تقوم شركة طيران واحدة – محسر للطيران – بنقلهم إلى محسر والتنقل بهم بين المدن المصرية المختلفة.

وما قلته عن الطيران قلت مثله وأكثر عن النقل البحرى الذي آن الأوان _ منذ سنوات عديدة ماضية _ لتخليصه من قبضة الوزارة وقوضى ونهب القطاع العام، بحيث يعود إلى سابق مجده وازدهاره عندما كان يملكه ويديره القطاع الضاص المصرى الوطنى، قبل سنوات التأميم.

البعض لم يعجبه ما كتبته. وتطوع للدفاع ـ دفاع الأبطال ـ عن حتمية الإبقاء على هذه الأنشطة ـ بالذات ـ تحت إدارة وهيمنة الحكومة وقطاعها العام. ولا اعتراض من جانبى على هذا الرفض. فأذا كان من حقى أن أقول رأيي، فمن حق غيرى أن يعارض ويرفض ويحذر، ويبقى القرار النهائي في يد أصحاب سلطة إصداره في الوقت الذي يرونه مناسبا وملائما.

وهذا ما حدث بالفعل.. ويسرعة لم أكن أتوقعها.

ففى اجتماع للمجلس الأعلى للتصدير برئاسة الرئيس حسنى مبارك أعطى رئيس الجمهورية دفعة قوية للاصلاح الاقتصادى المصرى، بالقرارات والتوجيهات العديدة التى أصدرها وكلف الدكتور كمال الجنزوري بمتابعة تنفيذها أولا بأول.

الاجتماع كان مخصصاً ـ كما أعلن ـ لإزالة كل المعوقات أمام الاجتماع كان مخصصاً ـ كما أعلن ـ لإزالة كل المعوقات أمام التصدير لتحقيق انطلاقة كبرى في الصادرات المصرية. وكانت تعليمات الرئيس مبارك لرئيس مجلس الوزراء واضحة ومحددة:
■ دراسـة المشكلات التي تعـوق التصدير وإيجـاد الحلول

المناسبة لها بما في ذلك تعديل القوانين إذا اقتضى الأمر. وحدد الرئيس فترة شهرين فقط لتحقيق ذلك.

- لم يغب عن الرئيس مبارك أن النقل البرى والبحرى والبحرى والبحرى والبحرى والبحرى والبحرى والبحرى المحدرة البحرى يعتبر من أهم مقومات زيادة الصادرات المصرية، ولذلك كان القرار المهم جدا الذي أصدره الرئيس هو ضرورة تشجيع شركات الطيران الخاصة في مجال نقل البضائع المصرية حتى لا تتكدس الصادرات في مخازن المطارات بحثا عن مساحة خالية في طائرات الشركة الوطنية المحدودة العدد.
- وبنفس أهمية القرار السابق، أصدر الرئيس مبارك قرارا بإيجاد «الحل القورى» لشركات الملاحة، وضرورة خصخصتها لتعود إلى القطاع الخاص الأقدر على إدارتها وتصقيق الهدف من ورائها.

هذه القرارات كلها _ وغيرها _ أكدت الحرص الشديد، من جانب الرئيس، على المضى في تنفيذ سياسة الخصخصة، والإسراع فيها.

واللات للنظر أن هذه القرارات لم تصدر لمجرد أن يقال: إن المحكرمة المصرية تقوم «بالخصخصة»، وإنما لأن هناك بالفعل مصابحة ملحة معنى للمطالبة بزيادة الصادرات المصرية إلى كل قارات الدنيا، في الوقت الذي لا نوفر فيه للمصدرين وسيلة النقل البرى أو الجوى أو البحرى والسهلة، والمتاحة في كل وقت، وبالسعر المعقول لا السعر الذي يغرضه المحتكر الأوجد لوسيلة النقل هذه أو تلك.

عندما يكون النقل الجوى مقصورا على شركة طيران واحدة، فحدّث كما شئت عن الصعوبات والمعوقات التي لابد أن يواجهها المصدر بحثا عن مساحة خالية في بطن إحدى الطائرات لنقل ما يريد تصديره من فاكهة أو خضراوات أو أية سلعة أخري. وإذا فرض أن عشر المصدر على تلك المساحة الخالية، فليس في ذلك ما يضمن أن الشركة ستلتزم بالشحن في اليوم والسباعة المتفق عليهما، فهذاك أسباب لا حصر لها يمكن أن تتسبب في تأخير الرحلة، أو حتى في إلغائها نهائياً.. وعلى المصدر .. في هذه الحالة .. أن يتحمل خسارته في صبر لا يحسد عليه!

وما يقال عن وسيلة النقل الجوى يقال نفسه وأكثر منه عن وسيلة النقل البحرى، ولذلك كان قرار الرئيس مبارك بتشجيع قيام شركات نقل جوى مملوكة للقطاع الضاص، وقراره الثانى الاكثر ثورية بسرعة إيجاد حل فورى لشركات الملاحة الحالية المملوكة للقطاع الخاص.

وخصخصة وسائل النقل - الجوى والبحرى - لن تتوقف، في تصوري، عند هذا الحد. وإذا كنان قرار تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في نقل الصادرات المصرية - جوا وبحرا - جاء بهدف تسهيل وإزالة العقبات أمام انطلاق الصادرات المصرية إلى جميع أنحاء العالم، فمن المؤكد أنه عندما تدرس الحكومة استعداداتنا للانطلاقة السياحية التي نتوقعها، ستبرز آهمية إعادة النظر في النقل الجوى للركاب.

نقل البضائع - جوا - سيتم توفيره بعد صدور قرار تشجيع شركات الطيران الخاصة على نقل الصادرات المصرية، تماما كما أن نقل الركاب - عشرة ملايين سائح - لن يتحقق ما لم نقدم - في الوقت المناسب - على الأخذ بسياسة فتح السماوات أمام كل شركات الطيران العالمية لتنقل ركابها من - وإلى - كل المدن المصرية التى فيها مطارات دولية مجهزة ومهيأة لاستقبال أضخم الطائرات وأكثرها سعة لنقل الركاب.

هناك معارضة شديدة للقرار الأخير. وهناك رأى يرفض فتح السماء المصرية أمام شركات الطيران العالمية حتى لا تتأثر شركة الطيران الوطنية وتفقد الجانب الأكبر من أسواقها ورحلاتها وركابها.

لا أحد _ بالطبع _ يتمنى هذا المصير لشركتنا الوطنية التى نتمنى لها كل نجاح وكل ازدهار، ولكن الاحتكار ليس وحده الذى يحقق هذا النجاح وهذا الازدهار، بل العكس هو الصحيح، فإن احتمال المطارات والسماوات المصرية لشركة واحدة، هو الذى يؤدى إلى تدهور الضدمة، وتراجع الشركة، وعجز طائراتها المصدودة عن استيعاب عشرة ملايين سائح وعدنا الدكتور ممدوح البلتاجي بتدفقهم _ سنويا _ على مصر في مطلع القرن القادم.. أي بعد ثلاث سنوات على الأكثر.

لاخوف على شركة مصر للطيران من قيام شركات طيران _ قطاع خاص _ تقوم بنقل الركاب من وإلى مصر، سواء في رحلات دولية أو رحلات داخلية، تماما كما أنه لا خوف على شركتنا الوطنية الكبيرة من السماح لكل شركات الطيران العالمية بمشاركتها في نقل الركاب _ وبالذات السياح _ داخل المدن المصرية مادام المعروض من الطائرات والمقاعد أقل بكثير من المطلوب اليوم وغدا وبعد غد.

...

إن المنافسة هي التي تحقق النجاح، وهي التي تجبير المتنافسين على مضاعفة الجهد، والبحث عن أفضل السبل والطرق لتقديم خدمة أحسن، وعناية بالركاب أكثر.



ترقفت طويلا أمام درسالة من شهيد، تضمنها الكتاب الممتاز - الذي أصدرته الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بوزارة الداخلية - بمناسبة عبد الشرطة. تقول سطور الرسالة:

- (اكتب لكم بعد أن أصبحت في دار غير داركم.. انظر من العالم الآخر إلى دورى الذى قمت به.. الذى هـو دور كل مواطن مصرى يعيش فوق أرض مصر.. شرب من مائها، أكل من زرعها، واستنشق هواءها. عندما ذادانى الواجب.. شعرت لحظتها بالفرحة التى لا تتم إلا عندما يصبح الكل في واحد. لقد قدمت روحى ودمائى فداء لوطن تستحق الحياة فوق أرضه أن نضحى من أجلها بكل ما نملك، ولانها مصر، سيكون دائماً من بين أبنائها في كل الازمنة القادمة من هو مستعد لأن يقدم حياته فداء لها. إن دمى الذى سال على أرض وادى النيل لن يكون سوى حلقة من حلقات الوطنية المصرية التى تبدع الحياة منذ فجر التاريخ، حستبي هكذا حتى يوم الساعة.

كنت أدرك أن من يدافع عـن تراب هذا الوطن لن تذهب دمــاؤه الزكيـة ـ التى سالت من أجل مـصر ـ سدى أو هبــاء. لم يكن في

اعتبارى ابدا أن لى زوجة وأولادا وأسرة صغيرة وعائلة كبيرة، لسبب بسيط أننى وديعة فى يد مصر.. أجمل أوطان الدنيا. إن مصر التى علمت الدنيا الخلود، والتى اخترعت الأبدية لا يمكن أن تنسى تضحية ابن من أبنائها بحياته. ولذلك فأنا سعيد بما قمت به. ولو عادت إلى الصياة صرة أضري، وكانت أمامى فرصة الاختيار، لقدمت حياتى ـ من جديد ـ فداء لمصر).

الإمضاء « شهید »

...

واستشهاد رجال الشرطة - في سبيل الواجب - ليس بالجديد ولا بالغريب. فـمنذ أن قامت الشرطة - في كل دول العالم - ورجالها يتساقطون الواحد بعد الآخر برصاصات غادرة، أو بطعنات جبانة، أو بتربص إجرامي في الظلام. ومنذ أن وعينا - ونحن في سن الطفولة المبكرة - وبطولة رجال الشرطة في الدفاع عن الشعب ضد جنود الاحتلال في مدينة الاسماعيلية - خلال الفترة التي تولّى فيها فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية - ١٩٥٠/ ١٩٥٢ - لا تزال ماثلة في أذهاننا، وبالذات في مثل هذه الأيام من كل عام عندما يحتقل الشعب المصرى بعيد الشرطة في ٢٥ يناير وهو اليوم الذي استشهد فيه رجال الشرطة - في سنة ١٩٥٧ وقبل قيام ثورة يوليو بعدة شهور - برصاصات الإنجليز في مدينة الإسماعيلية، دفاعا منهم عن الفدائيين المصريين الذين شيرا حياة جنود الاحتلال - في منطقة قناة السويس - إلى حجيم لا تخفو ولا تخبو نيرانها.

مازات أتذكر صور شهداء الشرطة التي نشرتها الصحف

المصرية الصادرة - في يناير ١٩٥٢ - بنفس الحزن الذي شعرت به وأنا أتصفح - اليوم - كتاب وزارة الداخلية الذي تضمنت مسفحاته صور العشرات من رجال الشرطة - بمختلف الرتب، بدءا برتبة اللواء حتى رتبة المساعد والمجند والخفير - الذين سقطوا فداء الواجب والوطن خلال عام ١٩٩٦. توقفت طويلا أمام صورة الرئيس حسنى مبارك وهو يضع يده - بكل حنان الأبوة الرائعة على كتف الطفل سيف الدين - بالصف الرابع الابتدائى - الابن الأكبر لضابط الشرطة الشهيد المقدم أبو بكر عزمى عبدالقادر، ويسلمه - بيده الآخرى - وسام الجمهورية من الطبقة الثانية. لقد عبرت الصورة - بكل الوضوح - عن مشاركة الرئيس للطفل في عبرت الصورة - بكل الوضوح - عن مشاركة الرئيس للطفل في حزنه العميق على فقد أبيه، كما أن تقدير رئيس الجمهورية المقنيد كان يعنى إصرار مصر بلسان قائدها وزعيمها - على مواصلة مطاردة فلول الإرهاب الاسود الذي نجح أبطالنا - من جود وضباط الشرطة - في ضربه ومحاصرته إلى أن يتم انتزاع جذوره - نهائيا - من أرضنا الطيبة.

مذا الإصرار على التصدى لخفافيش الظلام ـ الذين ابتلينا بهم _ سبق أن عبّر الرئيس مبارك عنه في الكلمة التي القاها في عيد _ الشرطة الماضي، عندما قال:

- «لقد بذلت الشرطة المصرية على امتداد السنوات الماضية جهدا عظيما استحق إعجاب العالم وتقديره، لأنه أكد للجميع أن مصر سوف تبقى - بإذن الله - بلدا آمنا مستقرا، تتكسر على صخرته الصلبة مؤامرات أعداء الوطن الذين باعوا أنفسهم للشيطان، وانقلبوا حربا على وطنهم، يهددون أمنه واستقراره، ويسعون إلى تقويض مصالحه تنفيذا لمخططات شريرة، هدفها

إضبعاف مكانة مصر وتعويق تقدمها ».

وما قاله الرئيس مبارك.. هو حقيقة نعرفها ونعيشها بالفعل. لقد جاء وقت تصور فيه اعداء الإسلام وملوك الإرهاب وأمراء الإجرام أن في استطاعتهم أن يعيشوا في مصدر فسادا ، وأن ينسفوا أمنها، ويزعرعوا استقرارها، ليعود مجتمعها إلى ما كان يجرى ويحدث في مجتمعات ما قبل التاريخ!

من منّا لا يتذكر كيف كانت تتوالى ضربات المجرمين الإرهابيين، التى حصدت أرواح الأبرياء من المصريين.. بلا تفرقة بين شيخ وطفل ولا بين رجل وامرأة. فالجميع كانوا هدفا لقنابل المخربين، ورصاصات المتربصين، ومتفجرات الإرهابيين، لا لشيء إلاّ لإسقاط مصر في عالم غير عالمنا، ولفرض دين غير ديننا، وحكم الناس بما لا يرضى شرعا أو دينا أو ملّة!

لقد نجح الإرهابيون _ خلال فترة _ فى أن يوجهوا عدة ضربات ملوجة للاقتصاد المصرى، تضربيا له وتضويفا منه، فكن الشعب وحراس أمنه وقفوا معا للتصدى لهذا الإرهاب وهذا التخريب، بكل قوة، مما أدى إلى العديد من النتائج والحقائق أهمها المثنان المواطن على نفسه وماله بعد أن أوشكت الملوجهة مع الإهراب على الإقتراب من فصلها الأخير.

لقد تضمن الكتاب القيم - الذي أصدرته وزارة الداخلية بمناسبة عيد الشرطة.. معلومات بالغة الأهمية عن حقائق المواجهة المستمرة مع فلول الإرهاب والإجرام في بلادنا. لقد أحسن معدو وكاتبو هذا الكتاب عندما استخدموا أسلوب الحوار. أي السؤال والجواب - لتقديم المعلومات الدقيقة والمهمة للقارىء الذي يقلقه ما كان يسمعه ويراه من الجرائم الإرهابية.

فمثلا .. يؤكد الكتاب على أنه:

● لم يبق لفلول الإرهابيين سيوى الاتجاه إلى الإجسرام والسرقيات وفرض الإتاوات، والسيط المسلح. وحيتى هذا الإجرام.. إنما يتم عشوائيا وفرديا بعيدا عن أى تخطيط أو تنظيم. ولكن هذا التحول لم يبمنع الأمن من الاستمرار فى التعقب والمطاردة حتى يتحقق - فى النهاية - الانتصار على بقايا الإرهابين.

● بادرت وزارة الداخلية ـ منذ أبريل ١٩٩٣ ـ بتبنى مشروع أمنى تكون له اليد العليا في التعامل مع المتغيرات الجديدة للأنشطة الإرهابية، يعتمد علي: توظيف المعلومات الامنية بشكل علمي مخطط، وضمان استمرار تجددها، مما يحقق القدرة على التوقع والـتنبؤ والرؤية الشاملة لخريطة التطرف والإرهاب ومواقع بؤره على امتداد جمهورية مصدر من أسوان إلى الإسكندرية. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق الأمني، وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، إلى جنب دعم القدرات الأمنية لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة.

● التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط بمختلف الأجهزة الأمنية الأرتقاء بالقدرات والمهارات الفنية الأمنية والتأمينية. مما أدى إلى توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمني لبرر وخلايا التطرف الأعمى على امتداد مصافظات مصسر وإجهاض مخططاته الإرهابية بضبط قياداتها وعناصرها وأدواتها وأسلحتها وتقديمها للجهات القضائية، فضلا عن قطع اتصالها ومصادر تمويلها الخارجية.. ويواكب هذا الاتجاه توجيه ضربات متالية ومؤثرة لكل القوى التى تقدم المسائدة التنظيمية أو الدعائية لفصائل الإرهاب.

كان هذا بعضاً لا كل ما جاء من حقائق ونتائج لما قامت به وزارة الداخلية _ خالال السنوات الثلاث الماضية _ في مواجهة الإرهاب مما أجبر رموزه الإجرامية على التقهقر والتراجع بشكل أسعد كل مصرى بحب وطنه ويعشق ترابه.

وإذا كان من واجبنا أن نحيى رجال الشرطة على تلك النتائج المبهرة، فمن واجبنا - أيضا - أن نحذر من أن المعركة ضد الإرهاب والإجرام لم تنته ولن تنتهى اليوم أو في الغد القريب. فالإرهاب - كما هو معروف - أصبح يمثل ظاهرة لا تعرف حدودا زمنية أو جغرافية، فهي مستمرة في مختلف أنحاء العالم، تحاول - بخستها - أن تستفيد من الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن مصر ليست وحدها المستهدفة من قوى الظلام. قد تكون مصر هي أول من يحلم المجرمون الإرهابيون بإسقاطها في عالمهم الإظلامي، توطئة لإسقاط كل الدول من حولها، القريبة من حدودها والبعيدة عنها ولعل هذا هو السبب في أن جماعات الإرهاب الدولية كانت تعطى الأولوية لضرباتها وجرائمها داخل مصر حفلال السنوات القليلة الماضية - فقتلت من قتلت ودمرت مادمرت وخرّبت ما خربت، مما شجعها بعد ذلك على أن تخطط لنقل نفس هذه الجرائم في باقى الدول العربية الاصغر من مصر والاسهل منها اختراقا والأقل منها تحركا.

وكان يمكن أن تحقق جماعات الإرهاب مخططاتها واحلامها في هذه الدول جميعها، لولا أن مصر _ أكبر وأقوى دولة عربية _ سارعت بإعادة تقديرها للموقف الخطير، وقررت التصدى بكل

امكاناتها وكل قدراتها لتلك الجماعات المتطرفة في معركة لا يسمح - ولا يقبل - فيها إلا بتحقيق النصر.

لم تبخل مصر على أبطالها – من ضباط وجنود الأمن – بكل ما يحتاجونه من امكانات وقدرات وأجهزة ومعدات. فإذا كان الواجب يطالب هؤلاء الأبطال ببنل الدم والروح ذاتها من أجل تأمين الشعب وحمايته، فلا أقل من أن تقدم الدولة – ممثلة في حكومتها – الدعم الكافى الذي لا غنى عنه – عدة وعتادا – في أيدى أبطالنا لتحقيق النصر الذي ننتظره منهم في أسرع وقت ممكن.

لن نقول إن الحكومة لم تقدم هذا الدعم، فالتابت أن وزارة الداخلية لم تلق من الاهتمام والدعم الحكومى ـ على طول تاريخها القريب والبعيد معا ـ كما تلقت خلال السنوات العديدة الماضية، ولكن هذا لا يمنع من مطالبة الحكومة بالمزيد من هذا الدعم حتى تواصل أجهزة الأمن المصرية حربها التي لا هوادة فيها ضد فلول الإرهابيين، من جهة، ولإحكام السيطرة الأمنية على طول اللاد وعرضها، من جهة أخري. فمما لا شك فيه إن اهتمام أجهزة الأمن بضرب جماعات التطرف والإرهاب، ومنحه الأولوية المطلقة والمطلوبة، قد يؤشر على الحرب الأخرى _ والتقليدية _ التي تخوضها الشرطة ضد اللصوص والقتلة والفاسدين والمفسدين وعتاة المجرمين. ليس هذا فقط. بل إننا نطالب بسرعة تحقيق وردم المستهترين بالقانون وتعاليمه.

التصدى لهذا كله يحتاج ـ كما قلت من قبل ـ إلى المزيد من الدعم المدادى الحكومى لجهداز الأمن المصدى حتى يمكنه أن يعطى لفرض الأمن والانضباط في الشارع، نفس الاهتمام ونفس

القدرات، التى يعطيها _حاليا _ لضرب الإرهاب ومطاردة فلوله والإصرار على اقتلاع جذوره.

تحية لأبطالنا الذين يضحون بحياتهم من أجل توفير الأمن والأمان الشعب مصر. تحية لسهراء الوطن – من ضباط وجنود الشرطة – الذين ضحوا بدمائهم وأرواحهم فداء الوطن والواجب.

ا الاموقف السياسي

<u>--ر-- .</u> تحت المزاء!

الاجتماع الذي عقده الرئيس حسني مبارك مع عدد من كبار المستثمرين المصريين، أكد - مرة أخرى - أن الرئيس يعطى المتماما واضحا لحاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى، الذي يعتمد على القطاع الخاص المنتج بصفة أساسية.

جاء الأجتماع في وقته المناسب خاصة بعد أن أصبح الشارع المصرى يتابع – بالصدق مرة وبالافتراء مرات ومرات – تفاصيل معارك وصراعات وشائعات.. لا أول لها ولا آخر، تتناقلها الألسنة وبعض الصحف وكلها تعطى صورة غير سوية، ومرفوضة في نفس الوقت – للعديد من كبار المستثمرين المصريين!

وإذا بحثنا في أسباب هذه الصراعات والشائعات، نجدها تعود أولا إلى المنافسة بين هذا المستثمر أو ذاك. المنافسة مطلوبة، ومقبولة، ما دامت تتم داخل إطار الشرعية المتعارف عليها في دنيا المال والاعمال، ولكن هذه المنافسة تصبح معقوتة، ومرفوضة تماما، عندما يستخدم المنافسون أغرب وأحط وأبشع، أسلحة الضرب تحت الحزام، والطعن في الخلف، ثم الهرب في الظلام قبل اكتشاف شخصية الجانى!

ولحسن الحظ أن هناك الأسلوب الهمجى - فى الصراع والتنافس - لم تأخذ به غير قلة ضئيلة من رجال الأعمال المصريين المهمين والمرموقين، ولكن ذلك لا يمنع من أن تلك القلة نجحت - بالفعل - فى أن تدمر جانبا لا بأس به من «سمعة» المستثمرين المصريين، إلى جانب انعكاسات هذا على الاستثمار المصري، يصفة عامة.

وما أكثر الحكايات والروايات التى أثارت القيل والقال لدى رجل الشارع المصرى الذى لا يزال يطم بالصصول على أبسط متطلبات المعشة الكرمة.

المدهش أن الشائعات وصراعات الضرب تحت الحزام لم تكن مقصورة على أحاديث المقاهى والصالونات والأندية والمطاعم. وإنما أصبحت ـ وهذا هو المهم والخطير ـ مطبوعة ومقروءة في الصحف المصرية بمضتلف أنواعها وتخصصاتها ورخصها.. بضم حرف الراء.

الطريف إن إحدى الصحف تفرد صفحاتها للكتابة عن فتوحات، وأمجاد أحد رجال الأعمال.. وكيف أنه حقق المعجزات، من مناجاً بصحيفة أخرى تصدر في اليوم التالي وتطلق العنان لقلمها لتشبع نفس الرجل من الذم والقذف والطعن والتجريح مالا يمكن تصوره أو احتماله ! وقبل أن تتبدد دهشة وحيرة القاريء من هذا التناقض في تقييم رجل الأعمال المذكور يفاجاً بصحيفة ثالثة تقف «بين بين» وتمسك العصا من منتصفها فتقول عن الرجل أنه كويس.. ولكن الحلو ما يكملش، ويجب القبض عليه ومحاكمته على هذا النقص غير المكتمل!

خطورة هذه الظاهرة التي تدهش وتصيسر رجل الشارع أن

معظم ما يكتب فى بعض الصحف - نما كان أو مدحا - لا يعبر حقيقة عن رأى كاتب الذم أو المدح، وإنما هو إعلان مدفوع الثمن تنشره الصحيفة بنفس البساطة التى تنشر به إعلانات البيبسى والكوكاكولا!

وتتضاعف الدهشة والصيرة عندما نعلم أن قلة من رجال الإعمال هي التي ابتكرت هذا الأسلوب الغريب كسلاح تستخدمه لضرب المنافسين لهم في سوق الاعمال الصناعية أو التجارية أو العقارية! والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، منها:

■ وفلان» حاقد على وعبلان، لأنه حقق أرباها أكثير منه في

نفس النشاط المشترك، وبدلا من أن يضاعف جهده ويحسن في إنتاجه ويخفض من أسعاره، فوجئنا به يلجأ إلى الصحف ويدفع لها ما تريده مقابل أن تبدأ حملة قذف وذم في «علان» تتميز بانها لا تترك نقيصة إلا نسبتها إليه، ولم تترك جريمة، أو جنحة، أو مخالفة يعاقب عليها القانون.. إلا أتهمته بها! ولا بأس من مضاعفة سعر النشر في حالة توغل الصحيفة في نبش الماضي المجهول لشجرة عائلة «علان» بدءا بالجد الاكبر الذي كان عبدا في خدمة اللمماليك، مرورا على الأجداد الانذال الذين توارثوا في خيانة وطنهم لحساب المستعمرين: الهكسوس والاتراك والفرنسيين والانجليز والإسرائيليين، وإنتهاء «بعلان» نفسه الذي لا هم له الآن .. كما تؤكد الصحيفة .. غير سرقة البنوك، والتحايل على العملاء، والنصب على الشعب!

■ ومن الطبيعى أن يغضب «علان» من هذه الشتائم والاتهامات التي لو صدقت لاستحق احتقار واستهزاء المجتمع منه والتبرؤ من انتسابه إليه، ولذلك يسارع إلى البحث عن وسيلة نشر أخرى تكون على استعداد للرد على «فلان» بنفس السلاح القدر وبنفس الضربات الموجعة تحت الحزام. وهذا ما تصقق بالفعل أمس، واليوم.. وربما غدا أيضا.

المذهل أن هناك من يؤكد أن الخصيمين اللدودين: «فلان» و «علان» استخدما نفس الصحيفة ليشتم كل واحد منهما الآخر على صفحاتها، بمعنى أن الصحيفة لا مانع لديها في أن تنشر «لفلان» ما يقوله ضد «علان» في عددها الصادر اليحوم ـ مثلا ـ على أن تنشر دد «علان» على «فلان» بشرط نشره في اليوم التالى.. وليس في نفس اليوم احتراماً من جانب الصحيفة «لديمقراطية الرأى والرأى الآخر» والتراما «بالتقاليد الصحفية وميثاق الشرف الصحفية!

■ ومع انتشار هذا الاسلوب الصحفى الجديد والمبتكر، ظهر أسلوب أكثر ابتكارا وإن كان أقل ربحا ودخلا للصحيفة. فهناك بعض مراكز القوى التي خلقت نفسها بنفسها وفرضت ذاتها على الساحة السياسية والاقتصادية رغم أنف الجميع كبروا أم صغروا!

هذه المراكز القوية أصبحت قادرة الآن على أن ترفع من تشاء، وتحط من شأن من تريد: «فالان» رجل مطيع وكريم.. فيجب تقديره ولفت الأنظار إليه عن طريق إصدار الأوامر لهذه الصحيفة أو تلك بتلميع «فلان» تلميعا ورنيشيا براقا.. على حد وصف الزميل العزيز: أنور وجدى! أما «علان» فهو رجل أعمال مشاغب وطماع وأصبع يشكل خطرا على غيره من السياسيين وللابد من كسره وتحطيمه ليكون عبرة لغيره ممن يقلدونه ويسيرون على خطاه. والعقاب المناسب لذلك هو إطلاق

إحدى الصحف لتنهش لحمه، وتمضغ عظامه!

■ حقيقة أن الصحيفة قد لا تتلقى ثمنا ماديا مقابل نشر المدح مرة، والذم مرات ومرات، ولكن حقيقة - أيضا - أن أصحاب هذه الصحيفة يعوضون الخسارة المادية بمكاسب أدبية لا تقدر بثمن. يكفى أن مراكز القوى الجديدة راضية عنهم، وقادرة على حمايتهم، وضمان استمرار صدور منشوراتهم!

لهذه الأسباب كلها وغيرها أصبحت صورة المستثمر المصرى بصفة عامة مهزوزة، ومقلقة ومضيفة. فمهما قبل عن كذب ما ينشر عن كبار رجال الأعمال، ومهما قبل عن قيام البعض بتلفيق الاتهامات لخصومهم ومنافسيهم، فهناك من يؤمن بأنه لا دخان بدون نار، وإن تكرار وانتشار الاتهامات سيؤدى عمادة _ إلى تصديق رجل الشارع لها مسايؤثر _ سلبا _ على كل رجال الأعمال الأبرياء منهم وغير الأبرياء.

وأظن أن أهم موضوع أثير في لقاء الرئيس حسنى مبارك مع عدد من كبار رجال الأعمال المصريين هو مناقشة حالة القلق التي أصبحت تمثل ظاهرة في مناخ الاقتصاد المصرى وتهدده بالأخطار والتقوقم والانكماش.

وأتصور أن الرئيس حسنى مبارك كان مهتما ومهموما ـ فى نفس الوقت ـ مما يسمعه وينقل إليه عن «ضربات تحت الحزام» التي يتبادلها رجال الأعمال بعضهم البعض.

كما أعتقد أن الرئيس مبارك أوضح رفضه القاطع لهذه المنافسة غير الشريفة، وطالب رجال الأعمال بمضاعفة جهدهم في الإنتاج بدلاً من إضاعته في محاولة الإيقاع بالمنافسين.. أو الإقدام على تصرفات استفزازية لا تعود سلبياتها عليهم فقط،

وإنما على مناخ الاستثمار المصرى كله.

فالمنافسة الشريفة - كما أوضح الرئيس حسنى مبارك - تحقق الصالح العام وصالح الفرد معا، كما أضاف الرئيس مطالبا رجال الاعمال - كما نشرت الصحف فى اليوم التالى - بأن تكون الاهداف والتخصصات واضحة والا تنصرف عنها حتى يمكن تحقيق النمو في مجال متخصص واستمرار هذا النمو.

وكان الرئيس مبارك موفقا كل التوفيق عندما تناول دور رجال الأعمال في الدول النامية ـ مثل مصر ـ موضحا ضرورة التزام رجال الأعمال بقيم القدوة، والتواضع، والتنافس الشريف، والنمو المتدرج الضحى، والأهم من هذا كله هـو مشاركة المجتمع في البناء بما يحقق التكافل الاجتماعي والبعد عن الصراعات الشخصية لإقامة علاقات سوية بين رجال الأعمال وكافة مؤسسات المجتمع، والصحافة من بينها.

لقد جاء اجتماع الرئيس مبارك مع عدد من كبار رجال الأعمال في الوقت المناسب تماما _ كما قلت من قبل _ واتمنى أن يكون قد تم الاتفاق على العديد من النقاط البالغة الأهمية والكفيلة _ من وجهة نظرى _ بإيجاد مصداقية جديدة، ومطلوبة، لمناخ العمل والاعمال _ اليوم وغدا _ بعيدا عن الصراعات المخيفة بين المتنافسين، وبعيدا _ أيضا _ عن النظرة الضيقة لمكاسب وأرباح سوق الاعمال.

لقد أشاد الرئيس مبارك بدور رجال الأعمال في بناء المدارس والمستشفيات وقرى السيول، كما نطالبهم _ اليوم _ باستمرار القيام بهذا الدور المسهم خدمة للمجتمع، واعترافا _ من جانبهم _ بفضل الشعب والوطن عليهم.

وكم نتمنى أن يكون رجال الأعمال المصريون عند حسن ظننا وظن رئيسنا – فى أشخاصهم، وقدراتهم، وعطائهم. لقد أعطتهم محصد كل شىء أعطتهم الأمن والأمان. أعطتهم الاستقرار الاقتصادى، أعطتهم الحقوق التى تدعم نشاطهم، وأصدرت القوانين التى تحصنهم ضد كل من يحاول استقلالهم، أو إعاقة تقدمهم ونموهم الاقتصادى، وأعطتهم – أيضًا – الفرصة لخدمة أنفسهم وخدمة وطنهم.

فماذا يريدون أكثر من ذلك؟!



منذ قيام دولة إسرائيل، كانت الصورة التقليدية للإسرائيليين هي صورة الشعب الطيب الباحث عن السلام وسط غابة من الوحوش العرب، الذين يتربصون به من كل جانب استعدادا للانقضاض عليه وإلقائه في البحر!

لم تكن إسرائيل وحدها المسئولة عن نشر وتوزيع وتأكيد تلك الصورة التقليدية أمام الدنيا كلها. الأخوة العرب -- من المحيط إلى الخليج -- شاركوا الإسرائيليين في رسم تلك المسورة وأضافوا إليها الكثير من اللمسات «الفنية» بحيث تأتى الصورة أقرب ما تكون إلى الواقع وإلى الحقيقة!

وسعد الطرفان - الإسرائيلي والعربي - بنجاحهما «الباهر» في تشكيل الرأى العام العالمي - على مدى نصف القرن الماضى - كل حسب رغبته، وكل بقدر براعته في إقناع الآخرين بما يقوله وما يفعله.

الطرف العربى كان سعيدا بصورته كرجل واحد وصوت واحد وموقف واحد، في مواجهة الدولة المنزعومة التي اقامت دولتها فوق اشلاء الشعب الفلسطيني. كما رفع العرب مثات الشعارات النارية التى تبرهن - شعارا بعد آخر - على الرفض العربى الشامل والكامل لكل ما يصدر عن ثلك الدولة المزعومة، أوعمن بمثل شعبها.

لم يهتم العرب بالحروب المتعددة التي شنتها إسرائيل ضدهم، حربا بعد أخرى! لم يهتم العرب بأن إسرائيل كانت تكسب هذه الحروب جميعها، ويخسر العرب – مع كل حرب – أرضا جديدة تضاف إلى رقعة الدولة المزعومة، وتُضم إلى حدودها المغتصبة! المهم فقط – بالنسبة للعرب – أنهم حافظوا على تمسكهم باللاءات الثلاثة الشهيرة، التي تكرس رفض التفاوض مع الإسرائيلين، ورفض الاعتراف بدولتهم، ورفض السلام معهم. أما الطرف الثاني – الإسرائيلي – فكان أكثر سعادة بهذا الموقف العربي الذي أقنع الدنيا كلها بأن العسرب هم الذين يوضضون السلام، وهم المسئولون أولا وأخيرا عن تعقيد

الموقف العربي الذي أقنع الدنيا كلها بأن العرب هم الذين يرفضون السلام، وهم المسئولون أولا وأخيرا عن تعقيد ما يسمى: «بمشكلة الشرق الأوسطة وعدم حلها حول مائدة المفاوضات! كان الإسرائيليون يخططون للحرب ضد العرب مرة كل عشر سنوات تقريبا – وكانوا يجرون العرب إليها المرة بعد الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن الدنيا كلها كانت تؤمن بأن العرب هم الذين خططوا لتلك الحروب، وهم الذين دفعوا الإسرائيليين دفعا إلى خوضها دفاعا عن انقسهم، وبالتالي كانت ككومات وشعوب الكرة الأرضية قاطبة تتعاطف مع الإسرائيليين الذين دافعوا بشجاعة وبسالة عن أنفسهم ضد العرب، الذين يرفضون السلام، ويرفضون التعايش السلمي مع جيرانهم اليهود الإسرائيليين المسالمين، قعاقبتهم العدالة السماوية بهزيمة الكثرة العربية أمام الأقلية الإسرائيلية، في حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٥٧،

طوال عقود عديدة متصلة، لم يستطع العرب تغيير هذه الصورة البشعة، التى رسمها المسهاينة لهم أمام الرأى العام العالمي، نتيجة لفقلة وسذاجة وعدم مبالاة معظم السادة الزعماء الذين حكموا أمتنا العربية طوال تلك الحقبة الكئيبة من تاريخنا القديم، الحديث.. معا!

وكان يمكن أن يستمر الحال على ما هو عليه لنصف قرن آت من الزمان لولا المبادرة المصرية الشجاعة والحضارية التى سبقت عصرها والقت بالقفاز فى وجه الإسرائيليين، لتصبح الكرة فى ملعيهم - بعد أن كانت ظاهريا وخداعيا فى ملعبنا - لما كان من الممكن أن يحدث ما حدث، ولاستمر العرب يتمايلون طربا بلاءات الخرطوم الثلاثة، مترنمين ومكتفين بترديد أغنية فيروز الشهيرة:

«عائدون.. عائدون»، خلال نصف القرن التالى!

مبادرة مصدر الحضارية جاءت بعد أن حقق الجيش المصرى النصر الأول على الجيش الإسرائيلي الذي كنان قد أشبع الجيوش الإسرائيلي الذي كنان قد أشبع الجيوش العربية هزيمة وتقريما لقدراتها العسكرية المرة بعد الأخرى! ولحسن حظنا أن النصر العسكرى - الذي حققته القوات المسلحة المصدرية في 7 أكتوبر سنة ١٩٧٧ - لم يلعب برأس الرئيس الرئيس الراحل أنور السادات، فيجعله يغامر، ويقامر، ويأخذ برأى بعض من حوله، ولو فعل، لتحول النصدر إلى هزيمة أفدح وأفظع من هزيمة أفدح وأفظع من

بنفس البراعة التى اختار بها لحظة بدء الهجوم الشامل الصاعق، جاء اختيار توقيت الأمر بوقف إطلاق النار والدعوة إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات لإثبات أن العرب يطالبون بالسلام والتعايش السلمى، مادام يرد لكل صاحب حق حقه.

كان اليمين المتطرف هو الذي يحكم إسرائيل عندما بدأت أول مباحثات السلام بين دولة عربية - مصر - وبين إسرائيل. وكان مناحم بيجين - المعروف بدمويته وتعصبه وعنصريته - هو الذي يرأس الحكومة الإسرائيلية، وهو الذي يتقاوض مع مصر، وهو ذاته الذي وقع - في كامب ديفيد - على أول معاهدة سلام توقعها إسرائيل مع أكبر وأقرى دولة عربية.

كان بيجين عنيدا في مفاوضاته، متغطرسا في مطالبه، متطرفا في المماعه، وما أكثر المرات التي تقرر فيها – بقرار من الجانب المصرى – وقف المفاوضات وعودة الوقد المصرى إلى القاهرة، لولا نجاح الجانب الأحريكي في بذل كل ما في استطاعته وممارسة الضغوط على المفاوض الإسرائيلي لقبول ما كان يرفضه، معنى هذا أن المفاوضات المصرية الإسرائيلية لم تكن سهلة، بل كانت بالغة الصعوبة وشديدة التعقيد، ولولا حكمة المفاوض المصرى وبراعته ودبلوماسيته وضبط أعصابه لكان من الممكن جدا أن تنتهى تلك المفاوضات إلى لا شيء.

ونجحت الدبلوماسية المصرية نجاحا كبيرا باسترداد كل الحقوق المصرية المغتصبة, فعاد إلى مصر كل شبر من صحرام سيناء التى سبق احتلالها المرة بعد الأخرى، خلال حربى ١٩٥٦ و ٧٦٠١ وليس مهما أن الأخوة العرب اعتبروا هذا «النجاح» دخيانة» عظمى للقضية، وللقومية العربية. المهم أنه بعد سنوات وسنوات فوجئنا بنفس هؤلاء الأخوة يهرولون ويزحفون سعيا وراء تحقيق السلام مع إسرائيل، ولا يحصلون من الأخيرة إلا على أقل القليل، مما كان في استطاعتهم الحصول عليه لو أنهم انضموا إلى مصر وتفاوضوا هم أيضا في كامب ديفيد من أجل الحصول على حقوقهم وأراضيهم المغتصبة!

إن البكاء على اللبن المسكوب لن يعيده مرة أخرى. وأفضل نصيحة يمكن أن يأخذ بها الأخوة والأشقاء هو اتباع نفس السياسة الذى تتبناها الزعامة المصرية – حاليا – بهدف إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، والاستعداد لنقل شعوبنا إلى حضارة وتحديات القرن الواحد والعشرين، من جهة أخرى.

ليس مهما على الاطلاق أن شيمون بيريز خسر معركة الانتخابات وفقد رئاسته للحكومة الإسرائيلية، التى فاز بها منافسه اليمينى بيبى نتانياهو. ليس مهما أن آراء رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد يُفهم منها معارضته للاسس والشروط التى قامت عليها عملية السلام التى سبق الاتفاق عليها بين حكومة بيريز ~ ومن قبلها حكومة اسحق رابين ~ وبين الفلسطينيين. ليس مهما – كذلك – الرفض الذي أعلنه حزب الليكود – العائد إلى الحكم – الذي يؤكد على عدم إعادة مرتفعات الجولان إلى السوريين! ليس مهما – أيضا القسم بأغلظ الإيمان اليهودية بأن القدس أصبحت وستظل إلى الأبد عاصمة للدولة اليهودية بأن الإسرائيلية، وأنه لا مساس بهويتها، ولا مساس بحدودها،

هذه اللاءات كلها - وغيرها - يجب ألا تفرع العرب كما أفرعتهم، ويجب ألا يجد فيها أعداء السلام ما قد يسعدهم ويبشرهم بقرب انهيار عملية السلام من أساسها، لتعود عجلة الزمان إلى الوراء، ويعود معها الصراع العربي الإسرائيلي إلى سابق عهده، وعنفوانه، وحروبه، وهزائمه!

وفُرْع صناع السلام من تولى بيبى نتانياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل، لم يكن مقصورا على العرب فقط.. كثيرون من قادة وزعماء ومفكرى العالم. – وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية واوربا - أبدوا هم أيضا فزعهم وأظهروا تضوفهم من آراء وأفكار وشعارات حزب الليكود - برئاسة نتانياهو - التي يمكن أن تؤثر سلبا على عملية السلام في المنطقة، وهي العملية التي كان من المنتظر الانتهاء منها خلال هذا العام أو في أوائل العام المقبل.. على الأكثر!

الرئيس الأمريكي بل كلينتون كان أكثر هؤلاء اهتماما بالمعركة الانتخابية الإسرائيلية، ويبدو أنه كان واثقا من فوز صديقه الحميم شيمون بيريز لدرجة أنه لم يترك مناسبة إلا أشاد فيها علنا - برئيس حزب العمل الإسرائيلي، وكاد - قبل ساعات من بدء الإدلاء بأصوات الناخبين - أن يناشد الناخبين الإسرائيليين منح أصواتهم إلى شيمون بيريز وحجبها عن منافسه اليميني المتطرف بيبي نتانياهو!

وليس خافيا على أحد أن هذا الصرص الشديد من جانب الرئيس كلينتون على فوز بيريز في المعركة الانتضابية، يرجع أساسا إلى تضوف الرئيس الأمريكي من أي انتكاس يمكن أن يلحق بعملية السلام في الشرق الأوسط التي يعتز كلينتون ويتباهي بأنه «الأب الروهي» لها. وهذا التخوف نفسه هو الذي جعل الرئيس الأمريكي يعترف للصحفيين في حديقة البيت الابيض - في أول تصريح له عقب إعلان النتائج الأولية التي رجحت كفة نتانياهو على بيريز – قائلا: إنه لم ينم طوال الليل لمتابعته لمعركة الانتخابات الإسرائيلية أولا بأول. ليس هذا فقط، بل إن كلينتون صرح للصحفيين بعد إعلان النتيجة النهائية، بقوله: «لقد تم اتصال تليفوني بيني وبين نتانياهو الذي أكد لي في تمسكه باستمرار عملية السلام، واحترامه لما تم الاتفاق عليه غلال فترة حكم رئيس الحكومة السابق شيمون بيريز». هذا

التاكيد نفسه سارع وزير الخارجية الأمريكي - وارن كريستوفر - بإعلانه عقب المكالمة التي أجراها هو الآخر مع رئيس وزراء إسرائيل الجديد.

رؤساء دول، ورؤساء حكومات أوربية كبرى فعلوا هم أيضا ما فعلته الإدارة الأمريكية، وأدلوا بتصريحات صحفية حاولوا بها تخفيف حدة التضوف العام – لدى شعوبهم -- مما قيل وتردد وتأكد من «تشدد» التيار اليميني المتطرف برئاسة بنيامين نتانداهو، الرافض تحقيق السلام على طريقة: رابين/بيريزا

الصحف العالمية، وشبكات التليفزيون المتعددة، كان همها الأولى هو البحث عن إجابة من المحيطين والمؤيدين لرئيس الحكومة الإسرائيلية - بيبى نتانياهو - توضح موقف وموقف حزب الليكود الذي يراسه من قضية السلام، وهل ينوى التخلى عنها، أو تعديلها، أو تجميدها؟!

مقالات، وتحليلات، وتوقعات، وآراء ازدحمت بها الصحف اليومية، وكلها تجمع على أن فوز بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة الجديدة يعنى أن الشعب الإسرائيلي يرفض السلام على طريقة رابين/ييريز، ويطالب بالسلام الذي يحقق الأمن لإسرائيل بصرف النظر عن موافقة العرب أو رفضهم!

ولم يكن غريبا أن يصب أنصار حزب العمل شديد غضبهم على رئيس الحزب السابق ... شيمون بيريز وتحميله مسئولية فشله وفشل الحزب في الاحتفاظ بتشكيل الوزارة، أرملة اسحق رابين كانت أول المنتقدين وأشدهم غضبا ويأسا، عندما اتهمت حزب العمل بأنه لم يستطع استغلال قتل زوجها – بيد المتطرف اليميني اليهودي – لإقناع الرأى العام الإسرائيلي بخطورة منح أصواتهم إلى قتلة زوجها، وقتلة السلام الذي كان يسعى إليه،

وقتلة الأحلام التى كان يهود إسرائيل – على حد قول لينا رابين-يعيشون على تحقيقها أملا في سلام دائم مع جيرانهم العرب! ولم تكتف لينا رابين بهذه التصريحات، وإنما أعلنت أنها تفكر في حزم حقيبتها لمفادرة إسرائيل والعيش بعيدا عنها!

حقيقة أن لينا عادت وسحبت هذا القرار، وقالت: إنها لم تكن تقصد الهجرة بمعناها الحرفي، ولكن ما قالته أرملة رابين جاء تعبيرا تلقائيا عن تضوف أنصار السلام داخل إسرائيل وخارجها من هذا القادم الجديد، الذي يكفي أن الجزار شارون يعتبر أهم مساعديه، وأكثرهم استماعا لما يقوله وما يتصح به!

وهذا التضوف كان أكثر وضوحا، لدى الكتاب والسياسيين والمفكرين العرب، بصرف النظر عن مواقف حكوماتهم أو تصريحات حكامهم. ففى مصر - على سبيل المثال - كان الرئيس حسنى مبارك حكيما - كعادته - ، دبلوماسيا. بطبعه، عندما أعلن - قبل إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية - أن يتعامل مع دولة إسرائيل وليس مع حزب من أحزاب إسرائيل. كما تنبأ الرئيس حسنى مبارك - ببعد نظره المعروف عنه - بانه سيتمامل مع نتانياهو - في حالة فوزه برئاسة الحكومة - كما سبق أن تعامل مع رابين ومع بيريز.

وما قاله الرئيس حسنى مبارك لم يكن مجرد محاولة من جانبه للتأكيد على استمرار عملية السلام، وإنما كان الهدف – فى تصورى – هو أن يؤكه من جديد على أن خيار السلام لم يعد يخضع للدراسة أو للتعديل والتبديل، وإنما هو خيار ارتضته الشعوب ولا تملك الأحزاب – مهما بلغت قوتها وشعبيتها – تغيير إرادة شعوبها. وفى رأيى فإن ما قاله الرئيس مبارك يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة السابقة التى خاضتها الدبلوماسية

المصرية في تعاملها مع حزب الليكود اليميني ، قبل أن يترك المكم لحزب العمل برئاسة رابين ثم بيريز.

فمعاهدة السلام الأولى بين مصر وإسرائيل تمت - كما قلت - خلال فترة حكم حزب الليكود برئاسة مناحم بيجين، كما أن فترة ما بعد تلك المعاهدة شهدت تعاملا بين مصر وحزب الليكود برئاسة مناحم بيجين، كما أن فترة بزعامة ورئاسة اسحق شامير الذي يعتبر من أكثر زعماء إسرائيل تعصب وتعنتا وطمعا الفي حقوق وأراضى العرب الفلسطينيين حقيقة أن التعامل بين مصر «مبارك» وإسرائيل «شامير» كان فاترا، وباردا، ولكن كل جانب حافظ - في نفس الوقت - على الحدود الدنيا من حسن الجوار والتعايش السلمي بين البلدين، احتراما منهما لنصوص وبنود اتفاقية السلام التي تم التوقيم عليها في كامب ريفيد.

وسرعان ما تحققت توقعات الرئيس مبارك. فلم تمض غير لحظات على إعلان النتيجة النهائية للانتخابات الإسرائيلية، حتى سارع رئيس الحكومة القادم - بنيامين نتانياهو - إلى الاتصال هاتفيا بالرئيس حسنى مبارك ليبلغه بتصميمه على استمرار عملية السلام في الشرق الاوسط، وهو ما رحب به الرئيس مبارك، ودعاه لزيارة مصر قريبا، مما أسعد رئيس الحكومة الإسرائيلية وأعلن في تل أبيب - فيما بعد - أن أول زيارة رسمية سيقوم بها نتانياهو ستكون لكل من: الولايات المتحدة، ومصر، والأردن في رحلة واحدة تبدأ بواشنطن.

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيسان: حسنى مبارك وحافظ الأسد قال الرئيس مبارك: «أكد لى نتانياهو فى التليفون أنه حريص على دفع عملية السالام، وإنه كان هناك سوء فهم لنقاط كثيرة ولعلنا نلتقى، ولذلك فأنا أقول: يجب علينا أن ننتظر

إلى أن ألتقى معه ونفهم منا هو اتجاهه، فإذا كان مع السلام فكلنا مع السلام النعادل والشامل، كنما سنيكون لنا موقفنا إذا سارت إسرائيل في اتجاه آخر».

الرئيس السورى حافظ الأسد كان - كعادته - غير متفائل بأى شىء ينسب لإسرائيل أو يصدر عنها. فمن رأيه: «نحن ليس لدينا الإحساس بأن الأصور تسير بالاتجاه الإيجابي، لذلك علينا أن نكتفل أو نستنفل أنفسنا لكبلا نغفل أو نستنفل و.

أماً الملك حسسين فكان متفائلا، كعادته، منذ أن توصل إلى إتفاق السلام مع الإسرائيليين. فمن رأيه - فور إعلان فوز الليكود بحكم إسرائيل -: «إن مستقبل عملية السلام في منتهى الروعة، وأنه لارجعة عن طريق السلام، وعلينا أن نعطى الفرصة لرئيس حكومة إسرائيل، ولا أجد داعيا على الإطلاق لهذا التشاؤم الذي يشعر البعض به بعد إعلان نتيجة الانتخابات الإسرائيلية».

ياسر عرفات كان – ولا يزال – أكثر الحكام والرؤساء والملوك العرب تخوفا من الجديد الذى جاء ليحكم إسرائيل خلال السنوات القادمة. فحمن رأى أبوعمار: « أنه لابد للحكومة الإسرائيلية أن تحترم التزامات السلام وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن القدس، والانسحاب من الخليل، وعودة اللاجئين».

والرجل معذور في خوفه وتخوفه مما يقال عن الحكومة الاسرائيلية الجديدة، ومما يتردد على السنة عتاة حزب الليكود الذين لا يطيقون سماع اسم الفلسطينيين، أو النطق أمامهم بما يسمى بالحقوق الفلسطينية!

لقد كان رئيس الوزارة القادمة بيبى نتنياهو جلياطا عندما أبدى رغبته فى لقاء كل من الرئيس الأمريكى كلينتون، والرئيس المصدى حسني مبارك وجلالة الملك حسين، ولم يضف الى هؤلاء اسم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي لا يخفي على احد أهميته القصوى باعتباره الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في عملية تحقيق السلام في المنطقة. وهذه الجليطة من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، كانت مثار أسئلة ترددت على السنة الصحفيين خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في العقبة، وتولى الرئيس حسني مبارك الإجابة عنها قائلا: «عندما كانت واشنطن ترفض الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبعرفات، أكدت للرئيس الأمريكي – وقتذاك رونالد ريجان – أنه ليس هناك طريقة أخرى أمام الإدارة الأمريكية سوى ضرورة الاتصال بياسر عرفات مباشرة، وهو ما حدث بالفعل مع واشنطن ومع اسحق رابين وشيمون بيريز. أن نتانياهو يعرف أنه يجب أن يلتقي في وقت ما مع عرفات ليبحثا القضايا المعلقة بينهما».

ومخاوف الجانب الفلسطيني شارك في التعبير عنها العديد من القيادات الفلسطينية، في تصريحات وجدت مكانا لها في نشرات الاخبار _ المرئية والمقروءة والمسموعة _ على مستوى قارات الدنيا الخمس. لقد أبدى الفلسطينيون الكثير من المخاوف الدنيا الخمس، لقد أبدى الفلسطينيون الكثير من المخاوف والشكوك في مدى احترام حكومة حزب الليكود الجديدة لما تم الاتفاق عليه بالفعل بين الجانب الفلسطيني وحكومة حزب العمل السابقة. أصوات فلسطينية _ مثل السيدة سها عرفات _ عبرت، في العاصمة البلجيكية بروكسل، عن ثقتها في استمرار ودعم وتقدم العملية السلمية بين الاسرائيليين والفلسطينيين تنفيذا لمطالب وأهداف الشعبين. والسيدة حنان عشراوى أكدت من جانبها أن الاتفاقيات التي وقعت عليها حكومة حزب العمل يجب على حكومة حزب الليكود القادمة احترامها وتنفيذها. وأضافت السيدة حنان عشراوى: انه لم يعد لدى الفلسطينيين ما يمكن

التنازل عنه، وأن هناك قضايا أساسية وجوهرية لا يجوز الرجوع أو التفريط فيها. مثل قضية : قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وإلى جانب هذا التيار الفلسطيني الذي لم يفقد تفاؤله حتى هذه اللحظة سمعنا صوت التيار الفلسطيني الآخر الذي يرى أن عملية السلام مهددة بالتوقف تصاما مع عودة الصقور الجارحة الإسرائيلية إلى الحكم بفضل أصوات غالبية الشعب الإسرائيلي الرافض السلام!

قنوات التليف زيون الإسرائيلية تحرص .. حاليا .. على تقديم آراء المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الأراضى المحتلة، وكلها تتخوف من احتمالات تعثر مباحثات السلام مع القادم الجديد، وكلها تناشد نتانياهو أن يسير في نفس الطريق الذي سار فيه من قبله: رابين وبيريز، إذا كان يريد بالفعل أن يتحقق التعايش السلمي بين الشعبين. الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، لم يكتف التعملية السلمية، وإنما رأيناه يجري اتصالات عاجلة .. مباشرة أو العملية السلمية، وإنما رأيناه يجري اتصالات عاجلة .. مباشرة أو هذه الاتصالات قال أبو عمار خلال المؤتمر الصحفي المشترك لمبارك وحسين وعرفات في العقبة : «إن الاتصالات التي أجريتها مع الإدارة الأمريكية أكدت استمرار دعمها لعملية السلام كما أن مباحثاتي واتصالاتي مع رعماء أوربا واليابان تؤكد إصرار المجتمع الدولي على استمرار عملية السلام وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه.

ولم تكن الولايات المتحدة وأوربا وآسيا، هي وحدها التي حرصت على التأكد من توجهات نتانياهو بالنسبة لعملية السلام،

وإنما الدول العربية كانت سبَّاقة أيضًا إلى تلك المحاولة، لما بمثله السلام من أهمية قصوى بالنسبة لهذه الدول. فبعيدا عن الدول المعنية والمنشاركة في عملية السلام - مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان _ نجد اهتماما كبيرا ومماثلا من جانب الدول العربية الخليجية، ودول شمال أفريقيا، وبالذات تلك التي أقامت عبلاقيات ما مع إسترائيل مثل: قطر، ستلطنة عنمان، المغرب، وتونس.. بعض هذه الدول أبلغ الإسرائيليين _ علمنا أو سرا _ إن اى تراجع من جانب حكومة الليكود عن عملية السلام سوف يوقف أي تقدم في العلاقات بين تلك الدول وإسرائيل. قطر _ على . سبيل المثال .. هددت بوقف تنفيذ صفقات بيع الغاز القطري إلى إسرائيل في حالة توقف مسيرة السلام مع الجانب الفلسطيني. هذه التحركات كلها، وغيرها، تعتبر .. في رأيي .. مواقف إيجابية كان من النصعب حدوثها لولا هذا التضوف على عملية السلام فور الإعلان عن فوز مرشح حزب الليكود على مرشح حزب العمل. لقد وضبع للعالم كله موريما لأول مرة مأن العرب من المحيط إلى الخليج، هم أشد الناس حرصا على دعم واستمرارية عملية السلام مع إسرائيل. ليس هذا فقط بل إن التحركات العربية السريعة جدا التي شهدت .. في أسبوع واحد .. لقاء الرئيس حسنى مبارك والرئيس حافظ الأسد في القاهرة، ثم لقاء الرئيس مبارك مع الملك حسين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مدينة العقبة الأردنية، ثم لقاء دمشق الذي ضم كلا من الرئيس حسنى مبارك والرئيس السورى حافظ الاسد، وولى عهد المملكة العديبية السعودية الأميد عبدالله بن عبدالعزيز، إعادت ... فجأة - الحلم الذي لا يـزال يراود معظم الشـعـوب العربيـة في أمكانية إعادة الحد الادنى من الوحدة العربية التي كانت ذات يوم

بعيد مصدر فخر وتفاخر لكل عربي.

وليس هذا بالغريب أو العجيب.. فكلنا نتذكر أن الوحدة العربية قامت ويبرزت عندما أيقنت الشعبوب العربية أن الحل الوحيد المتاح - وقتذاك - لاسترداد الصقوق والأرض الفلسطينية من المغتصب الإسرائيلي ـ الذي أقام دولته المنزعومة فوق أشلاء وأنقاض الدولة الفلسطينية _ هو تحقيق وحدة الصف العربي، ووحدة القوة العسكرية العربية ، ووحدة القرار العربي الذي مخطط لشن الحدرب التي لامغير منها ضيد الكينان اليهبودي الصهيوني.

ومازلنًا نتذكر كيف أن مجرد التلويح .. من جانب هذه الدول العربية أو تلك ـ بهذه الحرب المقدسة كان وحده القادر على إنهاء أية خيلافات عبربية، ووحده القادر على قبول الدعوة إلى عقد مؤتمرات القمة العربية، في أي وقت وفي أي مكان، ووحده ـ أيضا _ الذي أعطى الانطباع للدنا كلها بأن هناك منطقة في الشرق الأوسط يسكنها، ويديرها، ويخططها، وينميها، الإنسان العربي الذي لم _ ولن _ يتقبل الأمر الواقع بالوجود الإسرائيلي داخل حدود بلاده ومنطقته.

هكذا ارتبطت وحدة الصف العربي في أذهان العالم ـ على مدى نصف القرن الماضى ـ بالحسراع العربي الإسسرائيلي، وبحتمية نشوب الصروب بينهما الواحدة بعد الأخرى إلى أن يتحقق النصر النهائي لطرف على الطرف الآخر.

ومن الطريف أن هذه الصورة تغيرت الآن من النقيض إلى النقيض!

لقد عشنا زمنا ـ ليس بالقصير ـ نعاني فيه من الخلافات العربية، ومن الانقسامات العربية، ومن المحاور العربية، ومن تربص هذه الدولة العربية بتلك! عشنا سنوات لاهـم لنظام عربى حاكم – مثل نظام البعث فى العراق – غير التخطيط لغزو الدول العربية الشقيقة المجاورة له، مما أفقد شعوب هذه الدول – والحق معهم.. بالطبع – أى إحساس لها بالانتماء إلى قومية عربية أو إلى صف عربى! الأمين العام لجامعة الدول العربية طاف بكل العواصم العربية سعيا من أجل تحقيق المصالحة العربية، دون جدوى. واتضح أن الجرح العميق الذي أحدثه الغزو العراقي – دلك الدولة الكويت – فى نفوس الشعوب العربية الخليجية يحتاج إلى زمن طويل لعلاجه والشفاء منه.

هناك بعض الدول العربية الخليجية التى ترى أن الدول العربية التى أيدت وساندت العراق فى جريمته العظمي، يجب أن تعاقب هى الأخرى ويستحيل إعادة العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب تلك الجريمة.

وهناك - أيضاً - نظام حاكم عربى - فى السودان - باع نفسه لإيران وفتح بلاده لإيواء المرتزقة وتدريبهم على القيام بالعمليات الإرهابية الإجرامية فى الدول العربية المجاورة، وبالتالى يستحيل أن تتم المصالحة معه مادام مصراً على المضى فى طريق الإجرام، والإرهاب، والاسترزاق من الفرس الإيرانيين!

وكان يمكن أن تستمر هذه الخلافات العربية /العربية لسنوات الخرى قادمة، لولا ما حدث - أخيرا - في إسرائيل عندما هُزم شيمون بيريز في الانتخابات وفاز اليميني المتطرف والمتعجرف بنيامين نتانياهو بحكم إسرائيل للسنوات الأربع القادمة، فمنذ اللحظة الأولى التي اعتبت إعلان هذا الفوز، دبت الحياة - فجأة - في الجسم العربي الذي شبع مرضا، ووهنا، وضعفا، ليسترد قوته وصحته وقدراته، لمواجهة التحدي الكبير الذي يمكن أن

يهدم عملية السلام التى أقنعت الشعوب العربية _ أخيرا جدا _ أنه لا حل ولا أمل ولا مستقبل لهذه المنطقة غير خيار السلام الذى يعيد الأرض لأصحابها، وينتزع حقوق الشعوب من مغتصمها.

وتغيرت صورة العرب في عيون العالم كما تغيرت صورة إسرائيل في نفس الوقت. صورة العرب، قبل فوز نتانياهو، كانت تظهرهم كأناس أرغموا على تقبل عملية السلام، وينتظرون الفرصة للانقضاض على الإسرائيليين في أول فرصة في حين كانت صورة الإسرائيليين المعتادة والتقليدية على مدى العقود العديدة الماضية - تظهرهم كأناس خلقوا من أجل نشر السلام والرخاء لكافة شعوب الدنيا!

بعد فوز نتانياهو.. تبادل العرب والإسرائيليون المقاعد والادوار! فإسرائيل أصبحت هى الرافضة لدعم واستمرار عملية السلام، بدليل خوف وفزع كل شعوب وحكومات العالم، في حين أن العرب هم الذين يعملون الآن من أجل جمع الشمل، ووحدة الصف، تمسكا منهم بعملية السلام التي أصبحت مهددة بالتوقف أو التجمد نتيجة لفوز حكام إسرائيل الجدد المعروفين بتعصبهم وكراهيتهم للعرب والفلسطينيين.

تحية لبيبى نتانياهو.. الذى لولا فوزه فى الانتخابات، لما كان هذا التحرك العربى السريع، ولما عدنا نحلم بقرب المصالحة العربية، وجمع الشمل، ووحدة الكلمة والصف والهدف.

ااااااا ●الموقف السياسي:

. بالمسراهة الأبسر سكيسة

كم أتمنى لو أننا توقفنا عن استخدام كلمات وعبارات أدمناها طوال السنين الطويلة الماضية، وكلها تطالب الولايات المتحدة الامريكية بأهمية وضمرورة ممارسة بعض الضخوط على الامريكية بأهمية وضمرورة ممارسة بعض الضخوط على الحكومات الإسرائيلية – المتعاقبة الواحدة بعد الأخرى – لعل وعسى تقبل الالترام بما سبق التوصل إليه من اتفاقيات ممناها منذ زمن طويل، لدرجة أن الإدارات الأمريكية – الحالية والسابقة – منذ زمن طويل، لدرجة أن الإدارات الأمريكية – الحالية والسابقة باترك مناسبة إلا أعلنتها صراحة بأنها – أى الولايات المتحدة – لا تريد ولا تستطيع في نفس الوقت أن تمارس أي نوع من أنواع الضغوط على إسرائيل، وأن كل ما يمكنها القيام به هو دور حوار» ويترك لهما مهمة حل المشاكل المشتركة بينهما.. وفيما عدا هذا «الدور الصيادي» فليس لدى الإدارة الأمريكية أي تصور عدور يمكنها القيام به أن تحمل مسئوليته.

الف مرة ومرة.. سمع العرب فيها هذا التوضيح الأمريكي بكل صراحة ووضوح، وعلى الرغم من ذلك.. لا يزال العرب ـ وبالذات

القيادات الفلسطينية - لا يتركون مناسبة إلا انتهزوها لمناشدة الإدارة الأمريكية بممارسة الضفط على الحكومة الإسرائيلية، وكأن هذه الممناشدة - المتكررة الف مرة ومرة - كافية لفسل أيديهم من مسئولية فشل العملية السلمية!

الجديد في هذا الموضوع القديم - لدرجة الزهق والملل - هو ما أعلنه نبوت جينجريتش - رئيس مجلس النواب الأمريكي - خلال زيارته الأخيرة لكل من : إسرائيل، وقطاع غزة، والمملكة الاردنية الهاشمية. فالرجل لم يخف مشاعره وتعاطفه مع كل ما قيل له وكل ماسمعه من الإسرائيليين لدرجة أنه أكد علي: «أن القدس هي عاصمة أبدية لإسرائيل». وعندما سأله الصحفيين عن تناقض هذا الرأي مع رأى الإدارة الأمريكية ذاتها، أجاب حندريتش دكل هدوء ويرود:

- «لقد سبق أن اعترف الكونجرس بمدينة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وبالتالى فليس صحيحا أن الإدارة الأمريكية ترفض هذا الوضع، كما أنها لا تستطيع الاعتراض على تنفيذه بعد أن وافق الشعب الأمريكي - ممثلا بنوابه فى الكرنجرس - عليه ». وليس مهما أن الإدارة الأمريكي - بلسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها - غاضبة مما قاله - ويقوله - الأمريكي وزارة خارجيتها - غاضبة مما قاله - ويقوله - الأمريكي المتعصب لكل ما ينسب لليهود الإسرائيليين من قريب أو بعيد - وليس مهما - أيضا - أن تسارع القيادات الفلسطينية - بصفة عامة - إلى شجب تصريحات خاصة - والقيادات العربية - بصفة عامة - إلى شجب تصريحات جينجريتش والتنديد بها. ولا فائدة - أيضا - من وراء تنبيه الإدارة الأمريكية إلى أن الوقت قد حان الآن - بعد غياب طويل - لممارسة «الضغط الأمريكي» على إسرائيل لتقبل ما رفضت قبوله خلال العقود العديدة.

لقد مللنا من متابعة ومشاهدة نفس دالسيناريو» الذي كتب منذ
بدء النكبة _ في أواخر الاربعينيات _ وفيما عدا تغيير وجوه أبطال
الرواية المملة من الممتلين والممثلات، فإن القضية لاتزال نائمة
وشبت نوما _ وموتا _ داخل سيارة .. سكودا !

والحل ؟!

ليس من عندى .. وإنما سمعته ـ بالصدفة ـ من أستاذ تاريخ وكاتب ومحلل سياسى فلسطينى يقيم فى واشنطون منذ سنوات طويلة، كان يـجرى حوارا مع برنامج «البعد الرابع» الذى يقدمه تليفزيون أبو ظبى أسـبوعـيا. حلقة البرنامج التى شاهدتها استضاف فـيها مقدم البرنامج _ الاستاذ جمال ريان _ وزير الإعلام الفلسطيني السيد ياسر عبد ربه واثنين من الفلسطينيين المثقفين المقيمين فى الولايات المتحدة ولهما اهتمامات كبيرة بلادهما.

بدأ وزير الإعلام الفلسطيني حديثه فصب جام غضبه وحنقه ومعه كل الحق على الحكومة الإسرائيلية التى تتحمل مسئولية تجميد العملية السلمية، ثم أكد على ضرورة قيام الإدارة الأمريكية حكذا وبممارسة الضغط على نتانياهو ليرجع إلى طريق الصواب وصولا إلى السلام العادل والدائم. ولم يكتف السيد وزير الإعلام الفلسطيني بذلك وإنما طالب الدول العربية والدول الأوربية بممارسة نفس الضغوط على الإسرائيليين.. كل حسب قدراته وحجم تأثيره على حكومة تل أبيب. واختتم السيد ياسر عبد ربه كلامه مؤكدا على أن الفلسطينيين سيواصلون كفاحهم من أجل استرداد حقوقهم حتى آخر قطرة في دمائهم، ولكنهم وفي نفس الوقت ولا يضمنون النصر في النهاية.

ولم تحد هذه التأكيدات والتصريحات قبولا من الضيفين الفلسطينيين المغتربين في الولايات المتحدة الأمريكية. فالأول ــ الذي يرأس جمعيات الصداقة العربية الأمريكية _ صمم على أن جميع الاتفاقات السلمية التي تمت بين إسرائيل والفلسطينيين قد ماتت بالفعل، وبالتالي فلا معنى على الإطلاق من استمرار تمسك السلطة الفلسطينية يعملية السلام ومحاولة إحيائها من جديد.. لأن في ذلك مضبيعة للوقت وضيباعا للقضية العربية والصقوق الفلسطينية. أما النضيف الفلسطيني - أستاذ التاريخ والمحلل السياسي الذي كان يتحدث في البرنامج من مقر إقامته في العاصمة الأمريكية .. فقد كان أكثر صراحة، وأكثر نقدا وانتقادا، عندما أكبد أن على القبادة الفلسطينية أن تتخلى نهائيا عن السيناريو القديم الذي تلتزم به منذ أن بدأ الـصرام العربي يتركز على التنديد بالممارسات الإسرائيلية، وتحميل الولايات المتحدة مستولية استمرار تلك الممارسات المرفوضة لا لشيء إلاً لأن الإدارات الأمريكية _ الواحدة بعد الأخرى _ ترفض أن تمارس ضغوطها المكثفة على الحكومات الإسرائيلية!

وتساءل الأستاذ الجامعي الفلسطيني عما حصلنا عليه من تكرار تمثيل هذا السيناريو على امتداد السنين الطويلة والبعيدة الماضية.. غير المزيد من الإحباط، والمزيد من ضياع الحقوق، والمزيد من استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية!

ولم يترك مقدم البرنامج المثير – جمال ريان – الفرصة لتضيع من يديه، فبادر بسؤال ضيفه المغترب عما يمكنه هو شخصيا أن يفعله لم تركت له فرصة إصدار القرار داخل السلطة الفلسطينية، فأجاب الضيف الفلسطيني ما معناه بأن كل ما يقال عن التأييد الأمريكي لإسرائيل هو حقيقة واقعة ولا يمكن إقناع الأمريكيين بتغييرها إلآ إذا وجدوا فينا نحن الفلسطينيين والعبرب التغيس المطلوب. فعلى الفلسطينيين أن يكفوا عن إظهار أنفسهم في صورة قبيلة تحكمها العادات والتقاليد والقرارات التي تتجمع كلها في يد الأب الروحي لكل أفراد تلك القبيلة أو العشيرة.. لابد من أن يتغير هذا الأسلوب على الفور، وتتصول السلطة الفلسطينية إلى سلطة ديمقراطية حقيقية تتعدد فيها الآراء والأفكار وصناع القران فبالسلطة الفلسطينيية تدير أمون شبعيها ينفس الأسلوب الذي كانت تديرها به قبل أن تقوم لهذه السلطة قائمة. حقيقة أن هناك تسميات ديمقراطية مثل: المجلس التشريعي، والوزارات، والمجالس والهيئات. ولكن هذه كلها مجرد تسميات جوفياء لا تملك من أمرها شيئا. فالقرار ـ أي قرار وكل قرار ـ يملكه الأب الروحي.. والأوحد الذي يمسك بيده كل خيوما القضية من ألفها إلى يائها. وهذا الأسلوب في الحكم لا يوافق عليه الشعب الأمريكي ولا إدارته ولا مجالسه النيابية، لأنهم هنا يحترمون فقط الأنظمة الديمقراطية، وتعدد الأحيزاب والأراء.. بتغير الأشخاص والاسماء والحكام.

وحاول وزير الإعلام الفلسطيني أن يقاطعه والرد عليه موضحا الظروف الراهنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتعيشها معه السلطة الفلسطينية في هذه الأيام، وكيف أن كل ما ينادي ويطالب به سيتحقق عندما يسترد الفلسطينيون حقوقهم وتقوم لهم دولتهم، ولكن المغترب الفلسطيني لم يكن لديه أية رغبة في الاستماع إلى ما سبق سماعه مرات ومرات، وتجاهل ذلك وواصل انتقاداته فطالب باهمية وضرورة تطهير صفوف

السلطة الفلسطينية من الفساد الذي استشرى فيها. وانتهى المغترب الفلسطيني إلى أنه ما لم يحدث هذا التغيير الشامل لصورة وأسلوب السلطة الفلسطينية في معالجتها وإدارتها للقضية فقل على الأخيرة السلام. لأن إسرائيل لن تغير من مواقفها، كما أن الولايات المتحدة لن تجد ـ هي الأخرى ـ داعيا لممارسة أي ضغط على دولة وشعب بعما!

وأهم ما قاله المغترب الفلسطيني - وأعجبني حقيقة - هو حديثه الطويل عن ضخامة وثقل وزن العالم العربي، وكيف أن العالم الخارجي - وبالذات داخل الولايات المتحدة الأمريكية - لا يشعر بهذه الضخامة ولا بهذا الثقل. فليس هناك موقف عربي موحد، وليس هناك موقف عربي العربي - ككل - ما يقنع العالم الخارجي - ولا أقول: يخيفه - حتى يغير نظرته إلى القضية.. فيساعد في الأخذ من إسرائيل ما لا حق لها فيه، ويعطيه لأصحابه العرب.. قد يكون الرجل رومانسيا لها فيه، ويعطيه لأصحابه العرب.. قد يكون الرجل رومانسيا قد أثرت في أفكاره وآرائه، ولـكن من المؤكد أن الكثير مما قاله يستحق الدراسة ويستحق أكثر.. الأخذ به، مادمنا - بالفعل - نريد إحياء القضية!

• العوقف البيياسي،

هؤلاء النواب «العظام» وتهديداتهم الجوناء !

مسألة المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى مصر، اصبحت ـ بحق ـ قضية «حياة أو موت».. بالنسبة لعدد لا بأس به من نواب الكونجرس الأمريكي. فمنذ فترة غير قصيرة بدأ الحديث عن هذه المعونات يتردد على السنة وأسئلة بغض السادة النواب الأمريكيين في كل مرة تدور فيها المناقشات ـ داخل لجان الكونجرس ـ عن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ـ وعن الموائيل، بصفة خاصة. فمن رأى هؤلاء السادة أنه أن الأوان الأن لمطالبة الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في المساعدات الضارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الدول الصديقة، بغرام أن هذه المساعدات أصبحت تعطى لمن لا يستحق، بعد أن بنت للأمريكيين أن بعض الدول الـتى تتلقى المساعدات لم تعد تقوم بالدور الذي سبق الاتفاق على القيام به كشرط لمنصها العناية والرعاية الأمريكيتين والممثلة بن فيما يسمى بالمعونات العتصادية والعسكرية السنوية!

ويرى السادة نواب الكونجرس أن مصر تقف حاليا على رأس قائمة تلك الدول التي كانت حتى الأمس القريب دولة صديقة، وأصبحت - الآن - متمردة، ومتنمرة، وتصر على أن تقف موقفا مضادا لكل ما تريده وتنتظره الولايات المتصدة الأمريكية من اصدقائها الذين يتلقون منها الدعم والمعونة!

فى البداية.. لم تهتم مصر كشيرا بهذه الآراء، باعتبار أنها تصدر عن قلة من سادة الكونجرس، ولم تشكل رأيا عباما وسط جموع الإعضاء، خاصة أن الإدارة الأمريكية كانت تسارع وتتولى الرد بنفسها على هذا الرأى المعادى لمصر، مؤكدة ثقتها فى المواقف المبدئية والصداقة المصرية التى لا غنى للولايات المتحدة عنهما من منطلق حرصها على مصالحها فى منطقة الشرة, الأوسط.

وللاسف الشديد لم تتوقف هذه النجمة حتى هذه اللحظة رغم أن الإدارة الأمريكية أكدت المرة بعد الأخرى - بلسان الرئيس كلينتون نفسه أو بلسان كبار معاونيه - عدم وجود نية لديها فى وقف المعونات عن مصر، أو حتى تقليصها أو الحد منها. لكن اعتراض الإدارة الأمريكية لم يجد له صدى لدى القلة من نواب الكرنجرس، ولم يقنعهم بالكف عن إثارة هذا الموضوع، بدليل أنهم سرعان ما نقلوا رأيهم، وتشهيرهم بمصر، والتشكيك فى واقفها، من داخل قاعات المجلس إلى خارجها. وقوجئنا بأحاديث وآراء ومقالات تحتل مساحات كبيرة فى أجهزة الإعلام الأمريكية وقراب اصحابها - بصراحة ووضوح - إن مصر لا تستحق يقدول اصحابها - بصراحة ووضوح - إن مصر لا تستحق المعونات الاقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها سنويا من الولايات المتحدة، لتنكر حكومتها وشعبها لما سبق الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة بالنسبة لعملية السلام فى منطقة الشرق

وكان لابد لمصر من الرد على كل ما يثار حولها من آراء وأقاويل، تكاد تقنع البسطاء من القراء والسامعين بأن حكما بتجويع الشعب المصرى قد صدر بالفعل، وأن إعلان إفلاس مصر أصبع وشيكا جدا! لقد استمع العالم كثيرا إلى الرئيس حسنى مبارك وهو يؤكد - بالهدوء والثقة المعروفين عنه - أن مصر تعلم تماما أن هذه المعونات التي تتلقاها من الولايات المتحدة لن تدوم إلى الابد، ولهذا تم وضع الخطط الاقتصادية المصرية عي أساس احتمالات توقف هذه المعونة في أي وقت. وكنا نتذكر كيف حاول أحد الصحفيين الامريكيين إثارة

ويبيا تنظير حيث عدان بعد استحديق العرب الرئيس حسنى مبارك - خلال إحدى زياراته الأخيرة للولايات المتحدة - عندما سأله عما ستفعله مصر عندما تقرر أمريكا قطع المعونات الآقتصادية عن مصر؟ وكنان رد الرئيس مبارك الهاديء والواثق هو: «ستقعل مصر ما ستفعله إسرائيل التي تتلقى أكبر جانب ممكن من المعونات الأمريكية، لأننا نثق في أنه في حالة قيام الولايات المتحدة بقطع معوناتها الخارجية، سيكون القرار شاملا لكل الدول التي تتلقى تلك المعونات، ولن يكون - بالطبع - مقصورا - كما نعتقد - على مصر وحدها!».

وقتها سارع الرئيس الأمريكي بل كلينتون مؤكدا قوة، وعمق، الصداقة التي تربط بين بلاده ومصر، وأن هذه الصداقة تزداد قوة ووثوقا يوما بعد يوم، مما أعطى الانطباع بأنه ليست هناك نية لدى الإدارة الأمريكية للخضوع لما تنادى به قلة من نواب الكرنجرس التي تخصصت في التشكيك في المواقف المصرية، ولا تجد وسيلة لمعاقبة مصر غير المطالبة بقطع المساعدات والمعونات عنها فور!!

وكل ما تقوله الإدارة الأمريكية عن مصر، وحرصها على صداقتها، لا يجد آذانا صاغية – أو حتى متفهمة – لدى اللوبى المعادى لمصر داخل مجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين. فما من مناسبة تطفو على سطح الأحداث السياسية إلا انتهزها هذا اللوبى لاعادة المطالبة بضرورة معاقبة مصر عن طريق قطع المعونات الاقتصادية عنها! فعندما يكون الحديث عن ليبيا – مثلا المعونات الاقتصادية عنها! فعندما يكون الحديث عن ليبيا – مثلا بمقاطعة الجماهيرية الليبية، وبالذات مصر التى يزعم هؤلاء بمقاطعة الجماهيرية الليبية، وبالذات مصر التى يزعم هؤلاء بقرار المقاطعة، وتقوم بتزويد ليبيا بكل احتياجاتها المحظور بقرار المقاطعة، وتقوم بتزويد ليبيا بكل احتياجاتها المحظور استيرادها، مما يعنى – كما يزعم اللوبى المعادى – أن مصر من قرارات المجتمع الدولى، وتتحدى الإرادة والمصالح الأمريكية، وتساعد دولة تتهمها بالقيام باعمال الإرهاب وبنسف طائرة الركاب الأمريكية فوق مدينة لوكيربي.. منذ عدة سنوات! وبالفعل ينجح هذا اللوبى في التصويت على قرار يطالب بقطع وبالفعل ينجح هذا اللوبى في التصويت على قرار يطالب بقطع المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار

وبعض يبع من الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار المعونات عن الدول التي تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار الاقتصادى المفروض عليها، ويحدث هذا القرار دويًا إعلاميا كبيرا، أخطر ما فيه هو محاولة إظهار مصر في صورة الدولة التي تساند الدول المتهمة بممارسة الإرهاب، على أمل الضغط على الحكومة المصرية الاسباب غير خافية على أحد!

وإحقاقا للحق _ ولكى لا يكون حكمنا عاما _ نقول : هناك كثرة من هؤلاء النواب تحرص على مصالح بلدها أكثر من حرصها على مصالحها الخاصة، من جهة، وعلى مصالح إسرائيل، من جهة ثانية. هؤلاء النواب أعلنوا رأيهم _ بصراحة _ في قضية المعونات الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها أمريكا لمصر، وأكدوا ـ فى تقرير لهم تم نشره على نطاق محدود ـ أن التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر يشكل أهمية للأمن القومى للدولتين، كما طالبوا بالاستمرار فى برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خاصة بعد أن قطعت مصر شوطا طويلا فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى. ولم يكتف التقرير بذلك وإنما أشاد طويلا بالمواقف المصرية بزعامة الرئيس حسنى مبارك، وبالذات موقفها ومساهمتها فى حرب الخليج، ودورها الجوهرى فى بدء وتحريك عملية السلام فى الشرق الاوسط.

هذه الإشادة بمصر، وبزعامة مصر، لم يعرها اللوبى المعادى لنا فى الكونجرس الاهتمام اللازم، بل قعل العكس. فوجئنا به يكثف هجومه على السياسة المصرية، ويحاول - بكل الأكاذيب والافتراءات - أن يسلب من القيادة المصرية دورها الريادى فى تحريك عملية السلام، توطئه للمطالبة بعقابها عن طريق قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها!

وما أعجب ما قاله .. ويقوله .. هؤلاء النواب «العظام»:

■■ إنهم يرددون المرة بعد الأخرى أن البرئيس حسنى مبارك لم يعد متحمسا لتحريك عملية السلام، بدليل أنه رفض دعوة الرئيس الأمريكي للحضور إلى واشنطون والاجتماع مع الملك حسين ونتانياهو وياسر عرفات في البيت الأبيض، مما تسبب _ كما يزعمون _ في قشل هذا الاجتماع!

لقد تناسى هذا اللوبى – عامدا متعمدا – كل ما قاله الرئيس مبارك قبيل الدعوة إلى عقد اجتماع واشنطون المذكور، وكيف حذر الرئيس المصرى من أن المواقف المتشددة التى يقفها

نتانياهو ويتمسك بها ويرفض التنازل عنها والرجوع فيها، سوف تفشل هذا الاجتماع ولن يحقق المجتمعون أى تقدم في عملية السلام، وكانت نصيحة الرئيس مبارك ـ لكل الأطراف المعنية ـ ومشدده وتعنته حتى يمكن للاجتماع المنتظر أن يحقق تقدما وتشدده وتعنته حتى يمكن للاجتماع المنتظر أن يحقق تقدما ونجاحا. لكن الأطراف المعنية لم تأخذ بتحفظات الرئيس مبارك، وتم عقد الاجتماع الرباعي في واشنطون ـ في غياب الرئيس المصرى ـ وكان الفشل حليف هذا اللقاء كما سبق أن توقع الرئيس مبارك له. وبدلا من أن يشيد السادة النواب «العظام» بموقف الرئيس مبارك وبعد نظره، فوجئنا بهم لا يتركون مناسبة إلا استغلوها لتوجيه النقد الرئيس مبارك واتهامه بأن عدم مشاركته في لقاء واشنطون هو الذي تسبب في فشله، وفي مشاد، وفي تجميد مباحثات السلام، وبالتالي فيجب على أمريكا معاقبة مصر وقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها!

■■ اتهم النواب والعظام، مصر بأنها هى التى تشجع القيادة الفلسطينية على رفض تقديم التنازلات التى يطالب بها رئيس الحكومة الإسرائيلية كشرط لاستثناف مفاوضات السلام، وزعم اعضاء اللوبى المعادى لمصر فى الكونجرس الأمريكى: أنه لولا دعم ومساندة وتشجيع الرئيس حسنى مبارك للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، لما صمحد الأخير أمام تهديد ووعيد الجانب الإسرائيلي، ولكان العالم احتفل منذ فترة طويلة ماضية بالسلام وليؤكد اللوبى البرلمانى الأمريكى المعادى لمصر: أن هذا الموقف المصرى المساند للفلسطينيين والرافض مبدأ الاستسلام

للإسرائيليين، بعتبر تحديا مصريا سافرا للولايات المتحدة الامريكية بصفتها راعية عملية السلام، من جهة، وبصفتها الدولة العظمى التى لا تبخل على مصر بالعناية والرعاية، وبالتالى فلا مفر من سرعة توقيع العقوبات عليها وأهمها قطع المعونة الاقتصادية والعسكرية إلى أن تعود إلى عم سام تبدى عميق أسفها لما ارتكبته من مواقف مساندة للحق العربى، وداعمة للسلام القائم على العدل!

ومن السهل جدا الرد على السادة أعضاء اللوبى الأمريكي المعادي لمصر:

■ أن أكرر ما سبق للرئيس مبارك تأكيده _ عقب كل مرة يهدد فيها البعض بقطع أو تخفيض المعونات الاقتصادية لمصر _ ولكن الذي أحب أن أضيقه هو أن الشعب المصرى أصبح يضيق كثيرا بهذه التهديدات الجوفاء التي كثر التلويح بها وأخرها ما أعلنه أحد أعضاء هذا اللوبي الذي طالب بضرورة إجراء تخفيضات في حجم المعونات الاقتصادية لمصر _ على طريقة أوكازيونات وتصفيات المحلات التجارية _ مما يعتبره الشعب المصرى محاولة لإهانته بأسلوب رخيص وغير مقبول.

■ إن تكرار التلويح بهذا التهديد سوف يزيد _ بالقطع _ من حجم الضيق، والزهق، والسخط، من تلك المساعدات، ومن الذين يقدمونها، ومن الذين يستمرون في قبولها! وليس في ذلك مبالغة، فلقد سبق أن ارتفعت _ بالفعل _ أصوات تطالب الحكومة المصرية بالتقدم بمبادرة من جانبها بإعلان رفضها لهذه المعونات الاقتصادية التي أصبحت في نظر الشعب المصري

كشـوكة فى ظهـره يتأذذ من طعنه بها بتـحريكها حـتى تزيد من ألمه، وضبيَّة، وسخطه.

- ■■ أعضاء اللوبى المعادى لمصدر انفردوا وحدهم باتهامهم لمصر بانها هى التى تعرقل عملية السلام، فى حين أن شعوب وحكومات الدنيا كلها تعلم جيدا أن حكومة حزب الليكود الحاكم فى إسرائيل هى التى جمدت المفاوضات، وتنكرت للاتفاقيات، وفرضت شروطا لاستئناف المباحثات لا يمكن لأى فلسطينى مخلص لشعبه أن يقبلها، ورغم ذلك فإننا لم نسمع كلمة واحدة من هذا اللوبى البرلمانى الأمريكى يشتم منها نقد لنتانياهو، أو حتى التلويح من بعيد لبعيد باحتمالات قطع أو تخفيض أو تقليص جانب من المعونات الأمريكية التى تتدفىق على إسرائيل بدون حساب وتصل أحيانا إلى أكثر من عشرة آلاف مليون دولار سنويا!
- ■■ هناك من الأمريكيين من ينتقد الرئيس حسنى مبارك لأنه

 كمما يزعمون يشسجع الفلسطينيين والسوريين سرا وداخل
 الغرف المغلقة على عدم استثناف المفاوضات مع الإسرائيليين،
 وكان هؤلاء المنتقدين قد ارتدوا «طاقية الإخفاء» وحضروا لقاءات
 الرئيس مبارك السرية مع عرفات والأسد !! والطريف أن أصحاب
 هذه الانتقادات لم يفتحوا أفواههم بكلمة نقد واحدة لما قاله
 بنيامين نتانياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في الاسبوع
 الماضى عن رفضه ورفض بلاده أي تدخل أمريكي من شأنه أن
 يغير من رأى وقرار الحكومة الإسرائيلية بالنسبة لاستثناف عملية
 السلام ! فإسرائيل كما قال نتانياهو دولة مستقلة لا نتلقى
 الاوامر أو التوجيهات من واشنطون أو من غيرها! ونفس المعنى
 العمل المنافية والتوجيهات من واشنطون أو من غيرها! ونفس المعنى

اكده _ أيضا وفي نفس اليوم _ وزير الخارجية الإسرائيلي، ديفيد ليفي عندما سالوه عما سياتي به المبعوث الأمريكي دينيس روس _ من أفكار وترجيهات أمريكية _ خلال الجولة المكوكية التي كان يستعد القيام بها لولا حادث انفجار القنبلتين في مدينة القدس الذي أدى إلى تأجيلها إلى ظروف أفضل! لقد استعرض وزير الخارجية الإسرائيلي عضلاته أمام أجهزة الإعلام العالمية محذرا الإدارة الامريكية من محاولة ممارسة أية ضغوط على إسرائيل لأن المطلوب من الولايات المتحدة _ كراعية لعملية السلام _ أن تقف على الحياد كمراقب لا يتحدث إلا إذا طلب منه الحديث!

ما قاله «نتانياهو» و«ليفي» تناقلته كل قنوات التليفزيون العالمية، ومن المؤكد أن السادة نواب الكونجس – الذين يهمهم تحريك السلام تحت عناية ورعاية وتوجيهات الولايات المتحدة الامريكية وإلا قطعت المعونات الإقتصادية عن كل من لا يلتزم بذلك – شاهدوا وتابعوا الكلمات الاستفزازية التي وجبهها رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير خارجيته لحامية حمى عملية السلام أمريكا – ورغم ذلك لم نسمع من واحد منهم نقدا أو رفضا أو تهديدا بقطع المعونات الاقتصادية عن اسرائيل بعد أن ثبت علنا بوليس سرا – إنها هي – وليست مصر – التي تعرقل عملية السلام وهي – وليست مصر – التي تشجع المتطرفين على رفض السلام مع الفلسطينيين والسوريين، وهي أيضا – وليست مصر – التي تدير ظهرها لكل المحاولات التي تبذلها الإدارة الامريكية من أجل تقريب المواقف المتناقضة، ومحاولة إقناع الطرفين المعنيين الجلوس مرة أخرى أمام مائدة المفاوضات!

إسرائيل فعلت ـ ولا تزال ـ كل ما كان يجب على أعضاء

الكونجرس الأمريكي رفضه، والتنديد به، لأنه يتعارض جملة وتفصيلا مع ما تنادى به الولايات المتحدة وما تسعى الى تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط، ورغم ذلك فوجئنا بالصمت التام، والرضا الكامل، من جانب النواب «العظام» الذين لم يجدوا غير مصر «لفش» غليلهم فيها، والتلويح امامها بضرورة قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها أو تقليصها على الأقل، مادام الأمر يتطلب وقفة أمريكية حازمة تثبت بها للعالم كله أنها مازالت الراعية الأولى والأخيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط!

هناك مثل شهير يقول: «ما قدرش على (......)، قام اتشطر على (......)!

اااااا • الموقف السياسي:

بعي<u>ت، حسن</u> العم مسام!

لم يكن غربيا – أن يتفق الرئيس حسنى مبارك مع الرئيس الفرنسى چاك شيرك على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى بهدف إنقاد عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بين العرب والإسرائيليين. ولم يكن عجيبا – في نفس الوقت – أن يعلن الرئيسان – المصرى والفرنسى أن السلام في تلك المنطقة أصبح مهددا نتيجة لعدم تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه – بعوجب اتفاقيات دولية – بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الغريب والعجيب - معا - أن هناك من يعيش في هذه الأيام ويتوهم أنه لا تزال الولايات المتحدة هي وحدها التي تمتلك ٩٩٪من أدوات ووسائل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط!

فالولايات المتصدة - شاءت أم أبت - لا تستطيع أن تزعم إنها تقف موقف المصايد الذي يفصل بين الفسلافات العربية والإسرائيلية . تماما كما أنه يجب على الحكومات العربية - التحديقة للولايات المتحدة - أن تتنبه إن لم يكن قد تنبهت من قبل. إلى أن أمريكا - الحليفة العظمى - ليست نفسها التي

يتحدثون عنها، والتى يتعاملون معها على ضوء صداقتهم بها. لقد ثبت – بالأمس، واليوم – أن الولايات المتحدة الأمريكية لا هم ولا اهتمام ولا عناية أو رعاية لها – فى منطقة الشرق الأوسط – إلا لما يسمى بدولة إسرائيل وما يعرف بشعب إسرائيل، وفيما عدا ذلك فهو لا يتخطى دائرة المصالح المباشرة للشعب الأمريكي!

حقيقة أن الإدارة الأمريكية تريد أن تبحث لها عن دور قيادى في تحقيق السلام بين العرب واليهود، ولكن حقيقة - أيضا - أن هذا الدور لا تريده أن يمس - من قريب أو من بعيد - المصالح، والأطماع الإسرائيلية. ولهذا السبب وحده، لم يكن غريبا - أو عجيبا - أن تلك الإدارة الأمريكية وقفت عاجزة ولا حول لها أو قبة أمام جبروت وتعنت وعنجهية هذا البنيامين نتانياهو - رئيس الوزراء الإسرائيلي - الذي لا هم له غير نسف كل الآمال التي عاش عليها العرب والإسرائيليون طوال السنين العديدة الماضية.

فالذى قد يكون غاف لا عن أنظار الإسرائيليين وأنظار المؤيدين - عمال على بطال - لإسرائيل، أن مصر كانت الرائدة في إقناع الرأى العام العربي بمكاسب فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية الاسرائيلية.

فمصر هي أول دولة عربية مدت يدها – علنا وليس سرا كما سبق لغيرها من الدول العربية وعلى رأسها المملكة الأردنية الهاشمية – لإسرائيل قبل، وخلال، وبعد معاهدة السلام التي تم التوصل إليها بين مصر وإسرائيل تحت مظلة الولايات المتحدة – وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل كانت – ولا تزال هي الدولة

المدللة والاكثر حاجة للرعاية والعناية من جانب الشعب والحكومة الأمريكيين، وبالتالى فلا كلام ولا سلام إلا بمبادرة، وتأييد، واقتراح، وموافقة من جانب الحكومة الإسرائيلية.. بصرف النظر عما إذا كانت الموافقة الإسرائيلية.. قد تكون في صالح المصالح الحك مبة أو ضدها!

لقد تبين الآن - بكل وضوح - أنه في استطاعة إسرائيل أن تجبر الإدارة الأمريكية على تبني مواقفها وأفكارها ومخططاتها بصرف النظر عن توافق - ذلك مع آراء واهتمامات وتوجهات الحكومة العربية الصديقة وعلى رأسها الحكومة المصرية.

ولحسن حظ مصر - دولة وشعبا - أن المتحدث بإسمها هو الرئيس مبارك الذي لا شاغل له سوى تحقيق آمال الشعب المصرى - بصفة خاصة - وتحقيق أحلام الشعوب العربية... بصفة عامة.

قلم يكن خافيا على الرئيس حسنى مبارك أن الحكومة الإسرائيلية - برئاسة بنيامين نتانياهو - لا هم لها غير عرقلة مسيرة السلام، والتشكيك في مكاسبها.. لعل وعسى تحظى بتأييد أعداء السلام وأنصار الإبقاء على الأوضاع على ما هي عليه منذ نصف قرن من الزمان!

لهذه الاسباب كلها - وغيرها - كان الرئيس حسنى مبارك واضحا عندما اتفق مع الرئيس الفرنسى - جاك شبيراك - على أهمية وضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لتنشيط عملية السلام في منطقة البشرق الأوسط، من جهة، ولتحقيق آمال الشعوب العربية - من جهة أخرى - في سلامة الأسلوب الذي

يقودهم إلى السلام المشرف والنهائي لصراعهم القديم والتاريخي مع اليهود الصهاينة.

ولم أصدم - أو أفاجاً - برد الفعل الرافض والعنيف للمبادرة المصرية الفرنسية الأخيرة، سواء من جانب الحكومة الإسرائيلية أو من جانب الإدارة الأمريكية في واشنطون، فلا هذه الحكومة ولا تلك تقبلان أن يكون لغيرهما الحق في قبول أو رفض أي قرار يمس - من قريب أو بعيد - اتفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد تعاملنا - طوال السنين العديدة الماضية - مع قضية السلام تحت «المظلة الأمريكية للرعاية والعناية»، ولكن الحقائق والوقائع أثبتت - للأسف الشديد - أنه لا فائدة من «الراعي» الذي يميل قلباً وقالبا إلى جانب وضد الجانب الآخر، ولا أمل - في نفس الوقت - من إحياء وتحريك عملية السلام الشاملة مادام المسئول عن ٩٩٪ من وسائل وأدوات تلك العملية ينحاز - بكل وضوح وكل علائية وكل بجاحة - إلى جانب الطرف الإسرائيلي وضد الجانب الفلسطيني!

لهذه الأسباب كلها كان الرئيس حسنى مبارك متفهما لوجهة نظر الأمة العربية – من المحيط إلى الخليج – ومقتنعا بأنه لابد من مواجهة وكشف الصلف والتعنت الإسرائيليين أمام الدنيا كلها.. من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى – تشارك فيه كل الدول الكبرى والصغرى الساعية إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط – وهذا مانادى به ونجع في تصقيقة – خلال زيارته الأخيرة لباريس.. التي صدرت منها الدعوة الثنائية – المصرية الفرنسية – لعقد مؤتمر دولى يستهدف انقاذ السلام في

منطقة الشرق الأوسط – ومواجهة والتعنت والرفض الإسرائيليين اللذين لم يعد معقولاً أو مقبولاً التعامل معهما أو حتى محاولة تفسيرهما.

أن الرئيس مبارك لم يترك مناسبة – ولا فرصة – إلا انتهزها للتأكيد على خطورة عدم تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه فى اتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى الرغم من ذلك.. فقد اتضح إنه لا إسرائيل ولا الدولة العظمى – التى قبل أنها تملك ٩٩٪ من أدوات ووسائل عملية السلام فى الشرق الأوسط – على استعداد للمضى فى مسيرة السلام حتى نهايتها، مما جعله ينتهز فرصة اللقاء مع الرئيس الفرنسى – چاك شيراك بلاتفاق معه على الدعوة الثنائية – المصرية الفرنسية – إلى عقد مؤتمر دولى لقضية الصراع العربى والإسرائيلى وللبحث عن حلول لإنهائها.

الذى نجح الرئيس مبارك فى تحقيقه والدعوة إليه - خلال زيارته الأخيرة لفرنسا - هو الرد المناسب - فى رأيى - على كل المناورات والاعتراضات والتسويفات والتأجيلات التى تقوم بها حكومة نشانياهو تحت سمع ، وبصر وعناية ورعاية.. الإدارة الأمريكية.

• ! Taget ! --- jum

ليست تهذيرات ضى الھسسواء

فى يومين متتاليين .. سمعنا الرئيس حسنى مبارك يحذر من مضاطر جمود وتوقف عملية السلام بين العرب والإسرائيليين. ففى لقائه مع شبكة الأخبار التليفزيونية الأمريكية «سى. إن.إن» أكد الرئيس مبارك أنه إذا لم تتقدم عملية السلام فسينفجب الموقف فى المنطقة. وفى حديثه مع صحيفة «نيويورك تايمز» لفى اليوم التالى ـ أعاد الرئيس مبارك تحذيراته، وردد مخاوفه من احتمالات اشتعال الموقف نتيجة نفاد صبر الشارع العربي.

كان الرئيس مبارك واضحا كل الوضوح عندما أعلن عن خشيته من أن تؤدى الشكوك المتصاعدة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى احتجاجات عامة وهجمات معادية لإسرائيل، وأن الوضع سيكون سيئا ما لم تثبت إسرائيل استعدادا أكثر للاستجابة للمطالب الفلسطينية.

هذه التحذيرات كلها - وغيرها - قد لا تجد آذانا صاغية في الشارع الإسرائيلي. ليس هذا فقط بل قد يسارع البعض - من الإسرائيليين - ويتصور أن الرئيس المصرى يحاول إخافتهم من تهديدات لا وجود لها!

ومن السهل تقهم مبررات اللامبالاة بعملية السلام وعدم الحماسة لتحريكها وتحقيقها، من جانب نصف سكان إسرائيل... على الاقل _ فهؤلاء _ الذين أعطوا أصنواتهم لبنيامين نتانياهو وجاءوا به رئيسا للحكومة الإسرائيلية الحالية _ يتصورون أن إسرائيل تعيش _ حاليا _ أكثر مراحل تاريخها أمنا وسلاما واستقرارا! ومن رأيهم أن نتانياهو _ مهما قبل عنه _ فيكفيه أنه حقق لشعبه ما عجز كل من سبقوه في حكم البلاد عن تصقيقه.. وبالذات في مجال أمن الدولة وأمن المواطنين!

إن هذا الوهم - الذى يتزايد عدد المقتنعين به من الإسرائيليين - يستند أولا وأخيرا إلى أنه لم تحدث عملية انتحارية واحدة داخل إسرائيل منذ أن تولى حزب الليكود برئاسة نتانياهو الحكم وحتى اليوم.. هذه الظاهرة - كما يرى أنصار نتانياهو - تضتلف تماما عما كان عليه الوضع خلال سنوات حكم حزب العمل برئاسة إسحق رابين، ثم برئاسة شيمون بيريز.

لم ينس الإسرائيليون كيف كانت جماعات «حماس» و«الجهاد» وغيرهما من جماعات الرفض والردع الفلسطينية لا تترك فرصة حدوث انفسراج في العملية السلمية - بين الفلسطينيين والإسرائيليين - إلا سارعت تلك الجماعات وتسابقت فيما بينها من أجل نسف هذه الفرصة عن طريق القيام بعملية انتحارية في قلب العاصمة الإسرائيلية تل أبيب أو غيرها من المدن الإسرائيلية يسقط فيها العشرات من الإسرائيليين بين وغير الإسرائيليين بين وجرحي!

مرات عديدة توقفت فيها عملية السلام، في أعقاب كل عملية انتحارية قامت بها واحدة من تلك الجماعات، مما أعطى القرصة ـ المرة بعد الأخرى ـ لحكومة رابين ثم لحكومة بيريز من بعدها،

لتجميد المفاوضات وإغلاق الصدود مع الفلسطينيين وإرجاء المضى فى تنفيذ بنود اتفاق أوسلو ... الذى يعيد للشعب الفلسطينى بعض الصقوق والأراضى المغتصبة ... إلى أجل غير مسمى!

القيادة الفلسطينية .. بزعامة الرئيس ياسر عرفات .. كانت غير راضية عن هذه العمليات التي لم ينتج عنها .. حينذاك .. غير تأجيل المضى في عملية السلام، من جهة، وتزايد عدد الرافضين للسلام في الشارع الإسرائيلي من جهة أخرى، مما يسبب ضغطا على حكومة العمل ويجبرها على التمهل والتراجع في مسيرة السلام مع الفلسطينيين والسوريين . لهذه الاسباب كلها كان الرئيس الفلسطينيي عرفات يسارع .. المرة بعد الأخرى .. بإدانة تلك العمليات الانتحارية، التي كثيرا ما وصفها بأنها تهدد مسيرة السلام، وتؤجل .. بالتالى .. استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه وإراضيه وحكم نفسه بنفسه.

وتحققت ـ بالفعل ـ مخاوف الرئيس الفلسطيني. فعدد الصقور الإسرائيليين واصل تضاعفه وانتشاره، ثم تمخّض ذلك عن اغتيال إسحق رابين بيد من اقتنع وآمن بأن حـزب العمل سيقدم رأس إسرائيل فوق طبق من ذهب إلى الوحـوش الفلسطينيين، وبالتالى يجب قـتله هو وبيريز وكل من يوافق على سـياسـتهما وكل من يطالب بإعادة الأرض والحقوق إلى الفلسطينيين، بصفة خاصة، وإلى العرب، بصفة عامة!

الشاب المتعصب الذي اغتال رابين لم يخطط تلك الجريمة من تلقاء نفسه، وإنما كان مجرد اداة لتنفيذها تعبيرا عن آماال ما يقرب من نصف سكان إسرائيل بالتمام والكمال الدليل على ذلك أن هذا العدد هو الذي اسقط حكومة حزب العمل، وهو الذي تحمس لتسليم الحكم إلى حزب الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو الذى تحالف مع كل الأحزاب اليمينية التى لا حدود لتعصبها وكراهبتها لكل العرب ولكل ما ينسب إلى العرب!

وبوصول الصقور والمتعصبين إلى الحكم.. كان من المتوقع ومن المنتظر أن تنشط جماعات الرفض والردع الفلسطينية أكثر مما كانت عليه خلال حكم حمائم حزب العمل، ولكن المفاجأة المذهلة أن هذه الجماعات من حماس إلى الجهاد إلى.. وإلى.. إلغ ما وقفت نشاطها ولم نسمع عن عملية فدائية أو انتحارية واحدة منذ وصول نتانياهو إلى الحكم وحتى لحظة كتابة هذه السطه د!

فجماعات الرفض والردع كانت تشعل إسرائيل نارا خلال سنوات حكم حرب العمل الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي وقع مع قادتها اتفاق أوسلو، والذي وافق على إعادة قطاع غزة وأراضى الضفة الغربية المحتلة إلى أصحابها الفلسطينيين، مرحلة بعد أخرى، إلى أن تبدأ المرحلة الأخيرة التي يتم التفاوض فيها حول قيام دولة فلسطينية وتحديد مصير مدينة القدس العربية المحتلة. نفس هذه الجماعات من حماس إلى الجمهاد إلى.. وإلى.. إلخ متراجعت وتوارت ولم نعد نسمع أي شيء منها أو عنها بمجرد سقوط حزب العمل وتولّى حزب الليكود الرافض لكل ما سبق لحزب العمل الموافقة عليه لصالح الفلسطينين!

واعترف بعجزى عن فهم هذا الموقف البالغ الغرابة والشديد التناقض من جانب جماعات الرفض والردع! فكيف يمكن أن نعلن «الجهاد» ونضاعف من «الحماس» ضد الحكومة التي بدأت في إعادة حقوقنا والرضوخ لمطالبنا، ثم يتلاشي هذا كله بمجرد

سقوط تلك الحكومة، فيتوقف «الجهاد» ويتبدد «الحماس» ونتعايش في سلام ووئام مع حكومة حزب الليكود التي لا هم لها غير استقزاز العرب يوما بعد يوم، ولا هدف لها غير نسف كل ما قيل وكل ما كتب وكل ما سُجُل عن مسيرة السلام مع الفلسطينيين؟! هل يكون «الجهاد» فقط ضد من يعد يد السلام إلينا؟! وهل يكون «التعايش السلمي» فقط مع من يحاول انتزاع كل المكاسب التي سبق لنا الحصول عليها؟!

مرة أخرى! اعترف بأننى عاجز عن تقهم هذا المنطق المعكوس الذى يُطبقه السادة السجاهدون والمتحمسون فى الأراضى الفلسطينية المحتلة! الشىء الوحيد الذى اعتقده _ بالنسبة لهذا اللغز _ أنه لولا العمليات الإرهابية التى قامت بها تلك الجماعات _ خلال حكم حزب العمل _ لما سقط هذا الحزب بزعامة شيمون بيريز فى الانتخابات الأخيرة، تماما كما أنه لولا توقف «المحاهدون» عن جهادهم، ولولا تخلّى «المتحمسون» عن حماستهم لما تبجح نتانياهو كما يتبجح ولما تراجعت مسيرة السلام كما تتراجم الأن.

لا أريد أن أبالغ فأتهم تلك الجماعات بأنها تمثل السند الأعظم السياسة حكومة حزب الليكود الرافضة للسلام مع الفلسطينيين.

لا أريد أن أتطرف وأذكر القارىء بأن إسرأتيل كانت وراء قيام جماعة «حماس» في بادىء الأمر على أمل استخدامها لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وإضعاف قيادة عرفات!

ولا أريد _ أيضا _ أن أوافق على المقولة التى يرددها كثيرون _ فى هذه الآيام _ وتؤكد وجود «اتفاق غير معلن» بين تلك الجماعات وحكومة نتانياهو على نسف وتدمير عملية السلام بين العرب والإسرائيليين! كل ما أريد أقوله هو أن استمرار حكومة نتانياهو في سياستها العدوانية والرافضة للمضى في تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من اتفاقيات دولية يجب احترامها، لن يضمن لها استمرار استمتاع شعبها بالأمن والاستقرار اللذين تتوهم تواجدهما في هذه الأيام بدليل توقف العمليات الانتحارية والفدائية التي كانت تقوم بها جماعات الرفض والردع والتصدى الفلسطينية خلال سنوات حكم رابين وبيريز. فإذا كانت تلك الجماعات ـ الرافضة للسلام أصلا قد جمّدت نشاطها الجهادي والحماسي ضد إسرائيل لأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تشاركها نفس الهدف المعادي للسلام، فليس معنى هذا أن أنصار السلام من الفلسطينيين ـ وما أكثرهم ـ لن يتحركوا من أجل انتزاع الحقوق المسلوبة تنفيذا لبنود اتفاقية السلام التي لا رجعة عنها.

إن مواقف وسياسات نتانياهو اقلقت وأفزعت الشارع العربى من المحيط إلى الخليج، بصفة عامة، والشارع الفلسطيني، بصفة خاصة. لقد صبر الفلسطينيون كثيرا وطويبلا على سياسات وممارسات حكومة نتانياهو، ولكن هذا الصبر لن يستمر إلى الأبد. ولعل هذا ما قصده الرئيس مبارك ـ بالفعل ـ عندما حذر من أن صبر الشارع العربي آخذ في النفاد.

إذا كان نتانياهو قد الممأن إلى جانب الجماعات العربية التى تشاركه رفض عملية السلام، فمن المؤكد إن ضربات الجماعات العربية المصممة على فرض السلام ستكون أشد قوة وأكثر إيلاما من كل الضربات السابقة.

إن ضربات فرص السلام كثيرا ما تكون أقسى من ضربات العنف من أجل العنف وحده.



التعصب ببكل أنواعه وأشكاله بليس جديدا على الشعوب. فهو موجود منذ بداية ظهور وانتشار الأديان بسماوية ودنيوية وحتى اليوم، ومهما بلغ الإنسان من تقدم، وعلم، وثقافة، وتحضر، فهناك من سيضع هذه الصفات كلها في جانب، ليظل محتفظا بتعصبه الديني الاعمى في جانب آخر، ولسان حاله يقول: هذه نقرة وتلك نقرة أخرى!

فكراهية الإنسان لأخيه الإنسان - تبعا للونه - أو رأيه - أو فكره، أو دينه - ليست مقصورة على البسطاء والجهلاء والسفهاء وحدهم وإنما تستد - أيضا، وعلى نطاق واسع - لتشمل متعلمين ومثقفين ومسئولين عن أفراد وجماعات وحكومات ودول!

والتعصب الدينى أو العرقى قد يكون مبررا فى حالات معينة، نتيجة لأحداث لا يمكن قبولها أو التعايش معها. فعلى سبيل المشال.. لا أحد ينكر أن نسبة كبيرة من العرب من المسلمين والمسيحيين ـ تكره اليهود الإسرائيليين. وما أكثر العرب الذين * يرفضون لقاء هؤلاء اليهود، ويمتنعون عن الحديث معهم، ويبتعدون عن أى تواجد بالقرب منهم. وقد يرى البعض فى هذه التصرفات نوعا من التعصب الدينى المعادى لليهود، ولكن الذين عاشوا السنوات العديدة الماضية بالقرب من اليهود الإسرائيليين والعرب المسلمين والمسيحيين، يجدونها نتيجة طبيعية لما ارتكه الإسرائيليون من جرائم لا تعد ولا تحصى ضد العرب.. يدءا باغتصاب أرضهم، مرورا على تخريب وتدمير بلادهم، وسفك دمائهم، وانتهاء بتعنتهم ورفضهم كل مساعى التوصل إلى السلام العادل والشامل الذى وافق عليه العرب، على امل فتح صفحة جديدة للتعايش السلمى بين الجانبين. إن كل تصرفات اليهود منذ زرع وقيام دولتهم فوق الماض دولة فلسطين في أواخر الاربعينيات وجتى وصول بنيامين نتانياهو إلى الحكم في تل أبيب لم تترك فرصة جادة وحقيقة أمام الشعوب العربية للثقة فيما يقوله أو يعلنه أو يطرحه وحقيقية أمام الشعوب العربية للثقة فيما يقوله أو يعلنه أو يطرحه

إنه من الصعب جدا - كما قلت من قبل - أن نحصر الكم الهائل من الجراثم التى ارتكبها هؤلاء اليهود ضحد جيرانهم العرب، واعتدائهم المستمر والمتواصل على حقوقهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وعاداتهم، مما أدى - في الواقع إلى خلق نوع من الكراهية - في عقول وقلوب غالبية العرب - لكل ما هو يهودي إسرائيلي، ولا اعتقد أنه من السهل أن يتخلص العرب من تلك الكراهية، فيهود إسرائيل هم الذين زرعوها في قلوبنا - على مدى الخمسين سنة الماضية - وبالتالي فليس من المتوقع أن يتم التلاع جذور تلك الكراهية الدفينة في يوم أو شهر أو سنة!

وهذه الكراهية موجودة وقد تتسع وتنتشر من المحيط إلى الخليج ما دامت إسرائيل مستمرة في سياستها وتعنقها، ولكنه

مهما بلغت الكراهية العربية، ومهما اشتد الرفض العربي للتواجد الإسرائيلي في أرضهم، فإنها أبدا لن تصل إلى حد وحجم، وعنف وبشاعة الكراهية العمياء التي تمتليء بها قلوب المتعصبين المتطرفين من اليهود الإسرائيليين لكل ما يمت من قريب أو بعيد للعرب المسلمين والعرب المسيحيين ! إن أبرز وأبسط مثال على مدى بشاعة هذه العنصرية الدينية التي ابتلي بها المتعصبون من يهود إسرائيل ـ هو ما حدث عندما صدم سكان مدينة الخليل الفلسطينية والرأي العام العالمي من هول وبشاعة ما رأوا.. لقد صدموا بوجود ملصقات دنيئة عقها المتعصبون اليهود في شدور عامدينة، تتضمن شتائم وتطاولا وإهانات موجهة للقرآن شوارع المدينة، تتضمن شتائم وتطاولا وإهانات موجهة للقرآن

وإذا كانت الشعوب العربية لم تفاجأ بما كتبه ورسمه وعلقه هؤلاء المتعصبون عن ديننا الإسلامى الصنيف وعن رسول الله وخاتم رسله وأنبيائه، في شوارع مدينة الخليل، فليست هذه هي المرة الأولى - ولا الأخيرة - التي يكشف فيها متعصبون يهود بمثل هذه التصرفات الدنيئة - عن حقدهم وكراهيتهم لنا ولديننا ومعتقداتنا وشرائعنا السماوية، إن المفاجأة الحقيقية كانت للرأى العمام العالمي الذي تعرف - ربما للمرة الأولى - على صورة حقيقية - بالغة البشاعة - للحضيض الذي تردى إليه التعصب الديني المنتشر بين يهود إسرائيل.

لقد جرت عادة المتعصبين على الاكتفاء بإبداء كراهيتهم لفيرهم بالقول أو بالفعل. بصعنى شتمهم أو التعدى عليهم بالضرب أو بالقتل.. في بعض الأحيان. فالمتعصبون الأمريكيون البيض .. جماعة «كلوكس كلان».. على سبيل المثال .. كانت تعتدى

على الأمريكيين السود وتحرق منازلهم وتدمر ممتلكاتهم وتعتدى على البيض الذين يتعاملون مع السود كمواطنين أمريكيين وليسوا كمبيد. في حين كان المتعصبون الأوربيون يكتفون بمقاطعة الاجناس الأخرى - التى تخالفهم في الدين واللون والتحضر والثراء - ويضغطون على حكوماتهم لوقف هجرة تلك الأجناس إلى بلادهم والعمل والإقامة فيها. كذلك فإن التعصب العنصرى الأعمى للبيض المستعمرين - في جنوب أفريقيا.. مثلا - كان مقصورا على اضطهاد أصحاب البلاد وقمعهم وحرمانهم من حرياتهم وحقوقهم واستقلال بلادهم.

هذا المظاهر البغيضة للتعصب الأعمى والتفرقة العنصرية كانت محصورة - كما قلت - في عقول وقلوب حاقدة تتوهم أن جنسبها أفضل من الأجناس الأخرى، وتخطط للإقامة في أرض تكون مقصورة على أناس من نفس لونها وبينها وجنسها، ولكن مهما بلغت وحشية هذا التعصب - الأوربي والأمريكي - فلا أعتقد أنه بلغ درجة أن يندد المتعصبون باديان غير دينهم، أو يمزقوا الكتب السماوية أو يرسموا رسل وأنبياء الله في صورة حيوانات وخنازير كما فعل المتعصبون اليهود في شوارع مدينة الخليل الفلسطينية كراهية ومقتا للدين الإسلامي السماوي ولخاتم رسل وأنبياء الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم!

حتى خلال حكم النازية التى سمعنا عن اضطهادها لليهود وطردهم وقتلهم وحرقهم، فإن الكراهية كانت مقصورة على تصرفات ومعاملات اليهود، واقتناع النازيين بأن اليهود ــ كجنس وليس كدين يعملون على تخريب الاقتصاد، فتعاملوا معهم كاعداء يجب حماية بلادهم ومستعمراتهم منهم.

معنى هذا أن هتلر ونظامه النازى الديكتاتورى لم يقعل باليهود ما فعله - ويفعله - يهود إسرائيل بالفلسطينيين، بصفة خاصة، وبالمسلمين فى قارات الدنيا الخمس.. بصفة عامة القد انفرد المتعصبون اليهود - دون باقى المتعصبين من كل الأجناس، وفى كل الدول - بأنهم لم يكتفوا باستخدام العنف ضد أعدائهم الفلسطينيين، وإنما اضافوا إلى تلك الجرائم التقليدية والمعتادة - من المحتلين والديكتاتوريين والغزاة - جريمتهم العظمى التى تتعمد إهانه الدين الإسلامى - ثالث وخاتم الإديان السماوية بعد الدين الإسلامى - وتحقير رسول الدين الإسلامى - بالقول والرسم - بما لا يمكن تصوره أو قبوله أو حتى محاولة تبريره!

الجريمة بشعة. والحكومة الإسرائيلية تعلم وتعترف ببشاعة هذه الجريمة، وتقدر خطورة ما يمكن أن يحدث من رد فعل عربى إسلامي ضحد إسرائيل وضحد يهود إسرائيل إلى الحد الذي دفع رئيس وزرائها - نتانياهو - إلى الحديث في خطاب - القاه في نفس اليوم - أبدي فيه رفضه واشمئزازه من هذا التصرف الغوغائي الأحمق. وإن حاول أن يخفف من وقعه برده إلى تصرف فردي قامت به إحدى المهووسات المريضات، التي تم القبض عليها بالفعل، ومن المؤكد أن المحكمة الإسرائيلية سوف تراعى ظروف هذه «المهووسة» - كما وصفها المسئولون في الحكومة الإسرائيلية - وتصدر حكمها المتوقع ضدها بإحالتها إلى المنتجعات المتخصصة في علاج الأمراض النفسية!

ولا أعتقد أن اعتذار نتانياه و يمكن أن ينسى الشعوب الإسلامية هول منا ارتكبه المتعصون - من يهود إسرائيل - في

حق دينهم، وكتابهم الكريم، ونبيهم ورسول الله تعالى إلى البشرية جمعاء.. خاتم الأنبياء والرسل.

إن من كتب ورسم هذه الملصقات الدنيئة - وقام بتعليقها في شوارع مدينة الخليل - لا يمكن أن يكون فردا واحدا، ولا مريضة مهووسة واحدة. فمن المؤكد أن هناك من يقف وراءهما، ويمثل تيارا ملموسا وقادرا على أن يفرض تعصبه وكراهيته، أملا في تحقيق أهدافه الكبرى في إبادة كل جنس غير الجنس اليهودي، وتشويه وتجريح كل دين سماوي آخر غير الدين اليهودي.

إن الذى يفعله هذا التيار اليهبودى الإسرائيلي يمثل ــ كما قلت من قبيل _ أبشم أنواع التعصب الديني والعرقي في تاريخ الشعوب.

إن إسرائيل وهي تضرب على هذا الوتر الحساس إنما تلعب بالنار، وليس من شك أنها ستكون أول من يحترق بها.



لأننا لا نحب رئيس وزراء إسرائيل - نـتانيـاهو - فـيـجب الآ نتوهم أن العالم كله يكرهه مثلنا.

ولأننا نؤمن بأن الحق معنا، وإن الباطل يغطى نتانياهو من شعر رأسه إلى أخمص قدميه، فالا يعنى هذا أن أغلبية أصوات حكومات وشعوب الدنيا تقف إلى جانبنا وتؤيد حقوقنا وتندد بالباطل الإسرائيلي وتطالب برأس رئيس حكومتها!

هذه المعانى كلها _ وغيرها _ دارت فى رأسى وأنا أقرأ الحديث الطويل العريض الذى أفردت له الصحيفة السياسية الفرنسية الكبرى: «لوفيجارو» صدر صفحاتها الأولى فى العدد الذى صدر منها منذ فترة.

مناسبة الحديث كانت ذكرى مرور نصف قرن من الزمان على قيام دولة إسرائيل فوق أنقاض الأرض الفلسطينية وبعد أن تم لدحر وهزيمة كل الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، وبعد التنكيل بالشعب الفلسطيني وتشريده في قارات الدنيا الخمس.

المناسبة مهمة وخطيرة. مهمة بالنسبة للمغتصبين اليهود ومهمة أيضا بالنسبة للمجنى عليهم من الفلسطينيين والعرب

تماما. لما تحمله هذه الذكرى من الأطماع لهذا الجانب، والأوهام للجانب الآخر، كما آنها مناسبة بالغة الخطورة - أيضا. وفي نفس الوقت - بالنسبة للطرفين اللدودين لما يمكن أن يحدث لهما في حالة إبقاء الوضع على ما هو عليه لنصف قرن قادم من الزمان، وعلى المتضرر أن يضرب رأسه في حائط مبكى اليهود والمسلمين والمسيحيين إذا كان للأخيرين مثل هذا الحائط!

وما أغرب ما قاله، وردده، وأكده السيد بنيامين نتانياهو للصحيفة السياسية الأولى في فرنسا التي سعت إلى محاصرة الرجل الذي نجع ـ بالفعل ـ في نسف عملية السلام في الشرق الاوسط بأستاتها، ومنحته الفرصة كاملة ليقول في الحرب والسلام ما لم يقله «مالك» في الخمر، ولا حتى «أبو امعة» في الفشر والافتراء! ولم تكن صحيفة «لوفيجارو» وحدها التي تربصت بنتانياهو وتركته يدافع عن أكاذيبه وافتراءاته على أوسع نطاق وانتشار، وإنما شاركتها ـ في نيل هذا السبق الصحفي العالمي كل من : صحيفة «تورونتو ساتار» الكندية، والصحيفتين الأمريكيتين: «نبوز داي» و«نيوبورك ديلي نيوز».

ورغم أن الصديث احتل مساحة كبيرة جدا في الصحيفة الفرنسية ـ والذي نشر في نفس اليوم في الصحف الشلاث الأخري: الكندية والأمريكية ـ إلاّ أنني تحمّلت أكثر مما احتمل من هدوء الأعصاب، والصبر، وأنا أقرا هذا الكم المخيف من الأكاذيب والأضاليل والافتراءات. التي بدأت بالجملة الأولى التي نطق بها، وحتى آخر كلمة اختتم بها حديثه الصحفي الطويل.

فمثلا:

سأله مندويو الصحف الشلاثة عما سيفعله .. يمناسبة مؤتمر

لندن الخاص بمسيرة السلام فى الشرق الأوسط ـ فى حالة قيام الرئيس ياسر عرفات بإعلان قيام الدولة الفلسطينية خلال عام. كما سبق وعد شعبه به، وكانت إجابة نتانياهو ـ كالعادة _ مجرد مناورات وافتراءات وتهديدات لا أول لها ولا آخر.

فمن رأى رئيس حكومة الليكود ـ لا فض فوه ـ أنه فى حالة الخطأة مثل هذا القرار سيكون الوضع مؤسفًا، لأن السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفقتا على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بينهما، وليس قيام طرف بفرض رأيه على الطرف الاخر!

ولم يكتف نتانياهو بهذا التنويه والتوضيح، وإنما سارع بالتهديد بأن إسرائيل سيصبح من حقها - في هذه الحالة - أن تفرض رأيها هي الأخرى على الطرف الثاني!

وبمعنى آخر.. ألمح نتانياهو ـ لدرجة الصراحة الفجة ـ إلى أنه في حالة قيام عرفات بإعلان قيام الدولة الفلسطينية ـ طبقا لما فهمه العرب من اتفاقيات أوسلو وغيرها من نتائج مباحثات السلام التي لم تتوقف ولا تنتهى ـ فإن إسرائيل لن تتردد في الرجوع عن كل ما سبق قبوله والـتنازل عنه! وبعد أن أطلق هذه التهديدات سارح فاعلن ـ وبراءة الأطفال في عينيه ـ أنه لا يعتقد أن الأمـور يمكن أن تؤخـن بهـذا الشكل، وزعم أن أسلوب المفاوضات هو الأفضل والأمثل للوصول إلى تتفيذ الاتفاقيات!

ولم يقتنع الصحفيون بما قاله نتانياهو من احترامه لمبدأ التفاوض.. فسألوه عما إذا كان في إمكانه استرداد الأراضي التي سبق للإسرائيليين تركها للفلسطينين؟!

وبنفس البراءة التي يمكن أن تخدع الكثيرين .. خارج حدود

منطقتنا التى تعرف جيدا أكاذيب وافتراءات نتانياهو وحكومته ـ
تحدث الرجل طويلا وكثيرا عن «الكرم» الإسرائيلي الذي يعامل به
الشعب الفلسطيني، وكيف أن السلطة الفلسطينية أصبحت تسيطر
حاليا على ٩٨٪ من مقدرات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية
وعلى ١٠٠٪ في قطاع غزة..وأن هناك «حفنة» ضئيلة جدا .. على
صد وصف - من الأراضي في الضفة الغربية التي لها أهمية
قصوى تاريضية في حياة كل يهودى .. أمس واليوم وغدا .. ومن
الصعب جدا التنازل عنها، خاصة وأن هذه «الحفنة من الأراضي،
ضرورية لتوفير الأمن والأمان للشعب الإسرائيلي في حالة أي

وبمنتهى السماحة وبكل البراءة اللتين عُرف بهما نتانياهو منذ وصوله إلى الحكم وحتى لحظة كتابة هذه السطور _ أكد أنه على استعداد «للتنازل» عن نسبة من هذه «الحفنة» _ بالغة الأهمية على المستويين: التاريخي والأمنى _ بشرط أن يحترم الفلسطينيون _ على حد وصغه _ التزاماتهم.. في المقابل!

و «الالتزامات» التي يفرضها نتانياهو على الفلسطينيين كثيرة
 وتعجز المساحة المخصصة لهذا المقال عن ضمها جميعها، ولذلك
 فسوف اختار أمثلة منها لضيق ذات المساحة.. كما يقولون:

(١) على السلطة الفلسطينية أن تشن حربا شعواء لا هوادة، أو رحمة أو سماحة فيها، ضد الإرهابيين الفلسطينيين الذين يكرهون الشحب الإسرائيلي «المتساه»، و«المسالم»، و«المتسامح»، و«المتنازل» عن أهم أراضيه التاريخية والامنية احتراما من جانبه لاتفاقية السلام!

(٢) يجب أن تستمس الحرب ضد «الإرهابيين» الفلسطينيين بشكل «منتظم» و«دائم» وليس لفترة محدودة تنتهى بعدها ليعود

الإرهاب ليهدد أمن وسلام الإسرائيليين.

او بمعنى آخر فإن السيد رئيس وزراء إسرائيل يطالب السلطة الفلسطينية بأن توجه كل أجهزتها الأمنية والشرطية لقمع كل الرافضين لاحتلال بلدهم، ولقتل كل الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن حقوق شعبهم، ولاعتقال كل من يجهر مطالبا بتطبيق أبسط حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة - منذ عقود عديدة ماضية - للشعوب على اختلاف أشكالها وألوانها.. بما فيها - بالقطم وبلا أدنى تحيز عنصرى - الشعب الفلسطيني!

 (٣) يجب على الفلسطينيين سرعة تعديل وتغيير ميثاقهم الذى مساغته منظمة التحرير الفلسطينية خلال سنوات كفاحها المنحوري، وحربها الكلامية!

والمفهوم من كلام السيد نتانياهو أنه يطالب السلطة الفلسطينية بشطب، وإلغاء، ومسح أية كلمة جاءت في الميثاق يمكن تفسيرها ـ من قريب أو بعيد ـ بالعداء للإسرائيليين أو كراهيتهم أو عدم الموت في دباديبهم! ونسى نتانياهو أن السلطة الفلسطينية ـ بقيادة وزعامة أبو عمار ـ لم تترك مادة ، أو نصاء أو جملة .. في الميثاق الشهير، إلا نظفتها، وطهرتها، وغسلتها بكل مساحيق الغسيل ـ من برسيل إلى إيريال إلى النابلسي ـ لمحو ما يمكن أن يعلق بها من مؤشرات وآثار أو معان تتصل بالعداء القديم للصهيونية والإسرائيلية! ورغم ذلك كله فإن رئيس حكومة إسرائيل يتجاهل هذه الحقيقة، ويصر على أن الميثاق الفلسطيني لا يزال يتضمن العديد من الحروف التي يمكن ـ بعد تجميعها كرفا بآخر ـ أن تعطى الإيحاء باستمرار العداء الفلسطيني حرفا بآخر ـ أن تعطى الإيحاء باستمرار العداء الفلسطيني للإسرائيليين..مما قد يمنح المبرر المنطقي والقانوني للمتطرفين

في حب أرضهم وشعبهم إلى القيام بأعمال إرهابية ضد الشعب اليهودي الإسرائيلي الآمن والمسالم والذي لا حول له ولا قوة! (٤) وحاول الصحفيون ـ الفرنسيون والكنديون والأمريكيون ـ الاستفسار من رئيس الحكومة الإسرائيلية عن حجم الأرض ـ في الضفة الغربية ـ التي يمكن أن ستعطف سيادته ويتنازل عنها للشعب الفلسطيني، فتحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية طويلا وكثيرا عن أهمية كل شبر أرض في الضفة الفربية بالنسبة لماضي وحناضر ومستقبل الشعب اليبهودي في قنارات الدنيا الخمس، موضحا بأن التخلي عن ١٪ من تلك الأرض يعني التخلي - بكل بساطة وسهولة - عن مساحة مساوية تماما لمساحة مدينة مثل تل أبيب. وانتقل نتانياهو من هذه النقطة ليتساكي بحرقة شديدة على صغر حجم دولة إسرائيل، وكيف أن طول هذه الدولة الفيتية لا يتبعدي السبعين كيلومتيرا، وإذا رضخت الحكومة الإسرائيلية لأطماع الفلسطينين والعرب ووافقت على التنازل لهم عن كل أراضي الضفة الفريبة، فيان طول دولة إسرائيل سيتقلص ويتناقص ليصل إلى ١٠ كيلومترات فقط لاغير.. مما يصعب ويستحيل على شعبها وحكومتها وجبيشها وشبرطتها الدفاع عن أرضها ضد الأعداء الذبن يحبطون ويتربصون بها من كل جانب!

وانتهز نتانياهو هذه الفرصة ليصول ويجول في تقديم احدث واطرف تفاصيل نظرية الأمن الإسرائيلي الجديدة والمبتكرة، وكيف أن مفتاح السلام بين العرب والإسرائيليين، من جهة، وسلام منطقة الشرق الأوسط، من جهة أخرى، هو ضمان أمن إسرائيل وقدراتها على مواجهة الأخطار والتصدى للتحديات

العسكرية التى يمكن أن تتعرض لها الأن وفى المستقبل القريب أو البعيد.

وبسرعة البرق..تخلّى رجل الحرب الإسرائيلى عن قناع مارس

إله الحرب – والقى بخوذته وسلاحه بعيدا عنه، وارتدى مسوح
الرحمة.. وملابس الغفزان وأكد – متقمصا شخصية الراعظ الطيب
الرحيم – أنه يتمنى من صميم قلبه الرقيق المحب للمرب –
وبالذات الفسطينيون منهم – أن يتم التوصل إلى حل سلمى
للصراع بشرط واحد هو أن تكون لإسرائيل حدود آمنة ومنيعة.
ولم يكتف الرجل «المتساهل» و«المتسامح» بذلك وإنما أضاف إلى
ذلك واعدا ومتوعدا في نفس الوقت: [إنني على استعداد لإبداء
المرونة بالتسبة لعدد من المناطق، دون أن يكون في ذلك أي
تعارض مم الاحتياجات الاساسية والجوهرية لأمن إسرائيل].

ولم يقت نع الصحفيون – بالطبع – بهذا «الوعد» الذي نسفه «الوعيد» في نفس الوقت، فسألوه عما إذا كان يتصور امكانية المصول على السلام والأمان بنسبة ١٠٠٪ في الوقت الذي يصر فيه على الاحتفاظ بـ ٢٤٪ من أراضي الضفة الغربية باعتبارها من المناطق التي يحظر الاقتراب منها أو التنازل عنها؟! فأخذ نتانياهو يستعرض القصص والروايات وكيف أنه فعل المستحيل مع عرفات من أجل إقناعه بترك القضايا «الفرعية» والقفز فورا لبحث القضايا «الأساسية» للترصل الفوري لحل الصراع وبدء الاستمتاع بالسلام الدائم والحقيقي، ولكن عرفات لم يكن على نفس المستوى وفضل البحث والتنقيب عن القضايا التافهة والفرعية – يقصد تنفيذ نصوص وقرارات اتفاقيات أوسلو

وأهمها الانسحاب من الأراضى المحتلة - وبالتالى تعقدت المسيرة لأن تحريكها يجب أن يكون طرفا المباحثات قويين وليس طرفا واحدا قويا - يقصد نفسه - وآخر ضعيفا ومترددا مثل عرفات!

والقوة التى يريدها نتانياهو فى نظيرة الصفاوض الفلسطينى تتطلب ـ كما حددها رئيس الحكومة الإسرائيلية ـ أن يكون متفهما لاهمية أمن واستقرار الحدود الإسرائيلية عن طريق الإبقاء على احتلال أكبر كم ممكن من الأراضى، وأحقيتها فى السيطرة على كل مصادر المياه، وتقبلها لبناء المزيد والمزيد من المستوطنات فى أى مكان يختاره المواطنون الإسرائيليون، بالإضافة طبعا إلى عدم الصديث ـ من قريب أو بعيد ـ عن القدس أو تقسيمها أو إعادتها إلى العرب لأن القدس أصبحت عاصمة أبدية لإسرائيل!

وعندما قيل لنتانياهو أن هذه الشروط لا يمكن لعرفات قبولها أو حتى التباحث حولها، عاد رئيس الحكومة ليلقى المريد من الحكم والوقائع والنظريات السياسية فقال إن مشكلة عرفات ومن معه أنهم لا يريدون – مثلنا – الاعتماد على أنفسهم. فنحن أقوياء بما فيه الكفاية لتحديد مواقفنا ومطالبنا أمام مائدة الحوار، أما الطرف الثانى – يقصد عرفات وجماعته – فإنهم ينتظرون من الغير أن يتفاوض معنا باسمهم! واختاروا الوسيط الأمريكي على أمل الضعط على إسرائيل لقبول طلبات وشدوط السلطة الفلسطينية.. وهذا في رأى نتانياهو مجرد إضاعة للوقت الثمين، الذي تحتاجه كل الأطراف لتحريك عملية السلام!

واختتم نتانياهو حديثه الطويل العريض متهما عرفات وجماعته

بانهم هم السبب وراء تجميد عملية السلام لانهم ينتظرون الحل عن طريق الآخرين، ويبدو أنهم سينتظرون هذا الحل إلى الابد! ولا جديد تحت الشمس، ولا أمل بالتالى فى أى حديث مع نتانياهو الذى يبدو أنه سينتظر طويلا _ هو أيضا _ ظهور مفاوض قوى مئله _ بدلا من عرفات الضعيف _ ويبصم له بالعشرة على ضياع حقوق الفلسطينيين، وانقراض الشعب الفلسطينية،



مات الاتماد السوفيتى.. نمسسا ف نسسسا!

ليس حنينا إلى الماضى ، وليس حزنا على تفتت الاتصاد السوفيتي، وإنما من المؤكد أن غياب الدولة العظمى الثانية ... الاتحاد السوفيتى - وتفتيتها إلى دول ودويلات، هو أحد أهم الاسباب التى ساعدت الولايات المتحدة الامريكية على أن تنفرد بالكرة الأرضية وتقرض على حكوماتها ما تراه، وتجبر شعوبها على مالا ترضاه!

الذي يهمنا هنا ـ كحرب ـ هو أنه لولا «الهيمنة الأمريكية» لما كان في استطاعة السيد بنيامين نتانياهو أن يفعل ما فعله، ويتحدى كما تحدي، ويسخر من العرب كما سخر!

تخيلوا معى ماذا كان يمكن أن يحدث فى هذه الأيام - بالنسبة للصراع المتفجر الحالى بين العرب والإسرائيليين - لو أن الاتحاد السوفيتى كان موجودا يمارس حقه فى استخدام حق الاعتراض - «الفيتو» - على كل القرارات الأمريكية، وضد كل الضغوط التى تمارسها على الفلسطينيين، بصفة خاصة، وعلى العرب، بصفة عامة، لصالح الاطماع الإسرائيلية التي لا يخفيها السيد نتانياهو الذى لم يأت ليتولى الحكم فى بلاده إلا من أجل تحقيقها؟!

إن تخيل ماذا كان يمكن أن يحدث ليس صعبا ، ولن يبعد كثيرا عن الواقع الذي سـبق أن عـشناه لسنين وعـقود عـديدة مـاضيـة ومتصلة. مازلنا نتذكر كيف كانت الولايات المتحدة تحسب حساب القوة العظمى الثانية والمنافسة، وتعرف متى يمكن أن تتحداها، وتعرف - أيضا - متى يجب أن تسارع بسحب تحديها والتمسك وبشعرة معاوية، في العلاقات معها. ومازلنا نتذكر - أيضا - الدول التى كانت تلعب على المسراع الدائر بين القوتين العظميين وكثيرا ما استفادت من هذه القوة أو تلك عن طريق التصالف مع الأولى حينا، ثم الانقلاب عليها والتحالف مع الثانية، حينا آخرا

هذا كله انتهى الآن بعد أن مات ما كان يسمى بالاتصاد. السوفيتى، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقرض هيمنتها على شعوب الكرة الأرضية جميعهم وعلى المتضرر أن يشرب من محيطات القارات الخمس!

دول العالم الثالث ليست وحدها التى عانت ـ ولا تزال ـ من تلك الهيمنة الأمريكية، فهناك العديد من الدول الصناعية الكبرى ـ في أوربا وآسيا ـ التي كثيرا ما أبدت رفضها وامتعاضها ـ على استحياء.. بالطبع ـ من محاولات الولايات المتحدة المستمرة لفرض أفكارها وآرائها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

الذى يهمنا ـ نحن العرب ـ فى تلك الهيمنة الجديدة أن الولايات المتصدة لا تقف موقف الصياد ـ الواجب والمطلوب - فى رعايتها وعنايتها بعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط من المؤكد إنها - اى - الولايات المتحدة ـ لا تعادى العرب ولا تهمل مصالحها فى بلادهم، ولكنها لا تقبل ـ فى نفس الوقت ـ أن تغضب حليفتها إسرائيل من أجل إرضاء الجانب العربى بصرف النظر عما إذا كان الحق معه أو ضده. ويفطىء اى عربى لو تصور أنه يمكن أن تتبنى الإدارة الأمريكية - أى إدارة وكل إدارة ـ وجهة نظر عربية سبق لإسرائيل رفضها! هذه الحقيقة تعرد العرب على تقبلها ومحاولة التعامل معها، كأناس واقعيين يقنون بالممكن.. ولا يحلمون بالمستحيل!

وحتى هذا الممكن أصبح غير متاح الآن.. بالذات بعد أن تولى

بنيامين نتانياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وكشف عن رفضه الكثير مما سبق تحقيقه في مسيرة السلام.. وبالذات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، فصحتى قبل فسوز حرب الليكود في الانتخابات الأخيرة، كان نتانياهو لا يترك مناسبة إلا انتهزها للتشكيك في جدوى كل ما حققته حكومة حرب العمل ـ برئاسة رابين ثم بيريز ـ من تقدم في عملية السلام مع العرب وبالذات مع الفلسطينيين. معنى هذا أن الرجل ـ نتانياهو ـ لم يتغيس ولم تتبدل أفكاره وتوجهاته بعد أن فاز بالحكم وأصبح مطالبا ـ من جانب الاغلبية الضئيلة من شعبه ـ بتنفيذ وتحقيق ما سبق ورعد به خلال حملته الانتخابية.

لقد حاولت إدارة الرئيس الأمريكي بل كلينتون أن تتدخل اكثر من مرة لإنقاذ عملية السلام، ومحاولة إقناع نتانياهو باهمية وضرورة تنفيذ ما سبق للحكومة الإسرائيلية السابقة الالتزام به من بنود اتفاقية السلام التي عقدتها مع الجانب الفلسطيني، ولكن هذه المحاولات باءت جميعها - كما يقولون - بالفشل. فيلا نتانياهو وافق على ما طلبته الإدارة الأمريكية، ولا هو اهتم باحترام ما سبق لبلاده الالتزام به والتوقيع عليه!

القضية عادت لتنام داخل الطائرات والسيارات في رحلاتها المحوكية عبر القارات للرجة أن الرئيس الفلسطيني أكد المرة بعد الأخرى أنه فقد الأمل في إحيائها من جديد. والرئيس حسني مبارك لم يترك فرصة و ولا مناسبة الآ انتهزها لينبه نتانياهو والإدارة الأمريكية معه بأن البديل عن المضى في عملية السلام.. سيكون مخيفا ورهيبا. ومن الواضح أن الجانب الآخر أمريكا وإسرائيل في واد والعرب وقضيتهم واهتمامهم بتحقيق السلام في واد آخر. فلا نتانياهو على استعداد لتغيير مواقفه، ولا الإدارة الأمريكية الحالية لديها الوقت لإضاعته في ممارسة ما يسمى بالضغط على الحايفة العزيزة إسرائيل في هذه الفترة بالذات التي

يخوض فيها الرئيس كلينتون معركته الانتخابية، لأن أى ضغط تمارسه على إسرائيل سوف يجد رفضا تلقائيا من جانب اللوبى اليهودى المتعاظم فى كل الولايات مما يؤدى ــ بالتالى ـ إلى انتقال أصوات ملايين اليهود من كلينتون إلى منافسه بوب دول! ومن السناجة أن يتوقع أحد أن يغامر كلينتون ـ أو أى مرشح آخر للرئاسة الأمريكية ـ باحتمالات فوزه فى الانتخابات ويتنازل عن أصوات اليسهود لا لشىء إلا من أجل الوقوق إلى جانب أصحاب القضية، من العرب إكراما وإرضاء لسواد عيونهم.

هذا الجمود والشلل في تحريك عملية السلام دفعا أوريا _ وبالذات فرنسا _ إلى محاولة القيام بدور إيجابي لعل وعسى يجد قبولا من القوة العظمي رقم واحد في العالم،من جهة، ويحظى باهتمام الحكومة الإسراثيلية، من جهة أخرى _ ويتحقق بالتالي التحريك المطلوب لمسيرة السلام بعد أن تجمّدت، وتوقفت أمام الطريق المسدود!

هناك مبالغة عندما نقول إن أوربا هي التي تقوم بتلك المبادرة في هذه الأيام. فـمن المبؤكد أن فمرنسا وحدها تقريبا التي بادرت، وتحمَّست، وتحمَّل رئيسها ـ جاك شيراك ـ الكثير من المضايقات والكثير من الإهانات من جانب الإسرائيليين الراقضين لمبادرته، والراقضين _ أكثر ـ لصداقته مع الزعماء العرب وللشعبية الكبيرة التي يحظى بها ــ حاليا ـ لدى الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج!

إن الجولة التى قام بها الرئيس القرنسى فى الشرق الأوسط اسعدت _ بكل تأكيد _ كل من ينادى بالسلام ويحلم به، أسعدت الشعب الفلسطينى سعادة بالغة وجعلته يشعر بأن هناك دولة كبيرة يمكنها أن تقف محايدة وتنادى بإعطاء كل صاحب حق حقه. كما أسعدت القيادة الفلسطينية وأعطتها أملا كاد أن يتبدد ويتحطم على صخرة الرفض الإسرائيلي، وأمام اللامبالاة الأمريكية.. المشغولة _ حكومة وشعبا _ بمعركة انتخاب رئيس أمريكا القادم.

وما فعله الرئيس جاك شيراك ليس غريبا عليه، ولا على معظم رؤساء فرنسا الذين سيقوه. فالعرب لا ينسون أن فرنسا سارعت واشتركت بقواتها في القوة الدولية متعددة الجنسيات لفك الصصار المفروض على قوات ياسر عرفات وتأمين خروج أبق عمار ومن معه من بيروت - بحرا - في أعقاب مذابح صدرا وشاتيلا في سبتمبر ١٩٨٢. والعرب لا ينسون أن الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران شن هجوما عنيقا ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلي في لبنان وظل يعارضه ويندد به المرة بعد الأخرى نفس الرئيس ميتران هو الذي زار إسرائيل في مارس ١٩٨٢ وتحدث امام نواب الكنيست قائلا بكل وضوح إنه سياتي الوقت . حشما . لقيام دولة فلسطين فوق أرض شعبها. وقبل مفاجأة ميتران _ التي صدم بها الإسرائيليين _ كان الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان قد زار دولة الإمارات العربية _ في مارس ١٩٨٠ ـ وأعلن أن من حق الشعب الفلسطيني أن يقرر مصيره.. ويحصل على الحكم الذاتس في بلده. وإن نسى العرب فلا يمكن أن ينسوا المواقف العظيمة التي وقفها الرئيس الفرنسي الراحل الحنرال شارل ديجول من قضية الشرق الأوسط ومن حقوق الشعب الفلسطيني، وبالذات موقفه فور اندلاع حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ففرض حظر تصدير الاسلحة إلى إسرائيل، كما اتهمها بأنها هي المسئولة عن اندلاع تلك الحرب وليس العرب كما ادعت إسرائيل وأمريكا.

وجاء جاك شيراك ليتوج الموقف الفرنسى المشرف بما قاله - ويقوله - عن عدالة الحقوق العربية - بصفة عامة - والحقوق الفلسطينية - بصفة خاصة - خلال الزيارة التي يقوم بها حاليا في منطقة الشرق الأوسط كان شيراك رائعا وعظيما عندما طالب - في عقر دار الإسرائيليين - بقيام الدولة الفلسطينية في أراضى الحكم الذاتي. وكان أكثر من رائع عندما هدد بقطع زيارته

لإسرائيل بسبب تحرشات وسخافات وجليطة رجال الأمن الإسرائيليين الذين حاولوا منعه من مصافحة الفلسطينيين في الإسرائيليين الذين حاولوا منعه من مصافحة الفلسطينيين في شهرارع القدس وطالبهم بالتوقف عن هذه التصرفات فورا، ولم يكتف بذلك وإنما قدم للحكومة الإسرائيلية احتجاجا رسميا على هذه المعاملة غير اللائقة، وسارع نتانياهو بتقديم اعتذاره واعتذار حكومته للرئيس الفرنسي وللصحفيين الفرنسيين الذين منعهم الإسرائيليون من تادية عملهم في تغطية جولة رئيس بلدهم في شوارع مدينة القدس.

إن الرئيس شيراك لا يعادى إسرائيل لحسساب العرب، ولا يصادق العرب كراهية فى اليهود. على العكس من ذلك فإن الرئيس الفرنسي يعتبر نفسه صديقا للطرفين ولا يسعى إلا من أجل التوسط بين الجانبين لعل وعسى يتم تحريك مسيرة السلام ويتحقق السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وإذا كان الرئيس شيراك قد نادى - خلال الكلمة التي القاها في إحدى الجامعات الإسرائيلية - يقيام الدولة الفلسطينية، فهو يطالب الفلسطينية، فهو يطالب بضرورة التمسسك بصرم بالمهادي، والاستمرار في النزام سياسة السلام التي وصفها بانها مازاك هشة والوقت يلعب ضد تحقيق السلام.

إن الموقف المحايد الذي يقفه الرئيس شيراك يجب أن يلقى الترحيب والتأييد من الجانبين، لأنه الموقف المنتظر – والمقبول – من الوسيط دولة كبرى مثل من الوسيط دولة كبرى مثل فرنسا التي لا تقف إلى جانب طرف ضد الطرف الآخر، ولا تساند المُعتدى على حساب المُعتدى عليه... كما عودتنا الدولة العظمى رقم وأحد في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية!



<u>متى لا نخطىء</u> كبسا أخطىسأوا

عندما بدأت مصر مسيرة السلام - فور عبورها الكبير، بنصرها المجيد، في اكتوبر ١٩٧٣ - لم تكن تريد استرداد أرضها المحتلة وحدها، ولم تكن تخطط اسلامها فقط، وإنما كان الهدف المخطط هو حصول كل الأطراف العربية المعنية على أرضهم المحتلة، وعلى سلامهم المفقود. وللأسف الشديد لم يوافق الاشقاء العرب على السير مع مصر في طريق السلام وفضلوا الاستمرار في دق طبول الحرب، والتهديد بالقوة ورفض التفارض مع الكيان المزعوم الذي خلقته الصهيونية الإسرائيلية كشوكة في قلب الأمة العربية.

لقد حاولت الزعامة المصرية ـ المدرة بعد الأضرى _ إقناع الأخوة العرب بأن منا يؤخذ من أرض وحقوق حول صائدة المفاوضات، دون إراقة قطرة واحدة من الدم العربي، هو أفضل _ بالقطع _ من الحصول على بعضها عن طريق المزيد من المعارك والحروب التي لا يضمن أحد نتائجها على ضوء تجاربنا وحروبنا المريرة التي سبقت حرب ١٩٧٣ التي توقفت في الوقت المناسب وعند الحدود الحمراء التي كان من الصعب جدا تجاوزها.

ولم تنجح الزعامة والقيادة المصرية في كل المحاولات التي بذلتها من أجل اقناع إخوتنا العرب _ والفلسطينيون في مقدمتهم بمد أيديهم إلى أيدينا والسير في طريق السلام الطويل الذي كان من المتوقع _ حينذاك _ أن يعيد للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره، فوق أرضه، وتحت راية دولته، كما كان سيعيد للأخوة السوريين أرضهم التي احتلها الإسرائيليون منذ هزيمة يونيو

ولم يكتف الأشقاء العرب برفض مشاركتنا في مسيرة السلام، وإنما أعطوا لأنفسهم الحق في التشهير بهذه المبادرة المصرية، من جهة، وتمادوا – من جهة أخرى – في التدخل في أدق، وأهم، وأخطر، الشئون الداخلية المصرية.. في محاولة غير مسبوقة من جانبهم لإرغام الزعامة والشعب – في محسر – على سحب مبادرتهما، ووقف عملية السلام، ونسف الاتفاق الذي أعاد لمصر كل شبر أرض كان الإسرائيليون يحتلونه منذ حربي ١٩٥٦ كل شبر أرض كان الإسرائيليون يحتلونه منذ حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وكأن الأخوة العرب لا يكتفون برفض استرداد حقوقهم وأرضهم المحتلة، وإنما يصرون على أن تحذو مصر حذوهم وتعيد ما استردته – بموجب معاهدة السلام في كامب حنوهم المحتلة، وإنما يصرون على أن تحذو مصر حذوهم وتعيد ما استردته – بموجب معاهدة السلام في كامب

وبالطبع لم تقبل مصر - شعبا قبل حكومة - أن يتدخل الغير فيما لا يعنيهم. لقد كانت مصر حريصة كل الحرص على أن يسترد أخوتها نفس المكاسب التى كسبتها، ولكن هؤلاء الأخوة رفضوا المساعى الحميدة المصرية وفضلوا تأجيل استرداد أرضهم إلى ما شاءت الظروف والأحوال، وهذا حقهم المطلق الذى احترمته مصر، وكانت تنتظر منهم المعاملة بالمثل، بمعنى أن

يحترموا قرارها فى سعيها إلى تحقيق السلام العادل الذى يعود إليها - بمقتضاه - ما سبق أن ضاع منها خلال المعارك والحروب والهزائم السابقة.

واصر كل جانب على رايه، وعلى اقتناعه، وكانت القطيعة والكراهية والصملات الإعلامية المتبادلة التي لم تتوقف إلا بعد سنوات طويلة ومريرة، بمبادرة ذكية وكريمة من الرئيس حسني مبارك فور توليه مهام مسئولياته كرئيس للجمهورية المصرية خلفا للرئيس الراحل أنور السادات.

كان الرئيس مبارك واضحا، وصريحا، ومحددا، عندما أعلن عن أهمية التعاون والتضامن والتصالف العربى / العربى تبعا أمصالح الدول والشعوب كل على حدة، بحيث لا تتدخل دولة في الشئون الداخلية للدولة الآخرى ولا تحاول هذه أن تفرض رأيها على تلك. فلكل دولة - كما قال وأكد الرئيس مبارك المرة بعد الآخرى - ظروفها، وتقديرها الشخصى والذاتي للمواقف التي تحددها على ضوء تلك الظروف، بصرف النظر عن قبول أو رفض باقى الدول الأخرى لهذه المواقف وتلك السياسات الداخلية.

وهذه المبادرة المصرية وجدت ترحيبا واحتراما من كل الدول العربية، التي اعادت علاقاتها مع مصدر مبارك.. الواحدة بعد الأخرى، لتعود مصر إلى العرب.. ويعود العرب إلى مصر كسابق العهد والزمان.

تذكرت هذه الحكايات كلها، وأنا أتابع ما كانت تواجهه المملكة الأردنية الهاشمية من هؤلاء الذين تصوروا أن من حقهم أن يغرضوا عليها السياسة التي تعجبهم والقرارات التي تسعدهم، والمواقف التي تنعشهم وتشجيهم رغم رفض الحكومة الأردنية لكل هذه السياسات والقرارات والمواقف التي لا شأن لأحد _

خارج حدود المملكة - بها من قريب أو بعيد.

لقد وصف الرئيس مبارك - بحق - العملية الإجرامية التي قام بها جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد، داخل الأردن ومحاولة اغتيال أحد قادة حركة «حماس» في العاصمة الأردنية عمان، بأنها عملية غير أخلاقية، وتعتبر انتهاكا صارخا لسيادة دولة مستقلة. ليس هذا فقط. بل إن الرئيس مبارك أكد أن هذا العمل الإجرامي قد يفتح الباب لفوضى عامة تهز الاستقرار العالمي.

رما قاله الرئيس مبارك هو نفسه الذي يشعر به الآن كل محايد .. من العرب أو غير العرب.. من الاصدقاء وغير الاصدقاء وفير العمدتاء الشمئزازا لتلك الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل .. بتكليف وتأييد وتشجيع رئيس حكومتها .. في دولة مجاورة لم تلق إسرائيل منها غير كل تقهم واندفاع في اتجاه تطبيع العلاقات معها وفي أسرع وقت مستطاع. ورغم أن مصر قد سبفت الاردن في توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل وأعادت العلاقات الدبلوماسية معها منذ نهاية السبعينيات، فإن هذا التطبيع بين القاهرة وتل أبيب لا يزال يترك للتمني، من جهة، ويجمع العالم من جهة أخرى .. على وصف السلام المصرى الإسرائيلي بأنه : سلام بارد، بعكس التطبيع المميز بين عمان وتل أبيب والذي بدأ سريعا وساخنا وسط دهشة المراقبين الأعداء قبل الأصدقاء!

انفتاح عربى أردنى على إسرائيل بهذا الشكل، وتلك السخونة، كان يجب أن يلقى من الإسرائيليين - فى المقابل - معاملة أخرى، واحتراما أكثر، وهو ما عبر جلالة الملك حسين عنه قائلا: «ليست هذه هى المعاملة التى يعامل بها الاردن من إسرائيل». ووضح من تعليق الملك حسين، ومن سرعة تكليفه لشقيقه الأمير حسن بن طلال - ولى العهد - بالسفر إلى الولايات المتحدة وعرض أسرار العملية الإجرامية على إدارة الرئيس كلينتون، مدى خطورة الصدمة التي أثارت الغضب الحكومي والشعبي في المملكة الأردنية الهاشمية. وتوقع كثيرون – داخل الأمة العربية وخارجها – أن يترجم هذا الغضب الجارف إلى إصدار عدة قرارات واتخاذ بعض المواقف أهمها : طرد السفير الإسرائيلي من عمان، وسحب السفير الاردني من تل أبيب توطئه لقطع العلاقات بين البلدين، ووقف التطبيع نهائيا بينهما.

ومرت الايام دون أن تتحقق هذه الظنون كلها أو حتى واحد منها. على العكس من ذلك سمعنا عن الزيارات المكوكية التى قام بها مسئولون اسرائيليون - على راسهم المسئول الأول عن العملية الإجرامية: نتانياهو - إلى عمان لتقديم واجب الاعتذار إلى جلالة الملك حسين، والقسم أمامه بأغلظ الإيمان بعدم تكرار هذه «العملية» داخل الحدود الاردنية. ثم سمعنا - بعد ذلك - عن اتفاقات تمت بحضور السفاح المعروف إريل شارون واعداد عملية الإفراج عن عدد لا بأس به من المعتقلين الفلسطينيين والاردنيين على راسهم الأب الروحي لحركة «حماس» - فضيلة الشيخ أحمد ياسين - الذي اقلته طائرة مروحية من فناه السجن الإسرائيلي إلى مدينة الحسين الطبية في قلب العاصمة الاردنية.. وهو ما دفع الشيخ أحمد ياسين على مبادرته التي اثمرت الإفراج عنه واعادته إلى بيته وإخروته الفلسطينيين في أرض السلطة واعادية إلى بيته وإخروته الفلسطينيين في أرض السلطة الفلسطينية.

وكان يمكن أن ينتهى الأمر عند هذا الحد، فقد استرد العرب الأردنيون والفلسطينيون عددا لا بأس به من المعتقلين، كما أعيد العميلان الإسرائيليان ـ اللذان ارسلتهما المخابرات الإسرائيلية ـ

بجوازى سفر كنديين مزورين، لاغتيال ممثل حركة «حماس» في عمان ـ إلى بلدهما إسرائيل سالمين معافين!

هذا الاتفاق الواضح، والصريح، والمعلن، لم يعجب كثيرين من العرب الذين كانوا يتصورون إن انتهاك السيادة الاردنية لن يستعيدها غير الدم، فقوجثوا بأنه لا جديد تحت الشمس، وإن إسرائيل ترى أن الأمر كله لا يستحق أكثر من تقديم واجب الاعتذار، مع الموافقة على الإفراج عن عدد من المعتقلين على راسهم الشيخ المريض خوفا - كما قالوا - من موته في السجن وما قد يسببه هذا الموت في المزيد من المسشكلات مع الفلسطينيين!

ومع رفض الكثيرين لاتفاق «الجنئامان» الذي تم التوصل إليه
بين الإسرائيليين والأردنيين إلا أننى اختلف معهم وإن كنت أتفهم
تماما موقفهم ورفضهم. فالذي تفاوض عليه الأردن ووافق عليه
مع إسرائيل هو من صميم الشئون الداخلية الأردنية، وليس من
حق أحد _ فردا كان أو جماعة، أو دولة، أو حتى أمة _ أن يعارضه
أو يتدخل فيه، وإلا كنا نرتكب نفس الخطا الذي سبق للعرب
وعلى راسهم الأردن نفسه _ الوقوع فيه عندما رفضوا مبادرة
السلام المصرية، ورفضوا معاهدة كامب ديفيد، ورفضوا عودة
كل شبر من الأرض المصرية المحتلة إلى أصحابها المصريين!

فالسلطات الأردنية غاضبة أشد الغضب من الحملات التي تشنها بعض الأجهزة الإعلامية العربية ضد ما تصفه: «بالصفقة الاردنية الإسرائيلية» ويرد الاردنيين على تلك الحملات بأنه ليس لاحد أن يملى على المملكة ما لا تقبله، وليس لاحد الحق – أيضا بفي أن يتدخل في أدق الشـــثون الداخلية للشـعب الاردني، لأن

حكومة هذا الشعب تعرف جيدا كيف تفرق بين ما يصلح للشعب، فتأخذ به، وما يضره، فتبتعد عنه.

ولا أعتراض لى على هذا الحق.. فهو نفسه الذى سبق لمصر من ور قياممها بطرح خيار السلام فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات من تمسكت به، ورقضت السماح للغير بالتدخل فيما لا يعنيهم، رغم الفارق الكبير بين الموقف المصرى مبالامس والموقف الاردني.. اليوم. فاتفاقية السلام التى وقعتها مصر مع إسرائيل كانت تنص على أن تعود الأرض المحتلي إلى المصريين، وهو ما يرفضه العرب، فاضطر المحسريون إلى تجاهل هذا الرفض وإبعاد الغير عن التدخل فى شئونهم الداخلية، أما الموقف الاردنى اليوم فهو يختص بقيام إسرائيل بارتكاب عملية إجرامية داخل العاصمة الاردنية، ثم تتم تسوية «القضية» بالأسلوب والسلمى» و «المتحضر» الذى تمت به، وأثار غضب الكثيرين وشجعهم على مهاجمة الحكومة الأردنية مما أوقعهم فى المحظور، بتدخلهم السافر فى شمأن من أدق الشئون الداخلية للمملكة الأردنية الهاشمية!

لقد فات - الآن - زمان العتاب بعد عودة العلاقات المصرية الاردنية إلى منجاريها.. وأصبحنا «سمن على عسل» كما يقول المثل الدارج.. والدليل على ذلك أن قلة ضئيلة جدا من المصريين هي التي جاهرت برأيها المعارض لما يسمى : بالصفقة بين عمان وتل أبيب، في حين أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى اعتبرت أن ما تم من اتفاق بين الجانبين هو عمل داخلى لا يحق للبعيدين عنهما الاعتراض عليه أو التدخل فيما لا شأن لهم به.

لقد حاول زميل صحفى «خبيث» أن يستطلع رأى الرئيس مبارك فيما يسمى: «بالصفقة الأردنية الإسرائيلية»، فأجاب الرئيس مبارك قائلا: - «لا أستطيع أن أقول إن هناك صفقة أردنية / إسرائيلية فيما يتعلق بالافراج عن الشيخ ياسين، لأن الملك حسين لديه ظروفه و يتخذ القرار الذي يجده في مصلحة بلده».

قد يرى البعض أن الرئيس مبارك كان ـ بهذه الاجابة ـ دبلوماسيا من الطراز الأول، إلا أننى أضيف إلى ذلك أن ما قاله دبلوماسيا من الطراز الأول، إلا أننى أضيف إلى ذلك أن ما قاله الرئيس هو بالفعل ما يؤمن، ويتعامل به مع كل القضايا الخاصة بالشئون الداخلية للدول الأخرى قد يكون للرئيس مبارك رأى مضتك في هذه القضية أو تلك، ولكنه لا يسعى أبدا إلى فرض هذا الرأى على أصحاب القضية أنفسهم، إيمانا من جانبه بأن لكل دولة ظروفها الخاصة، ومن حق كل حكومة أن تتخذ المواقف التي تتفق مع مصالح شعوبها وإن كان لا يتردد في إيداء رأيه في تلك القضايا.

كان هذا هو رأى رئيس مصر فى قضية الإفراج عن عدد من المعتقلين العرب، ومبادلتهم بالعميلين المجرمين الإسرائيليين، باعتبارها مسألة داخلية يتحمل أصحابها مسئولية حلها، وكم كنا نتمنى لو كان ملك الأردن قد تعامل معنا بنفس المنطق وأعتبر القضية قضيتنا ولا شأن له أو لغيره برفضها أو التنديد بها، خاصة أن قضيتنا كانت تتعلق باسترداد كل شبر من أرضنا المحتلة، ولم تكن خاصة بعمل استضبارى إجرامى إسرائيلى استهدف انتهاك حرمة وسيادة الأرض الأردنية!

عندما نتعامل مع ما يسمى: «بالصفقة الأردنية الإسرائيلية» كقضية داخلية لها ظروفها وضروراتها، فهذا يعنى أننا لا نريد أن نخطىء في حق غيرنا، كما سبق لهذا الغير أن أخطأ في حقنا.

الموقف السياسي،

من المفارقات العجيبة التى تبلغ حد المصيبة.. أن الولايات المتحدة هى وحدها - دون غيرها - التى يمنحها - من يؤيدها ومن يعارضها، من يحرهها - الحق كل الحق فى أن ترعى السلام المفقود فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تفرض توجهاتها، وأفكارها، وهيمنتها، على مسيرة السلام بتأييد وتهليل وتعظيم كل الأطراف المعنية صباشرة، وكل الأطراف المهتمة - بتحقيق السلام - عن

هذا التفويض الذى تتمتع به الولايات المتصدة الأمريكية، هو الذى أعطاها الحق فى أن تفعل ما تشاء، وتقرر ما تريد، وتوافق على ما يرضيها فى نفس الوقت الذى ترفض فيه ما يتعارض مع أهدافها وصدالحها.

هذه المواقف الأمريكية ليست خافية على أحد، كما أنها تتم فى العان.. تحت سمع وبصر الدنيا كلها .. وأولها الأطراف المعنية فى منطقة الشرق الأوسط .. دون اعتراض يذكر.. اللهم إلا إذا اعتبرنا أن كلمة رافضة هنا، أو مقالات منددة هناك، أو تهديداً هنا، أو

تهويشا هناك يمكن أن يغير موقفا أو يحقق مطلبا مهما كان عادلاً!
الأمثلة على ذلك كثيرة جدا، ولا تحتاج إلى تذكير أو تنبيه.
فهى - كما قلت من قبل - سياسة أمريكية واضحة، وثابتة،
ومستمرة، بدليل تمسك المستفيدين من هذه السياسة
والمتضررين منها - معا - براعية السلام الأولى والوحيدة - بعد
استسلام روسيا واكتفائها بدور المراقب والمشجع للعم سام وحرصها على عدم التفريط في هذه الرعاية مهما فعلت
واشنطون، ومهما وضح وثبت تحيزها للجانب الإسرائيلي على
حساب حقوق ومصالح الجانب العربي والفلسطيني!

وإذا أردت أن أصف سياسة «راعى عملية السلام» فإن الوصف الإيجابي الوحيد لها هو: أنها وأضحة وصريحة ولا تستخدم الدبلوماسية الخادعة في تنفيذ أهدافها!

وقد ضرب راعى عملية السلام الطرف العربى الفلسطيني بالقسايني بالقرار الذي أصدره مجلس النواب الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل. وهو القرار الذي وصفه الرئيس حسني مبارك فور صدوره:

«بأنه غير حكيم خاصة أنه يأتى فى وقت تمر فيه عملية
 السلام بأزعة مما سيؤدى إلى تصعيد الموقف».

عملية السلام مترقفة، ومتجمدة، منذ فترة طويلة ماضية نتيجة لمواقف وسياسة حكومة نتانياهو الرافضة لكل ما سبق الاتفاق عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين - تحت راية الراعى الأوحد الأمريكي - في بداية المسيرة وقبل وصول حزب الليكود اليميني إلى الحكم. فمنذ تولى نتانياهو أمور بلاده ولا هم له غير نسف

اتفاق السلام الذى تم التوقيع عليه فى أوسلو وغير أوسلو، إصراراً من جانبه على أن تقوم إسرائيل الكبرى كما حلم ويطم بها كل من سبقوه من قادة إسرائيل، وكل من شاركوه أفكاره وطموحاته.. وما أكثرهم فى إسرائيل.. أمس، واليوم، وغداً.

قرآنا وسمعنا الكثير جدا من الرفض والتحذير – من معظم عواصم العالم – لحكومة الليكود الإسرائيلية بسبب مواقفها المتشددة والمتعننة، ومطالبتها بالعودة إلى المشاركة في مسيرة السلام، ولكن هذه النصائح وتلك التحذيرات تلاشت، وتبددت في الهواء. فلا نتانياهو تنازل قيد أنمله – كما يقولون – عن أفكاره وعنجهيته وتحديه لكل من يعارضه، ولا «راعي السلام الأوحد» – بجلالة قدره – مارس مجرد الضغط الخفيف على أحد أطراف رعيته التي قبل أنه يخاف ولا يختشى.

والرد حاضر، وجاهز، بالنسبة للناطق بلسان راعى عملية السلام الواحد الآحد! بالولايات المتحدة – رغم أنها أقوى، وأكبر، وأغنى دولة فى العالم، إلا أنها – كما تفخر وتتباهى – دولة ديمقراطية من الطراز الفريد الذى يسمح لأصغر صغير بمعارضة رايها وتحدى قراراتها بلا خوف من غضبها أو انتقامها!

المسئولون الأمريكيون - السابقون والحاليون - التزموا بهذه السياسة في كل مرة يتشجع الجانب العربي ويطلب من الصديق الامريكي أن يتدخل لدى الحكومة الإسرائيلية - أى حكومة إسرائيلية - لوقف اضطهادها للفلسطينيين، أو لرد ما اغتصبته من حقوقهم، أو حتى لإقناعها باحترام ما سبق لها الموافقة عليه من اتفاقات ومعاهدات والتزامات شهد العالم كله مراسم التوقيع عليه الى مدريد وأوسلو وحدائق البيت الأبيض في واشنطون،

وللأسف الشديد كان الرد الأمريكي الذي لا يتغير ولا يتبدل هو:

«نحن نساعد الأطراف المعنية على المضى في حل مساكلها
المشتركة حول مائدة المغاوضات، ولكننا لا نفرض أنفسنا على
هذه المغاوضات، ولا تسمح ديمقراطيتنا بالضغط على أي طرف
من الأطراف لصالح آخر. إن راعي السلام يجب أن يكون محايدا
حتى ينعم بالمصداقية في عيون الآخرين»!

كل المواقف التي استخدمتها حكومة نتانياهو ـ منذ وصولها إلى الحكم وحـتى لحظة كتابة هذه السطور ـ وادت إلى الانهيار شبه التام لعملية السلام، لم تجد من الإدارة الأمريكية غير التفهم، مرة، والتأييد الف مرة ومرة، أما الرفض، والاقناع، والضغط، فهذه كلمات لا نجدها في رسائل الأمريكيين ولا تتردد على السنة حكامها!

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة:

عدم الاعتراف بكل ما سبق الاتفاق عليه والمطالبة ببدء عملية السلام من نقطة الصفر، اقترحه نتانياهو ورفضه العرب وتفهمته اله لامات المتحدة الأمريكية!

■ بناء المستوطنات، مارسته الحكومة الإسرائيلية وتحدت به الدنيا كلها ماعدا الإدارة ونواب الشعب الامريكي الذين باركوا حركة البناء، وانتقدوا كل من يقف ضد توفير المساكن للمواطنين وتعمير الخرائب للمواطنين! وعندما ندد العرب بالبناء في جبل أبو غنيم - في مدينة القدس المحتلة - أبدى الراعي الامريكي دهشته من هذا الرفض والاعتراض بزعم أن من حق الدولة - أي دولة - أن تبنى المساكن لإيواء سكانها، أما ما يقال عن مطالبة الفلسطينيين بحقهم في القدس - في المرحلة الاخيرة من المفاوضات - فهذا لا يمنع من البناء اليوم، والتفاوض حوله غدا.

- ـــــيرة السلام مـتوقفة، سواء على المسـار الفلسطيني أو المسـار السورى، وكل الوساطات التي قام بهـا الراعي الأمريكي اخفقت ولم تنجع. المبادرة المــصرية الأخيرة هي وحدها ـ الآن ـ على السـاحة، والحكم عليـها بالنجـاح أو الفشل يحتـاج إلى وقت وإلى مزيد من الاتصالات التي اختارت الزعـامة المصرية الدكتور أسامـة الباز ـ مستـشار الرئيس حسنى مـبارك ـ للقيـام بها في رحلات مكوكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- ومن الواضح أن هناك في بلد الراعي الأمريكي من لا يريد لهذه المبادرة المصرية النجاح فيما فشلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية طوال الفترة الطويلة الماضية، وإلا فما معنى أن يجتمع مجلس النواب الأمريكي ويصدر قرارا حباغلبية ٢٠٦ أصوات ضد ١٧ موتا فقط حبان مدينة القدس هي عاصمة دولة إسرائيل الموحدة والإبدية، ويطالب إدارة كلينتون بسرعة نقل السفارة الأمريكي إلى القدس بدلا من الإبقاء عليها في مدينة تل أبيب، ليس هذا فقط بل إن القرار الذي صدر بأغلبية ساحقة من نواب الشعب الأمريكي حالذي يقال أنه يعشق الديمقراطية ويكره تسلط وضغط القرى على الضعيف تضمن ١٠٠ مليون دولار للصرف منها فورا على عملية نقل السفارة إلى العاصمة الجديدة!
- نفس هؤلاء النواب _ أكثر من ٤٠٠ نائب _ انتهزوا هذه الفرصة لتوجيه الضربات والانتقادات والتصذيرات إلى الطرف الثانى الفلسطيني، تأكيدا من جانب هؤلاء النواب على الديمقراطية الأصريكية، والصياد الأمريكي، المتمثل في عدم قيام الراعى بالضغط على رعيته؛
- الم يهتم السادة نواب أمريكا بخطورة وبشاعة هذا القرار ليس

فقط على الحقوق الفلسطينية، وإنما – ايضا ـ على مستقبل العملية السلمية ذاتها في منطقة الشرق الأوسط التي لا يجهل أحد أهمية ثروات تلك المنطقة بالنسبة للمصالح الغربية وعلى رأسها المصلحة الأمريكية ذاتها. فوجئنا بمجلس النواب يواصل استفزازاته فيوجه ـ بلسان نيوت جنجريتش _ هجوما عنيفا ضد السلطة الفلسطينية التي لم توقف _ كما يزعم _ عمليات اغتيال الفلسطينيين الذين يبيعون أرضهم للإسرائيليين، وطالب الحكومة الأمريكية بقطع المعونات الاقتصادية عن تلك السلطة التي تعرقل _ كما يزعم _ مسيرة السلام وترفض أن يبيع الفلسطينيون المضمه كلا للإسرائيليين!

قرار مجلس النواب أحدث دويًّا هائلًا في نفس كل عربي، باعتباره من أخطر القرارات التي يمكن أن تنسف عملية السلام نهائيا ليعود العنف والصراع والحروب مرة أخرى ولعقود عديدة قادمة. هذه الحقيقة ليست خافية على أحد، والإدارة الأمريكية أول من تعرفها بدليل أن وزارة الخارجية الأمريكية سارعت وأعلنت من اليوم التالي مباشرة – أن موقف الولايات المتحدة من قضية مدينة القدس لم يتغير، وأن تسوية هذه القضية هي جزء من التسوية النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولقد اتفق الجانبان على ذلك بالفعل عقصد اتفاق أوسلو – وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية : أنه من المهم ألا تتخذ إجراءات مسبقة أو من جانب واحد تؤدى إلى تعقيد مشكلة إلقيس،!

هذه التأكيدات كلها، وغيرها، لا تغير - في تصوري - صورة

«الراعى الأوحد الأمريكى» لعملية السلام فى الشرق الأوسط صورة الوسيط الذى يقف منحازا لطرف وضد الطرف الآخر. صورة الدولة العظمى التى تصركها دولة صغرى من خلال سيطرة اللوبى الصهيونى على نواب الشعب الأمريكي فى برلمانهم. صورة الإدارة الأمريكية التى ترفض مجرد توجيه النصح للطرف الإسرائيلي ليحترم التزاماته والوفاء بوعوده، فى الوقت الذى لا تتورع فيه هذه الإدارة عن ممارسة كل الضغوط على الطرف الأخر - الفلسطيني - للحصول على مسزيد من التنازلات، كشرط أساسى لمواصلة «الراعى الأعظم» مهام وساطته على رعاياه العرب واليهود!

لقد صدق نبيل عمرو - مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات - عندما علق على قرار مجلس النواب الأمريكي بآنه : يهز مصداقية الوساطة الأمريكية، ويدق مسماراً في نعش السلام.

. .

من اليوم فصاعدا.. تبدأ فترة جديدة سنقول، ونكتب، ونسمع، فيها الكثير من الشجب، والكثير من الهجوم، بمناسبة القرار الأخير لمجلس النواب الأمريكي، ولن يتوقف القيل والقال إلا بعد أن يصدر قرار جديد من نفس بلد الراعي الاعظم الأمريكي يفوق في تحيزه، وبشاعته، وظلمه، قرار نقل السفارة الأمريكية من ثل أبيب إلى القدس!

الراعى الأعظم يملك أن يحابى من يشاء من رعاياه المحبوبين، كما يستطيع أن يعادى غيرهم من رعاياه المشاغبين.. ولكنه للمرط ديموقراطيته وعدالته، وحياده، ومصداقيته للا يمنع رعاياه المنبوذين، من الهتاف ضده، والتنديد بقراراته، والتشكيك في رعايته وعنايته!

والموقف السياسي

خلال الاجتماع الذي عقده الرئيس حسنى مبارك مع أعضاء الجانب المصرى في المجلس الرئاسي المصرى الأمريكي أكد الرئيس على قوة ومتانة العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وفي رأيي أن هذا التأكيد الأخير جاء في وقته المناسب تماما فما أكثر ما يقال في هذه الأيام ـ عن تدهور العلاقات المصرية الأمريكية، وماأكثر ما يتردد ـ في كل مكان ـ عن اتهام الإدارة الأمريكية بأنها اسقطت الدور المصرى من حساباتها في محاولة من جانبها لمعاقبة مصر على ما تصفه «بالموقف المتشدد» الذي التزمت به إلى جانب الفلسطينيين تشجيعا لهم ـ كما يقال ـ على عرقلة عملية السلام في الشرق تلاوسط!

هذه الشائعات كلها وجدت بالفعل آذانا تسمعها والسنة ترددها واقلاما تسجلها.. خاصة في أعقاب كل فشل يلحق بعملية السلام التي تزداد تعقيدا وصعوبة.. يوما بعد يوم.

ولست مع القبائلين بوجود فتور في العلاقات المصرية الأمريكية نتيجة لتدهور وتوقف مفاوضات السلام بين

الفلسطينيين والإسرائيليين، فليس خافيا على أحد ـ اليوم ـ أن المسئول الأول والأخير عن هذا التدهور، وهذا التوقف، هو السيد بنيامين نتانياهو شخصيا.. هذه الحقيقة لا يؤكدها الفلسطينيون وحدهم، ولا حتى الإدارة الأمريكية فحسب، وإنما هناك نسية كبيرة من الشعب الإسرائيلي ذاته تؤمن بأن السياسة التي يطبقها رئيس الحكومة نتانياهو لن تحقق السلام، وإنما ستقود البلاد إلى حرب جديدة تعيد الصراع العربي الإسرائيلي إلى ما كان عليه قبل بدء مسيرة السلام في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

هذه الحقائق كلها - وغيرها - ليست خافية على الإدارة الأمريكية، بل لا أغالى إذا قلت إن هذه الإدارة كانت تتمنى لو أن رئيس وزراء إسرائيل - نتانياهو - كان أقل تشددا وتعنتا في مطالبه وشروه لمواصلة عملية السلام مع الجانب الفلسطيني والجانب السورى.. فمما لا شك فيه أن الرئيس بل كلينتون - الذي لا يكاد ينجو من فضيحة حتى يسقط في فضيحة أخرى - يبذل اقصى ما في استطاعته من أجل تحقيق أي إنجاز سياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، قد ينقذه من غضب وسخط الرأي العام الأمريكي الذي يتابع فضائحه الشخصية أولا بأول، ولا شك أن تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل يمكن أن يعيد للرئيس كلينتون الشعبية الهائلة التي يوشك أن يفقدها لأسباب عديدة يصعب حصرها.

ليس صحيحا – إذن – أن البرئيس كلينتون سعيد بما يقوله ويفعله رئيس الحكومة الإسرائيلية، لأن هذه السعادة – إن وجدت – تعنى فـشل عملية السلام.. وهو ما لا يريده الرئيس الأمريكى بأى حال من الأحوال.. فهو – كما نعلم – يراهن على هذه العملية، وكثيرا ما حاول أن يستخدم ثقل بلاده في اقناع الأطراف المعنية

بتقديم تنازلات مقابل دفع عملية السلام في طريقها الصحيح وبالسرعة المطلوبة، ولكنه – أي كلينتون – كثيرا ما اصطدم بالتعنت الإسرائيلي الرافض لتقديم أي تنازلات، والطامع – في نفس الوقت – في اغتصاب البقية الباقية من حقوق الفلسطينيين. وخبرة نتانياهو بصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدته كثيرا في مواجهة ما يسمى «بالضغط» الذي حاول كلينتون ممارسته عليه في فترة سابقة فلا كلينتون ولا أي ساكن للبيت الأبيض – جاء قبله أو سياتي بعده – يستطيع أن يجبر إسرائيل علي شيء لا تريده، رغم أن الولايات المتحدة كانت – ولا تزال وستظل – صاحبة الفضل الأول في بقاء ونصو، هذا الكيان اليهودي الذي تم زرعه في الأرض العربية.

ومن الصعب أن نطالب كلينتون بأن يفعل ما عجز من سبقوه عن فعله. يكفى أن الرجل حاول مصبرد المصاولة - أن يضغط بلطف على كتف نتانياهو لاقناعه بالتعاون والمضى فى عملية السلام، فكان رد فعل اللوبى اليهودى الأمريكي بالغ العنف، إلى حد أن هناك كثيرا من المراقبين الذين اجمعوا على أن «أصابع يهودية» هي التي دبرت ونفذت كل المصائب والفضائح التي لا بعرف كلينتون كيف بتخاص من جبائلها وينقذ نفسه منها!

حقيقة أن الرئيس كلينتون استطاع أن ينتزع نفسه من الفضيحة النسائية التى يحقق معه فيها حاليا ليقابل رئيس الفضيحة الإسرائيلي نتانياهو والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لإجراء مباحثات معهما حول أهمية وضرورة تحريك عملية السلام، ولكن حقيقة - أيضا - أن كل ما صدر عن هذه المباحثات كان مجرد أمنيات طيبة وتأكيدات من الإدارة الأمريكية بمواصلة جهودها حتى يتحقق اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل غدا.. أو معد غد.

ولن يستطيع أحد أن ينتزع من أمريكا أكثر مما أعلنت عنه.. فأخطار فشل عملية السلام على العالم كله ليست خافية - بالطبع - على واشنطون، بدليل ما قاله الرئيس كلينتون عندما حدد ثلاثة السباب تجعله يبنل أقصى ما يستطيع مع الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوفيق بينهم:

السبب الأول: أهمية الشرق الأوسط والصعاب التى يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب جديدة بالمنطقة. السبب الثانى: لأمريكا مصالح بترولية كبيرة فى المنطقة، وضمان تدفق البترول منها هو جزء مهم فى عملية الانتعاش الاقتصادى الأمريكي.

السبب الثالث: الأمريكا أصدقاء كثيرون بخلاف إسرائيل في المنطقة وإذا نشبت نزاعات بينهم قلن تكون في مصلحة واشنطون، كما أن سوء الأوضاع المعيشية للفلسطينيين يمكن أن يؤدى إلى العنف وانتشار حركات التطرف في أكثر من بلد، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار، ويزيد من صعوبة الأمور للأمريكيين في القرن الحادى والعشرين، وإنه إذا استمر حرمان الشعب الفلسطيني فسينفجر العنف وتندلم الانتفاضة.

ومما قاله الرئيس الأمريكي نتبين أن الرجل قادر على التنبؤ بمستقبل ما يمكن أن يحدث من أخطار وحروب في منطقة الشرق الأوسط مع استمرار الرفض الإسرائيلي لتنفيذ اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائليين، ورغم ذلك فإن رئيس أقوى دولة في العالم يقف عاجزا وعائرا أمام مواجهة هذه الأخطار ومنع حدوثها رغم أن ذلك لا يتطلب أكثر من «إقتاع» الحكومة الإسرائيلية باحترام وتنفيذ اتفاقات أوسلو التي نصت على جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية!

والذى يهمنا فى هذا كله هو مدى انعكاس الفشل الامريكي _ فى تحريك عملية السلام _ على حاضر ومستقبل العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر.

إن الرأى العام المصرى يعتقد ـ شائه شأن غيره فى كل الدول العربية ـ أن الحكومة الامريكية لا تريد أن تستخدم قدراتها الهائلة فى الضغط على ربيبتها إسرائيل لإجبارها على احترام وتنفيذ الاتفاقات التي سبق أن وافقت عليها أمام الدنيا كلها. ليس هذا فقط بل إن الرأى العام العربي يتهم الإدارة الامريكية بأنها هى التي تخضع للضفوط الإسرائيلية، وهى التي تطائب الفسطينيين بتقديم العزيد من التنازلات بناء على طلب حكومة نتانياهي.

معنى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية هى ـ وليست مصر ـ التى لا تقف على الحياد بدليل أنها سمحت للجانب الإسرائيلى بعدم تنفيذ بنود ونصوص اتفاقات أوسلق كما تجاهلت القرارات الاستفزازية التى يصدرها نتانياهو تباعا وكلها ترسخ الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهو ما يتعارض أساسا مع مبدأ السلام والتعايش السلمي للشعبين.

والولايات المتحدة الأمريكية هي _ وليست مصر _ التي تشجع الإسرائيليين على استمرار تجميدهم لعملية السلام، مادامت الرحلات المكوكية التي يقوم بها مبعوث وزارة خارجيتها _ دينيس روس _ للمنطقة لم تسفر عن شيء اللهم سوى تصريحات وردية تتضمن أجمل التمنيات بقرب الفرج إن لم يكن في بداية القرن القادم.. فريما ياتي في نهايته!

والولايات المتحدة الأمريكية هي ـ وليست مصر ـ التي تتهم السلطة الفلسطينية بالتسافل مع جماعات الإرهاب، وهو نفس الاتهام الذى دأب نتانياهو على توجيهه للفلسطينيين. فهو يزعم أن السلطة الفلسطينية لا تفعل شيئا ضد الإرهاب المتربص بالمواطنين الإسرائيليين، ويطالبها بسرعة تصفية كل الرافضين لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لبلادهم -أى بتصفية الشعب الفلسطيني كله - كشرط لاستثناف مباحثات السلام! والمذهل أن تتبنى الإدارة الامريكية هذا الزعم وتعيد طرحه - أكثر من مرة - في معاحثاتها المتباعدة مع معتلى السلطة الفلسطينية!

والولايات المتحدة الأمريكية هي – وليست مصر – التي لم تقم بما كان العالم ينتظره منها لدعم، ومساندة، ومساعدة، الأطراف المعنية على المضي في مسيرة السلام حتى نهايتها حقيقة إن الإدارة الأمريكية حاولت – مرات ومرات – تقديم هذه المساعدة، ولكن حقيقة – أيضا – إن هذه المحاولات كلها لم تنجح حتى الأن.. بدليل وقوف مسيرة السلام محلك سر!

لهذه الأسباب كلها - وغيرها - فإننى أتعجب من هؤلاء الذين يتحدثون - في هذه الأيام - عن فتور العلاقات الأمريكية المصرية، نتيجة - كما يزعمون - لغضب إدارة الرئيس كلينتون من السياسة المصرية التي تشجع المفاوض الفلسطيني على التشدد والتعنت ورفض كل المبادرات والاقتراحات التي يطرحها المفاوض الإسرائيلي على مائدة المباحثات!

لوأن «سَخونة» أو «برودة» العلاقات التي تربط بين البلدين الصديقين يمكن تحديدها بهذه المقاييس وتلك الأسباب، لكان من حق مصر أن تغضب من الولايات المتحدة.. وليس العكس.

الموقع السياسي:

رفضت الحكومة الجزائرية النصائح والاقتراحات الأوربية لمساعدتها في وقف نزيف دماء القتل والنبح وتشويه جثث الابرياء التي ترتكبها جماعات الإرهابيين المتاسلمين.. باعتبار أن هذه «المساعدة» يمكن أن ينظر إليها كتدخل أجنبي استعماري جديد في أدق الشئون الداخلية الجزائرية، ومع احترامي الشديد لهذا المنطق وهذا الرفض، إلا أنني أتمنى - في المقابل - أن تثبت الحكومة الوطنية الجزائرية إنها قادرة - بالفعل - على القيام بواجبها الأول في حماية شعبها من هذه المذابح البشعة، والموهنة، التي يتعرض لها الأبرياء يوما بعد يوم.

لا يعقل أن تستمر هذه المذابع دون توقف، لدرجة أن التقارير الصحفية أكدت أنه تم ذبع نحو ألف مواطن جزائرى منذ أول شهر رمضان وحتى لحظة كتابة هذه السطور!

ولا يعقل أن تقف الحكومات والشعوب العربية جميعها موقفا صامتا من هذه المذابع، ونتفرج عليها عن بعد أو قرب، طوال السنين العديدة الماضية، وكان ما يحدث لهذا الشعب الشقيق لا يهمها في قليل أو كثير، وكأن هذا الإرهاب سيظل مقصورا داخل الحدود الجزائرية ولن يتخطاها إلى ما ورائها !

حقيقة إننا نسمع - سند قيام جامعة الدول العربية - عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومازلنا نتفنى : بأن أى اعتداء على دولة عربية هو اعتداء على الدول العربية جميعها، ولكن حقيقة - أيضا- أن هذا كله مجرد شعارات نظرية وغنائية لا أكثر ولا أقل. فهناك حرب حقيقية تشنها جحافل الإرهاب والإجرام وكتائب الذبح والتمثيل بالجثث، ضد شعب عربى مسالم وإعزل من السلاح. هناك قتلى بالعشرات وجرحى بالمئات يتساقطون بشكل شبه يومى - في طول الجزائر وعرضها، بما لم يسبق له بشكل من قبل لاى بلد عربى في المشرق أو المغرب.

إن الشعب الجزائرى البطل سبق أن خاض حروبا مريرة دفاعا عن بلده وأملا في تحريرها من الاستعمار ب بمضتلف اشكاله وأجناسه - لدرجة أن العالم أطلق على الجزائريين اسم: هشعب المليون شهيد، وكانوا. وكنا - كعرب - نسعد بهذا الاسم النبيل، ونتباهي ونتفاخر به في كل مكان، تماما كما أن الشعب الجزائري كان على أتم الاستعداد لخوض حروب قومية مماثلة يسقط فيها الألوف من الضحايا والشهداء بشرط أن تكون التضحية والفداء والاستشهاد لتحقيق هدف قومي، أو دفاعا عن قضسية عربية، أو من أجل حماية الوطن من عدو يعظمع في أرضه ويسمى إلى انتهاك سيادته. ولكن هذا الشعب نفسه ليس على استعداد أن يضحى بحياة شيوخه وشبابه وأطفاله ونسائه من أجل لا قضية، وبدون أي هدف!

إن جمافل الإرهاب والإجرام وكتائب الذبح والتمثيل بالجثث تفرغت في هذه الأيام لذبح المواطنين المدنييين الأبرياء في الجزائر الذين لا شأن لهم - من قريب أو بعيد - بخلافات هذه

الجماعات مع الحكومة الجزائرية ولا بصراعها معها على الاستيلاء على سلطة الحكم في البلاد. وهذا وحده كاف ـ في رأيي ـ لأهمية وضرورة سرعة تصرك كل الحكومات وكل الشعوب العربية ـ من خلال جامعتهم العتيدة ـ للوقوف إلى جانب الشعب العربي الجزائري المهدد بالإبادة بمرور السنوات ـ مع استمرار تساقط المدنيين بالآلاف وعشرات الآلاف دون أي بارقة أمل في قرب وضع نهاية لهذه المذابح الجماعية!

ويبدو أننا ـ كعرب ـ تنبهنا أخيرا إلى أهمية وخطورة ما يجرى في الجزائر، بعد أن انتقل الإرهاب إلى معظم الدول العربية. بصورة أو بأخري، حقيقة أن ما يحدث في الجزائر هو حالة خاصة، ونتيجة لظروف وملابسات معينة، ولكن حقيقة ـ أيضا ـ أن العديد من الدول العربية شهدت هي الأخرى أنواعا من هذا الإرهاب الإعمى وإن لم يصل إلى درجة بشاعته في الجزائر.

لقد أحسن الدكتور أحمد فتحى سرور ــ رئيس مجلس الشعب المصدرى ورئيس اتحاد البرلمانيين العرب ــ عندما دعا إلى عقد مؤتمر طاريء للاتحاد في مدينة الاقصر خصص لبحث موضوع الإرهاب، وأثره على تنمية الشعوب ومسيرة الديمقراطية على المحتمعات.

وفى الكلمة المهمة جدا التى وجهها الرئيس حسنى مبارك لهذا المؤتمر _ وتلاها الدكتور سرور نيابة عن الرئيس مبارك _ توقفت طويلا أمام العديد من النقاط التى تستحق من المكومات والشعوب سرعة التحرك، قبل فوات الأوان:

أشار الرئيس مبارك إلى أهمية اتخاذ توصيات للأتحاد البرلماني العربي لتدارس أخطر التحديات التي لا تواجه أمة العرب فحسب، وإنما تهدد القيم الإنسانية، ومبادىء القانون في العالم كله.

هذه الحقيقة التي أكد عليها الرئيس مبارك، أن الأوان الآن لمواجهتها بكل حزم وتصميم فالإرهاب - كما نعلم - ليس مقصورا على بلد بعينه، ولا ضد شعب دون آخر، وإنما هو خطر يتربص بالدول كلها، حيث اضاف الرئيس مبارك قائلاً:

- «إن الإرهاب أضحى ظاهرة كونية تهدد دول العالم على السواء ، وشرور هذا الإثم لم تعد حكرا على فئة عرقية أو دينية أو حضارية بذاتها، أو أن آثاره تطول منطقة بعينها، بل إن الانشطة الإرهابية تتعدى اليوم حدود الدول لتنشر الرعب في المجتمعات الآمنة وتخرق القيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية».

ولم يكتف الرئيس مبارك بذلك وإنما طالب بسرعة تضافر جهود الدول العربية من أجل مكافحة قوى الظلام والتطرف ودعاة الخراب، وتشكل هذه المكافحة أحد أهم الاهتمامات الأساسية للحكومات.

وكان الرئيس مبارك وإضحا، وصديها، عندما أكد أن الممارسات الإرهابية كشفت عن محدودية قدرة الدول في التحرك القانوني لمواجبهة الإرهاب فلا يخفى على أحد أنه لم يكن من الممكن أن تقوم للجماعات الإرهابية قائمة لولا أنها وجدت قبولا وتشجيعا ودعما من حكومات، ومؤسسات، وأفراد.. هنا أو هناك. لقد أثبت التحقيقات المحلية والدولية أن هناك شبكات عالمية

لقد آثبتت التحقيقات المحلية والدولية أن هناك شبكات عالمية تخطط، وتوجه، وتشرف على العمليات الإجراميـة الإرهابية فى المكان الذى تختاره، وفى التوقيت الذى تحدده!

كما ثبت أن هناك حكومات في دول كبرى أساءت تقدير الخطر الذي يمكن أن تمثله هذه الجماعات الإرهابية على هذه الدول الكبرى ذاتها قبل غيرها من الدول والدويلات البعيدة عن حدودها، فسمحت لرموز هذه الجماعات باللجوء إليها، ومنحت أصحابها

المأوى والأمن وحرية الصركة داخل وخارج حدودها باعتبارهم رعايا لها يحملون هويتها وجوازات سفرها!

وهذا الموقف الغريب من بعض الدول الكبرى سوف يتغير إن لم يكن اليوم، فريسا غدا.. خاصة عندما يتصول الإرهاب عن مساره فيجتاح بلد المأوى بعد أن يكون قد انتهى من تدميره وتخريبه لبلد المنشا! ولا أحد يملك أن يقنع تلك الحكومات في هذه الدول بما لا تريد - حاليا - الاقتناع به، وهذه قضية أخرى قد تكون بالغة الأهمية، ولكن أمننا العربي الداخلي هو .. في رأبي .. الأكثر أهمية، والأجدر بنيل الأولوية المطلقة في اهتمامات العمل المشترك العربي، أن قرارات وتوصيات المؤتمر الطاريء لاتحاد البرلمانيين العرب جاءت كيداية سليمة ومشجعة على «الصحوة» التي طالما انتظرناها في كل مرة نسمع فيها عن ضربة موجعة وجهتها كتائب الذبح والتنكيل للمواطنين المدنيين العرب، وللسياح البسطاء الأبرياء الذين جاءوا في ضيافتنا العربية فعادوا إلى بلادهم قتلي في توابيت! ففي البيان الختامي للمؤتمر أكثر من نص جاء في وقته تماما، مثل المطالبة بوضع قانون دولي قادر على حماية العالم من الإرهاب، ويضع عقوبات ضد أي دولة يثبت تورطها أو تصديرها للإرهاب أو يثبت إيواؤها أو دعمها لعناصره أو تمكينهم سيرا من تنفيذ أعمالهم الإرهابية داخل أراضي دولة أخسرى، وضسرورة تسليم الإرهابيسين الدين يفسرون من بلادهم الأصلية وعدم اعتبارهم لاجئين سياسيين.. و.. و.. إلى آخر التو صيات المهمة التي يمكن جدا أن تتحول إلى بخان في الهواء ـ مثل الكثير غيرها مما سبقها _ مالم تتحول من مجرد توصيات إلى قرارات تصدرها الدول وتلتزم بها الحكومات.

ومن السذاجة أن ننتظر من الدول الكبرى ـ في أوربا وأمريكا

- أن تتبنى مشاكلنا مع الجماعات الإرهابية، أو توافق على تسليم المجرمين الإرهابيين العرب الذين لجاوا إليها، ما لم تتأكد حكومات هذه الدول الكبرى من أن العرب جميعهم يقفون بالفعل - ضد تلك الجماعات الإرهابية، وأن كل أجهزة الأمن العربية تتعاون - حقيقة - بهدف القضاء على الإرهاب والإرهابيين داخل الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، أما أن يظل العرب على ما هم عليه الآن.. يتابعون - في حزن وحسرة وتنديد - ما يجرى في بلد شقيق - مثل الجزائر - من دمار وقتل وذبح، ويكتفون بإرسال برقيات التعازى والمواساة إلى حكومة مصر أو حكومة البحرين أو آية حكومة عربية أخرى ترتكب فيها جريمة إرهابية.. فهذا هو الخطر الذي نتخوف منه ويهدد بفشل أية محاولة لحشد عربى في مواجهة الإرهاب واقتلاع جذوره من كل الأراضي العربية.

إن الشعب العربى الجزائرى يحتاج من العرب أكثر بكثير من دموع الحزن، وبرقيات العزاء، ومقالات التنديد بالجرائم الوحشية الإرهابية، إنه يحتاج تضامنا فعلياً، ومساعدة ملموسة، ودعما كاملا وشاملا.. بما فيه الدعم العسكرى الذي كفلته اتفاقية الدفاع العربى المشترك.. هذا إذا كانت سارية – بالطبع – حتى لحظة كتابة هذه السطور؟!

مطلوب إنقاد الجزائر من الإرهاب.. حتى نقطع الطريق على الإرهابيين ولا نترك لهم حرية الحركة، وإثبات الذات، والسخرية من الدول والحكومات.. والتخطيط لنقل مسرح العمليات إلى بلد عربى آخر في المغرب العربي أو في مشرقه!

المحتويسات

صفحة	الموضوع ال
17	عفوا سيادة الرئيس
4 £	الرئيس مبارك وصاحبة الجلالة الصحافة
174	حلال العقد
90	الرعاية والراعية
09	دروس في الوفاء
٨٢	أخطر كتاب!
٧٩.	والاختياري أفضل وأحسن
٨٧	الخيار الصعب
98	حلال البنوك وحرامها
1	أمناء على ذكراه
1.0	أقلح من قال: ولا أدرى،!
110	أين الخلل؟!
175	حتى لا نساه
172	تحديات حكومة الجنزوري

1779	قراءة في خطاب الرئيس
121	الخصخصة، ان تتوقف
101	هذا قدر أبطالنا
109	ضربات تحت الحزام!
177	لابديل عن السلاملابديل عن السلام
184	بالصراحة الأمريكية
۱۸۸	هؤلاء النواب العظام، وتهديداتهم الجوفاء!
194	بعيدا عن العم سام!
۲۰۳	ليست تحذيرات في الهواء
4.4	أبشع أنواع التعصب
410	نتانياهو والمفترى عليه وا
377	مات الاتحاد السوفيتي تحيا فرنسا!
۲۳۰	حتى لا نخطئ كما أخطأوا
۲ ۳۸	الراعي الأعظم
450	علاقتنا مع أمريكا
101	قبل فوات الأوان



General Proprietation of the Alexandric Library (GCAL)

Grad Library Characterista



رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٨ / ١٩٩٨ I.S.B.N 977 - 01 - 5896 - 8



ومازال نهر العطاء يتدفق، تتفجر منه ينابيع المرفة والحكمة من خلال إبداعات رواد النهضة الفكرية المصرية وتواصلهم خِيلاً بعد جيل. ومازلنا نتشبث بنور المرفة حقاً لكل إنسان ومازلت احلم بكتاب لكل مواطنًّ ومكتبة في كل بيت.

شبّت التجرية المصرية «القراءة للجميع» عن ألطوق ودخلت ممكتبة الأسرة، عامها الخامس يشع نورها ليضيء النفوس ويشرى الوجدان بكتاب في متناول الجميع ويشهد المالم للتجرية المصرية بالتالق والجدية وتمتمدها هيئة اليونسكو تجرية رائدة تحتذى في كل العالم الثالث، ومازلت احلم بالمزيد من لألىء الإبداع الفكرى والأدبى والعلمي تترسخ في وجدان أهلى وعشيؤتي أبناء وطنى مصر المحروسة، مصر الفن، مصر النام والفكر والحضارة:

سوزان مبارك





